Marfat.com

Marfat.com

Marfat.com

الصباح مع هموم الصباح

حسن زبصره بلکه از حسن سهیل از روم

زخاک مکه ابوجهل این کجا چه بوالعجبیت

Marfat.com

تعریف الحقیقۃ کل لفظ وضع واضع اللغۃ لاذا دقیق

این کتاب در تملک کل لفظ فهو حقیقۃ له وکل لفظ استعمل فی

فقیر نور اللہ از مسائل صاحب غیر لفظ فهو مجاز له ۱۲ حسامی اصح

شیر محمد خرید کرده ماء البیر غیر مملوک ۱۲

فلا علی تنبیه علامه

قال النبی صلی اللہ علیہ و العقل جوہر لطیف مشارک فی البین

النصح فی الملأ تقریع وفی الخفیة لصاحبہ کریمان اللہ والوریٰ الوردم

مودة ومحبة مرصاح العقل

علم التفسیر علم یبحث فیہ عن احوال الکتاب العقل جوہر ۱۲ عن المادۃ مقارن الہا فی فعلہ ۱۲

العزیز وینحصر فی مقدمۃ وخمسۃ وخمسین نوعا ۱۲ عن المادۃ

تخبہ حدیث من عینہ

ان الانواع الا

الحقیقۃ لاکتنف بالاضافات ۱۲

شرح مختصر

فی عرف ابتدء

علم التصرف علم یبحث فیہ عن احکام ۱۲ واعلم الا ۱۲

الکلم واحوالہا صحۃ واعتلالا ۱۲

حیوان مصدر

رجل حیاء وحیۃ

حی یحیی

مصدر کموعد

العقل الفعلی وراء آخر والف ولون یاشد

وحرکت وجنسی لو دب شد حیاکم حیوان

العقل الفعلی وراء آخر والف ولون یاشد

وحرکت وجنسی لو دب شد حیاکم حیوان

علی ۱۲ او ماشی

متحرک دوم

حیوان لازم ۱۲ متحرک

وحرکت بطئ علی

متحرک ۱۲ وذکر انثی

وحرکت سریع کان

متحرک ۱۲ وذکر انثی

متحرک الهی وراء آخر والف ولون یاشد

وحرکت وجنسی لو دب شد حیاکم حیوان

Marfat.com

بالوجود بمعنى جعل أحدهما الوجود وجودا بل تأثير في الماهية باعتبار الوجود
بمعنى انه يجعلها متصفة بالوجود والمعنى انه يجعل اتصافها بالوجود متحققا في الخارج فان الصانع
مثلا اذا صنع ثوبا فانه لا يجعل الثوب ثوبا والصنع صنعا بل يجعل الثوب متصفا بالصنع في الخارج
وان لم يجعل الصانع به موجودا ثابتا في الخارج فليست الماهيات في انفسها مجعولة ولا
وجودها الخ في نفسها مجعولة بل الماهيات في كونها موجودة مجعولة ولعل المعنى مما
لا ينبغي ان ينازع فيه ولا منافاة بين نفي المجعولية عن الماهيات بالمعنى الذي ذكرناه اولا
وبين اثباتها لها بما بيناه آنفا فالقول بنفي المجعولية مطلقا واثباتها مطلقا كل منهما صحيح اذا
حملا على ما صورناه من ذهب الى ان المركبات مجعولة دون البسائط فالظاهر
من كلامهم انهم ارادوا ان الماهية المركبة في حدد اتها مع قطع النظر عن وجودها
خارجية الى اجزائها الى قوله والمركب يتم ثابتا في بعض الاحيان الذاتي لا تصور في البسيط فهو
الماهية وما ذكره من ثبوت المجعولية مع حدد اتها يجب الوجود وتقييدها بجعل
دون البسيط هذا ما في شرح المواقف وصرح في حواشي شرح حكمة العين بان المذاهب
الثلاثة للحكماء وفي شرح المقاصد بعد الاتفاق على ان وجود الممكن بالفاعل اختلفوا
في ماهيته فذهب المتكلمون الى انها تجعل الى جعل مطلقا اي بسيطا كانت
او مركبة وذهب جمهور الفلاسفة والمعتزلة الى انها لا تجعل الجعل
مطلقا بمعنى ان منها شيئا ليس بمجعول وذهب بعض المحققين الى ان المركبات
مجعولة دون البسيط ١٢ ابو القاسم حاشية من يحسب ذرجت حواشي الاسيد
ثانية

Marfat.com

ان فضيلة الحصر قسمان حقيقي وادعائي كما في الآية ان الكذابين
وقولي لو كان الحصر حقيقيا كان الكذاب الاعلى المكذب
قال النبي صلى الله عليه وسلم ان قلب المؤمن بين اصبعين من اصابع الرحمن وفي رواية
ان قلوب بني آدم كلها بين اصبعين من اصابع الرحمن كقلب واحد يصرفها
كيف يشاء ١٢ شرح مواقف من عند

تعلقها
ان تعلقات علم الله كما انت من الباري
وتعلقات علمه كما انت من العالم تعلق بالشيء
وتعلقات ارادته كما انت من المريد تعلق بالشيء

الكلم هو العوض الذي يمكن ان يعوض
فيه شيء وعنه شيء ١٢ فان كان بين احرام
حد مشترك اتحاد وضع يكون بداية
للاخرى والنهاية للاخرى كالنقطة بين الخطين
والسطح بين الخط والسطح بين الجسم
فيه متصل
اذا
كانت النقرة الى الستة واربعة كان انتهاء الستة الى السادس
وابتداء الاربعة من السابع للامن السادس ١٢ حواشي عبد الحكيم

الشفاعة طلب العفو
من الجناية ١٢
الابداع لغة عبارة عن عدم النظير
وفي الاصطلاح اختراع الشيء على العدم به
الوجيز تونيس مادة ومدة ١٢ امير صغير
قطع
الطب
التحس هو قوة معدة للكمال
الحدود والدلائل والاراء ١٢ امير قطع
وقد يعبر عنه بالعقل والنفس
الكلية ١٢
الهوا كيفية
الهندسة طائفة تبحث
وعلم الهندسة
الهندسة
المادة ما يقبل الاشارة الحسية ١٢
بديع الميزان
الصورة ما به الشيء
وهو ما فقد عند فقد الشيء
بديع الميزان
الصورة الشيء
وهو ما يتقوم به الشيء
الاصول ١٢
بديع الميزان
الضحك وهو حالة تعرض
للانسان عند شعوره
غريب ١٢

Marfat.com

[illegible] ما به الشيء هو هو لا يقال بهذا التعريف صادق على العلة الفاعلية فلا يكون تعريف الماهية بالمغاير

اعلم ان القوم فسروا العلة بما يحتاج اليه الشيء في وجوده ثم قسموا الى العلة التامة بمعنى جميع ما يتوقف عليه الشيء في وجوده الى العلة الناقصة والعلة الناقصة اما جزء المعلول او امر خارج عنه والاول المكان والشيء بالفعل كالهيئة للسرير فهي صورته والمكان به الشيء بالقوة كالخشب له فهو المادة وهما مكان علة الماهية والوجود الخاص لكن يخصان باسم علة الماهية تمييزا لهما عن الباقيين والثاني اعني ما يكون خارجا عن المعلول اما ما به الشيء بالفعل كالنجار للسرير فهو الفاعل واما لاجله الشيء كالجلوس عليه وهو الغاية وهما يخصان باسم علة الوجود لتوقف الوجود عليهما دون الماهية فظاهر صدق تعريف الماهية بما به الشيء هو على العلة الفاعلية لانما تجعل الفاعل ما به الشيء موجودا لا ما به الشيء ذلك الشيء اذ الماهية ليست بمجعول الجاعل قال السيد قدس سره في شرح المواقف الماهية الممكنة بل هي مجعولة بالجعل الجاعل ام لا فيه مذاهب ثلثة الاول انها غير مجعولة مطلقا سواء كانت بسيطة او مركبة والثاني انها مجعولة مطلقا اي في الجملة اذ لو لم تكن الماهية مجعولة اصلا ارتفع المجعولية مطلقا اي في الجملة بالكلية كان ما فرض كونه مجعولا موجودا موصوفا الماهية به فهو اليس ماهية في نفسه والمقدر ان لا شيء من الماهية مجعولة فلا يكون حينئذ ماهية الممكن ولا وجوده ولا اتصافها بالوجود مجعولة فيلزم استغناء الممكن عن المؤثر هذا ما يقتضيه تقرير الكتاب والمشهور كما اورده المصنف ره في تحرير مسئلة احد المذاهب هو ان الماهية كلها مجعولة اما البسائط لانها ممكنة واما المركبات فكذلك الا ما اخرجها البسطة مجعولة والجواب ان المجعول هو الوجود الخاص اي هو هو لا ماهية الوجود فلا يلزم من ارتفاع المجعولية عن الماهيات بأسرها ارتفاع المجعولية عما هو استغناء الممكن عن المؤثر المذهب الثالث لماهية المركبة مجعولة بخلاف البسائط ثم ان لعبد تحرير الدلائل لها ولما عليها الصواب ان يقال معنى قولهم الماهيات ليست مجعولة انها في حد انفسها لا تعلق بها لجعل جاعل ولا تأثير مؤثر فانك اذا لاحظت ماهية السواد ولم يلاحظ معها مفهوم سواد ما لم يعقل هناك جعل اذ لا مغايرة بين الماهية ونفسها حتى يصح ان يجعل بسببها فتكون احد بهما مجعولا لا الاخر ولا يتصور تأثير الفاعل

Marfat.com

القديم بالاسم يتعلق وجوده بالغير والحادث ما يتعلق وجوده بالغير عند المعتزلة

واما عند المتكلمين القديم فالحادث ما لوجوده بداية والقديم بخلافه ١٢ شرح عقائد

وحقيقة العصمة ان لا يخلق الله تعالى في العبد الذنب مع بقاء قدرته واختياره

وهذا معنى قولهم هي لطف من الله تعالى يحمله على فعل الخير ويزجره عن الشر

مع بقاء الاختيار تحقيقا للابتلاء ولهذا قال الشيخ ابو منصور رحمه الله تعالى

العصمة لا تزيل المحنة ١٢

شرح عقائد متن عبيه در بحث

ولا يشترط في الامام ان يكون معصوما ١٢

العدد ما هو مجموع نصف حاشيته اي جانبيه احدهما جانب

فوقه والآخر جانب تحته والواحد ليس بعدد اذ ليس له جانب تحته

والاثنان عدد لانه نصف الاربعة التي هي مجموع جانبيه اعني

الواحد والثلث وقس على ذلك ٢ مولوي عبد الحكيم رحمه الله في بحث

اي لا هو ولا غيره

الدوام الحقيقي وهو عدم الطريان بعد العدم مطلقا ١٢

الدوام العرفي وهو عدم طريان العدم زمانا يعتد به ١٢ الشيء لا يعدها ١٢ حاشية ملا عبد الحكيم رحمه الله في بحث

الاختيار هو التمكن من ارادة الفعل او تركه حاشية ملا عبد الحكيم رحمه الله في بحث

Marfat.com

رب يسر وتمم بالخير

بسم الله الرحمن الرحيم

أما بعد الحمد لمستأهله والصلوة على سيد رسله

وعلى آله وصحبه موضحي سبله فدونك أيها الساري

هذا النبراس كتاب فيه نور وهدى للناس

يرشدك الى المكامن الخفية من شرح العقائد النسفية

أملَيته أوان الدعة والاستراحة عن فتور المطالعة

سالكا فيه جادة الايجاز من غير تعمية والغاز

ما حمت حول تحسينه ورمت تزيين سمينه

بل ألحقته الى خزانة من لا مثل له في العلي وله

المثل الأعلى الصاحب الأعظم والدستور المعظم

بابه كعبة الحاجات يطوى اليه كل فج عميق ويستقبله

وجوه الآمال من كل بلد سحيق باهت تيجان الوزارة

بهامته وحلل الامارة بقامته ولي الأيادي والنعم

تعريب

آلسارى السارى فى الليل المظلم ١٢

جمع سبيل ١٢ منادى بحذف حرف النداء ١٢

اى هو كتاب ١٢ النبراس هو الكتاب ١٢

المراد بالتبيين المسائل المدللة بالدلائل
وبالسبل المسائل الغير المدللة بالدلائل
لمناسبة الثقات وعدمها ١٢ منه

الدستور فى اللغة دفتر وزير
ثم استعير لنفسه ١٢ منه

Marfat.com

ومربّي اهل الفضل والحكم اخذ ايدي العلماء والعلوم

ورافع الويات الوية الشرع والرسوم حائز المآثر والمفاخر حاوي الرياسات الاول والاخر مدارج

طبعه النقّاد اخر مقامات نوع الانسان اخر معارج

ذهنه الوقّاد خارق عن طوق البشر بل عن حدّ الامكان

شعر لو لم يدل الوهم صيت جلاله ما خيل طيف خيال

سامي حاله ناظورة الديوان آصف عصره وهو

الوزير الفرد في اقباله محمود اهل الفضل طرّاً كاسمه

وكفى به برهان حسن خصاله بكمال في الاوج بدر كامل

بحر محيط زاخر بنواله في كل علم عالم متبحّر في فنّ

حلم عالم بحياله سحبان ء في فصاحة لفظه معن

بليغ البخل في افضاله الصائب الافكار في تدابيره

الثاقب الاراء في افعاله للناس يبذل ليس يمسك

لفظه وكانّما الفاظه من ماله يتزاحم الانوار في وجناته

فكانّما متبرقع بفعاله وهو الذي عمّ انعامه وفشا

Marfat.com

الوزير الكبير محمود باشا أوضح الله غرة الغرة بضيائه
ورفع علم العلم بعلائه لازال مورد افضاله ماء ملدين
المآرب يوجد عليه امة من الناس يستقون منه
المطالب فان رفعه الى سماك القبول فقد سعد
كوكب الامل في برج اشرف الحصول والله ولي الاعانة
وكفى به وكيلا بسم الله الرحمن الرحيم قال الشارح
الخير عامله الله بلطفه الخطير بعد ما يمن بالتسمية
الحمد لله اول في تعقيب التسمية بالتحميد اقتداء
باسلوب الكتاب المجيد وعمل بما شاع بل وقع
عليه الاجماع وامتثال بحديثي الابتداء وما يتوهم
من تعارضهما فمد نوع اما بحمل الابتداء على العرفي
الممتد او بحمل احدهما على الحقيقي والآخر على المجازي
الاضافي كما هو المشهور وذلك أن تجعل الباء في
الحديثين للاستعانة ولا شك ان الاستعانة بالشيء
لا ينافي الاستعانة بالآخر او للملابسة ولا يخفى ان

الملابسة

هذا نام در بای ات

الملابسة في اللغة المخالطة
يقال لابست الشيء اي خالطته اه

ابتداء عرفي قبل الشروع في الفن والاضافي بالنسبة
الى الغير والحقيقي بالنسبة الى ما سواه ولا مدة له اه

الملابسة تعم وقوع الابتداء بالشيء على وجه الجزئية
ويذكره قبل الابتداء بلا فصل فيجوز ان تجعل احدهما
جزءا وتذكر الآخر قبله بلا فصل فيكون آن الابتداء
آن التلبس بهما قوله المتوحد اه الظاهر ان الباء
صلة التوحد بحلال الذات عدم شركة الغير
في جلال الذات او الذات الجليلة على حصول
الصورة ويحتمل ان يكون الملابسة في ضمن التفعل
اما للصيرورة بدون صنع كقولهم تحجر الطين
اي صار حجرا بلا عمل ومدخل من الغير ومنه
التكون والتولد واما للتكلف ولما استحال في شانه
تعالى يحمل على الكمال كما قيل في المتكبر ومثله فمعنى
التوحد بجلال الذات الاتصاف بالوحدة الذاتية
او الكاملة مع ملابسة جلال الذات قوله بساطع
حجته الاولى كون الضمير لله ليفيد ان آية نبينا اعظم
من آيات سائر الانبياء ويجوز ان يكون لمحمد صلى الله

Marfat.com

عليه وسلم مساطع حجته من قبيل اخلاق ثياب قوله وبعد
فان هذه الفاء اما على توهم اما او على تقديرها في
نظم الكلام بطريق تعويض الواو عنها بعد الحذف
على انه لا منع من اجتماع الواو مع اما كما وقع في عبارة
المفتاح في اواخر فن البيان قوله واساس قواعد عقايد
الاسلامية القواعد جمع قاعدة وهي الاساس واساس
العقايد الاسلامية هو الكتاب والسنة لان العقايد
يجب ان يستفاد من الشرع ليعتد بها وهما يتوقفان
على المسايل الكلامية ففي هذا القرينة ترق في المدح
لشمول الاولى بالكتاب والسنة بخلاف الثانية ويمكن
ان يقال اساس العقايد ادلتها التفصيلية وهي تتوقف
على هذا العلم بناء على ان مباحث النظر والدليل جزء
منه على ما هو المختار قوله هو علم التوحيد والصفات
اي هو علم يعرف فيه ذلك فالمراد هو المعنى الاضافي
ويمكن ان يراد المعنى اللقبي فنسبة الوسم الى الكلام
حقيقة قال الموسوم

Marfat.com

لكونه اشهر قوله المنجي عن غياهب الشكوك اشارة
الي فائدة من فوائده والغيهب ما اشتد سواده
فلرجحان الشك على الوهم اضاف الغيهب اليه
والظلمة المطلقة الي الوهم قوله نجم الملة والدين هما
متحدان بالذات ومختلفان بالاعتبار فان
الشريعة من حيث انها يطاع لها دين ومن حيث
انها تملى وتكتب ملة والاملال بمعنى الاملاء و
قيل من حيث انها تجمع عليها ملة قوله في دار السلام
اى الجنة سميت بها لسلامة اهلها عن كل الم
وآفة ولان خزنة الجنة تقول لاهلها سلام عليكم
طبتم اولان السلام من اسماء الله تعالى فاضيف اليه
تشريفا ومعنى هذا الاسم هو الذى يكون منه وله السلامة
فوجه تخصيص هذا الاسم ظاهر قوله طاويا الشيخ الفاني
عن اه الكشح الجنب وطى الكشح كناية عن الاعراض
قوله الاطناب والاخلال مجموعهما بدل عن

Marfat.com

الطيبي فان بيان لهما ولما تعدد المتبوع معنى
اجري الاعراب على كل منهما ويجوز رفعهما على انهما
خبر مبتدأ محذوف ونصبهما على المفعولية للفعل
المحذوف وهو اعني قوله وهو حسبي ونعم الوكيل
ورد الشارح هذا العطف في بعض كتبه بان الجملة
الثانية انشائية فلا تعطف على الاولى الاخبارية
وكذا على حسبها حسبي باعتبار تضمنه معنى يحسبني
لانه خبر ايضا ويرد عليه ان المراد بالجملة الاولى انشاء
التوكل لا الاخبار عنه عند تعالى بانه كاف وهو ظاهر
وايضا يجوز ان يعتبر عطف القصة على القصة بدون
ملاحظة الاخبارية والانشائية وردّه بعض الفضلاء
ايضا بانه يجوز ان يقدر مبتدأ في المعطوف بقرينة
المعطوف عليه اي هو نعم الوكيل فيكون اخبارية
كالاولى ثم قال وايضا يجوز عطف الانشاء على الاخبار
فيما له محل من الاعراب ويدل عليه قطعا قوله تعالى

Marfat.com

قالوا حسبنا الله ونعم الوكيل للانّ هذه الواو من الحكاية
لا من المحكيّ اذ لا مجال للعطف فيه الا بتاويل بعيد لا
لا يلتفت اليه وهو ان يقال وقلنا نعم الوكيل وليس
هذا مختصا بما بعد القول لحسن قولنا زيد ابوه عالم
وما اجهله ورد عليه انه يحتمل ان يكون الواو في الآية
من المحكي بتقدير المبتدأ المعطوف او بعطفه على الخبر
المقدّم ثم ان حسن المثال المذكور بدون التقدير
ممنوع وبعد تقدير المبتدأ في المعطوف يكون اخبارا
كالمعطوف عليه قوله اعلم ان الاحكام الشرعية للحكم
معان ثلثة نسبة امر الى اخر ايجابا او سلبا وادراك
وقوع النسبة اولا وقوعها وخطاب الله المتعلق
بافعال المكلفين بالاقتضاء او التخيير كالوجوب و
والاباحة ومثلهما وهذا الاخير غير مراد ههنا لانه
وان عمّ الفعل الاعتقاد ولكن يلزم انحصار مسائل
علم الكلام في العلم بالوجوب واخواته واستدراك

قيد الشرعية اللهم الا ان يحمل على التجريد في الاول
او التاكيد في الثاني او يجعل التعريف للحكم الشرعي
(هو قيد "الشرعية")
فالمراد بالمعنى الاول وجهه ظاهر او الثاني فح يجعل
العلمان عبارة عن المسائل او الملكة وعلى التقديرين
(اي على تقدير الاجمالي عبارة عن المسائل او الملكة او الملكة)
معني الشرعية ما يوخذ من الشرع لا ما يتوقف عليه
لان وجوده تعالي ووحدته مثلا لا يتوقف على الشرع
لكن الاحكام الاعتقادية انما تعتد بها اذا اخذت
من الشرع قوله منها ما يتوقف يتعلق بكيفية العمل
ان اريد به مطلق التعلق فالامر ظاهر وانما لم يعتبر
التعلق بنفس العمل في الاول لان تعلقها بالعمل من
حيث الكيفية وتعلق عامة الاحكام الثانية ليس
كذلك وان اريد به تعلق الاسناد بطرفيه او التصديق
بالقضية فالمراد بالاعتقاد المعتقدات مثل وجود
الواجب ووحدته فح فيه اشارة الى ان موضوع
الفقه هو العمل وما يتوهم من ان موضوعه"

Marfat.com

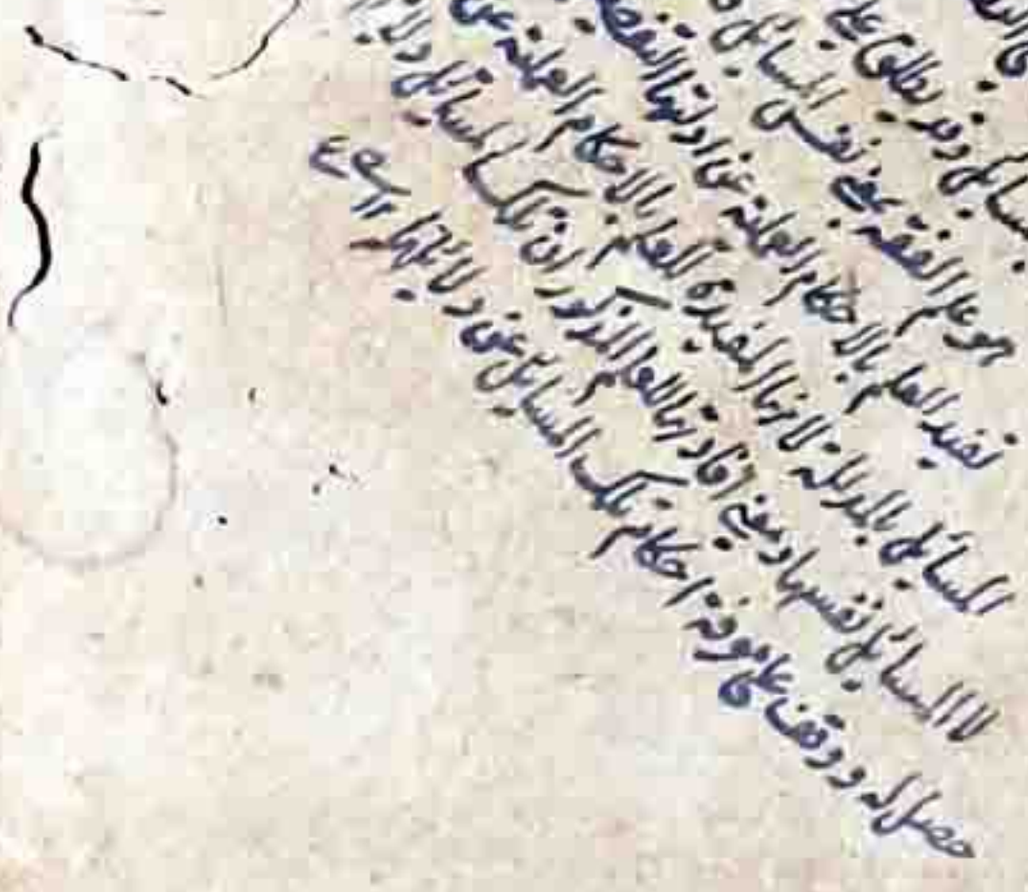
اعمّ من العمل لان قولنا الوقت سبب وجوب الصلوة
من مسائله وليس موضوعه العمل ولانهم عدّوا الفرائض
بابا من الفقه وموضوعه التركة ومستحقوها نفيه
ان ذلك القول راجع الى بيان حال العمل بتاويل
ان يقال ان الصلوة تجب بسبب الوقت كما انّ
قولهم النيّة في الوضوء مندوبة في قوة قولنا
ان الوضوء يندب فيه النية ثم ينبغي ان يكون
موضوع الفرائض قسمة التركة بين المستحقين
كما اشار اليه من عرّفه بانه علم يبحث فيه عن قسمة
كيفية تركة الميت بين الورثة لا التركة ومستحقها
على ما قيل وبالجملة تعميم موضوع الفقه مما لم يقل به
احد قوله وبالثانية علم التوحيد والصفات هذا
من قبيل العطف على معمولي عاملين مختلفين
والمحرر مقدم قال في التلويح الاحكام الشرعية
النظرية تسمي اعتقادية واصلية لكون الاجماع

Marfat.com

حجة والايمان به واحبابه يظهران ليس العلم المتعلق
بالثانية على الاطلاق علم التوحيد لان حجية الاجماع
من مسائل اصول الفقه والجواب ان هذه المسئلة
مشتركة بين الاصوليين والمغايرة بحسب جهة
البحث بناء على ان موضوع الكلام المعلوم من حيث
يتعلق به اثبات العقائد الدينية قوله اشهر مباحثه
يشير الى ان له مباحث اخرى اما عند من يقول
بان موضوعه اعم من ذات الله تعالى فظاهر
واما عند غيره فلان الصفة المطلقة عندهم هي
الصفة الذاتية الوجودية ولذا لم يعد وا مباحث
الاحوال والافعال والنبوة والامامة من مباحث
الصفات وان رجع الكل الى صفة ما على ان مباحث
الامامة انما هي من الفقهيات الا عند بعض
الشيعة قوله وقد كانت الاوائل تمهيد لبيان
شرف العلم وغايته مع الاشارة الى دفع ما يقال

Marfat.com

من ان تدوين هذا العلم لم يكن في عهد رسول الله ﷺ بدعة
ولا في عهد الصحابة والتابعين ولو كان له شرف و
عاقبة حميدة لما اهملوه وله لصفاء عقايدهم
هذا مع ما عطف عليه يتعلق بقوله مستغنين قدم
عليه للاهتمام للاهتمام او للاختصاص اي سبب
استغنائهم هذه الامور لما يتوهم من عدم الشرف
والعاقبة الحميدة الآتي انه لما ظهر الفتن في زمن
مالك ره دون الفقه مع انه من التابعين قوله
وسموا ما يفيد معرفة الاحكام ان قلت الفقه نفس
معرفة الاحكام لا ما يفيدها قلنا المعرف ههنا
المسائل المدللة فان من طالعها وقف على
ادلتها حصل له معرفة الاحكام عن ادلتها وانت
ان تقول الفقه هو علم الاحكام الكلية لا معرفة
الاحكام الجزئية فان علم وجوب الصلوة مطلقا
يفيد معرفة وجوب صلوة زيد وعمرو مثلا وفقه



Marfat.com

يقال التغاير الاعتباري كاف في الافادة كما يقال علم زيد
يفيد صفة كمال له وامّا جعل المعرّف بمعنى ملكة الاستنباط
والاستحضار فسياق الكلام اعني قوله من تدوين علم
العلمين وتمهيد القواعد وترتيب الابواب يابى عنه
لكن يرد على اوّل الاجوبة لزوم نقاهة المقلّد وليس بفقيه
اجماعًا وغاية ما يقال انه كما اجمع القوم على عدم نقاهة
المقلّد كذلك اجمعوا على انّ الفقه من العلوم المدوّنة
فالتوفيق بين هذين الاجماعين انما يتاتى بان يجعل
للفقه معنيان وعدم حصول احدهما في المقلّد لا ينافي
حصول الآخر فيه وقد عن ادلّتها متعلّق بالمعرفة
وكونها عن الادلة مشعر بالاستدلال بملاحظة الحيثيّة
فانّ الحاصل من الدليل من حيث هو دليل لا يكون
الا استدلاليًا فيخرج علم الجبريل والرسول عليهما السلام
فانه بالحدس لا بالتجشّم الاكتسابي فان قلت للرسول
عليه الصلوة علم اجتهاديّ ببعض الاحكام فلا يخرج

التجشّم ٥
رنج برخود كشيدن ١٢

Marfat.com

علمه بهذا القيد قلت تعريف الاحكام للاستغراق فلا اشكال

ومعرفة احوال الادلة الظاهر انه معطوف على معرفة

الاحكام ففيه مثل ما مر من الكلام وان التزم العطف

على الموصول ينتفع الاشكال وقس عليه قوله ومعرفة

العقايد كالمنطق للفلسفة عد في المواقف كونه

بازاء المنطق وجها اخر مغايرا لكونه موثرا للقدرة

على الكلام وجمعهما الشارح رحمه نظرا الى ان كونه

بازاء المنطق باعتبار انه مفيد قوة على الكلام كما ان

المنطق يفيد قوة على المنطق فيؤل الى كونه موثرا

القدرة قوله فاطلق عليه هذا الاسم اي اولا اذ

لو لم يقيد به لضاع اما قيد الاول في الاول او ذكر

وجه التخصيص في الثاني اذ لا شركة في كونه اول

ما يجب حتى يخص للتميز واما احتمال تسمية

الغير به لغير هذا الوجه فقايم في ساير الوجوه ايضا

مع انه لم يتعرض لوجه التخصيص في غيره قوله هذا

ايراد المصنف ١٢

Marfat.com

هو كلام القدماء اي يا يفيد معرفة العقائد من غير
خلط الفلسفيات هو كلام السلف والتسمية بالكلام
لما وقعت منهم ذكر وجه التسمية عقيب ذكر كلامهم

قوله ويثبت المنزلة بين المنزلتين اي الواسطة بين
الايمان والكفر لا بين الجنة والنار فان الفاسق مخلد
في النار عندهم وقال بعض السلف الاعراف واسطة
بين الجنة والنار وهل يثاب المحسن ويعاقب المسيء

قوله فقال الحسن قد اعتزل عنا ان قلت يسمى ان
مرتكب الكبيرة ليس بمؤمن ولا كافر عند الحسن
فلا اعتزال عن مذهبه قلت الكافر ينصرف عند
الاطلاق الى الجاهر والمنافق كافر غير مجاهر فلا منزلة
بين المنزلتين عنده قوله لا يثاب ولا يعاقب لا يقر

وقال بعض السلف الواو للحال اي والحال ان بعض السلف
يقول بثبوت الواسطة بين الجنة والنار لانباتهم الاعراف
لا وجه لتخصيص واصل بن عطاء بهذا الاثبات وجعل سببا
للاعتزال اه ع

Marfat.com

بارحمن

١٦

لا واسطة بين الجنة والنار عندهم فعدم الثواب و
العقاب في الجنة والنار يناني كونهما داريْ ثواب
وعقاب لانا نقول معنى كونهما داريْ ثواب وعقاب
انهما محلاً الثواب والعقاب لا انّ كل من دخلهما
يُثاب او يُعاتب ولو سلم فهو بالنسبة الى اهل الثواب
والعتاب وهم المكلفون عندهم وقد نص المعتزلة
بانّ اطفال المشركين خدام اهل الجنة بلا ثواب ولا
عقاب فالمراد بقوله فادخل الجنة دخولاً مثاباً بها
مستحقاً لها بما يدل عليه السباق ولذا فرع على الايمان
والطاعة ونسب الدخول الى نفسه وقس عليه قوله
فدخلت النار قوله فكان الاصلح لك ان تموت
صغيرا ذهب معتزلة بصرة الى وجوب الاصلح
في الدين بمعنى الانفع وقالوا تركه بخل وسفه يجب
تنزيه الله تعالى عن ذلك فالجباي اعتبر في الانفع
جانب علم الله تعالى فاوجب ما علم الله نفعه فلزم

Marfat.com

مالزمه وبعضهم لم يعتبر ذلك وزعم ان من
علم الله تعالى منه الكفر على تقدير التكليف يجب
تعريضه للثواب فلزم ترك الواجب فيمن مات
صغيرا وذهب معتزلة بغداد الى وجوب الاصلح
في الدين والدنيا معا لكن بمعنى الفوق الاوفق
في الحكمة والتدبير ولا يرد عليهم شيء قوله فسموا
اهل السنة والجماعة وهم الاشاعرة هذا هو المشهور
في ديار خراسان والعراق والشام واكثر الاقطار
اي في اكثر الاطراف
وفي ديار ما وراء النهر اهل السنة والجماعة هم الماتريدية
اصحاب ابي منصور الماتريدي وماتريد قرية من
قرى سمرقند وبين الطائفتين اختلاف في بعض
المسائل كمسئلة التكوين وغيرها قوله قال اهل الحق
الظاهر ان القول مجموع ما في الكتاب فالمراد باهل
الحق اهل السنة والجماعة وان خصصت بقوله حقايق
الاشياء ثابتة فالمراد اهل الحق في هذه المسئلة

Marfat.com

وهم ماعدا السوفسطائية عن آخرهم ويحتمل ان يكون
يراد اهل الحق في جميع المسائل وهم اهل السنة وتخصيصهم
بالذكر اعتدادا لهم فكانهم هم القائلون قوله وهو
الحكم المطابق للواقع قد يفتح الباء رعاية لاعتبار
المطابقة من جانب الواقع بملاحظة الحيثية لكن"
لا يلائمه قوله واما الصدق اه وقوله وقد يفرق اه قوله
قد شاع في الاقوال يشير الى انه الصدق قد يطلق على
غير القول قال في حواشي المطالع يوصف بكل منهما
القول المطابق والعقد المطابق قوله يعتبر في الحق من
جانب الواقع اذ المنظور اولا في هذا الاعتبار هو الواقع
الموصوف بكونه حقا اي ثابتا متحققا واما المنظور اولا
في الاعتبار الثاني فهو الحكم الذي يتصف بالمعنى
الاصلي للصدق وهو الانباء عن الشيء على ما هو
عليه وهذا اولى مما قيل يسمى الاعتبار الثاني با
لصدق تميزا فتامل قوله ومعنى حقيته مطابقة

فان قوله واما الصدق يدل على ان لا فرق بين الحق والصدق
الا بحسب الاستعمال وشيوع الصدق في الاقوال دون الحق
اي الصدق والحق
لانه يدل على وجه المناسبة في التسمية على وفق ما ذكره في الحق على ان التميز المطابق لا يكفي في وجه التسمية
اي الحكم

الواقع إياه فان مفهوم قولنا مطابقة الواقع اياه وصف
للحكم الا انه مركب فلا يشتق منه له صفة كذا افاده الشارح
في نظائره ولبعض الافاضل ههنا كلام طويل حاصله
حمل مثله على الشارح في العبارة بناء على ظهور المعنى
فالمعنى ههنا كون الحكم بحيث يطابقه الواقع فهو ما به
الشيئ هو هو لا يقال هذا صادق على العلة الفاعلية
لانا نقول الفاعل ما به الشيئ موجود لا ما به الشيئ ذلك
الشيئ اذ الماهية ليست بجعل جاعل فان قلت الشيئ
بمعنى الموجود فيرد الاشكال قلت بعد التسليم فرق
بين ما به الموجود موجود وبين ما به الموجود ذلك
الموجود والفاعل انما هو الاول وبه يظهر ان الضميرين
للشيئ وقد يجعل احدهما للموصول فلا يتوهم الاشكال
لكن ينتقض ح ظاهر التعريف بالعرضي اذ الضاحك
ما به الانسان ضاحك وجعل هو هو بمعنى الاتحاد
في المفهوم خلاف المتبادر والاصطلاح فلا يركب

Marfat.com

مع ظهور الوجه الصحيح هذا ولو قيل في التعريف

ما به الشيئ هو لكان اخصر مما يمكن تصور الانسان

بدونه اي بالكنه واما تصوره بالوجه فقد يمكن بدون

الذاتي ايضا قيل عليه يستفاد منه انّ الذاتي ما لا يمكن

تصور الشيئ بدونه فيرد عليه اللوازم البيّنة

بالمعنى الاخصّ وجوابه بعد تسليم الاستفادة بطريق

التعريف انّ المستلزم لتصوّر اللازم انما هو تصور

الملزوم بطريق الاحظار على ما نصّ عليه في حواشي

المطالع فامكن تصوره بدونه في الجملة بخلاف

الذاتي وايضا زمان تصور اللازم غير زمان

تصور الملزوم فانفكّ في هذا الزمان بخلاف

الذاتي وهذا القدر يكفينا في هذا المقام وقيل ايضا

ان اريد به الامكان الخاصّ يلزم ان يجوز تصور

الكنه بالعرضي وهو باطل وان اريد الامكان العام

فهو حاصل في الذاتي ايضا وجوابه اختيار الشقّ

Marfat.com

"الاول م

"ومنع الملازمة اذ اللازم امكان تصور الكنه مع العرضي

لا به ولو سلم يعتبر الامكان بالنسبة الي المقيّد اعني

تصور الانسان بدونه لا بالنسبة الي القيد اعني

كون تصوره بدونه وانتفاء المقيد قد يكون لعدم

التصور علي ان تصور الكنه بالعرضي غير ممتنع وان

لم يطّرد ويمكن اختيار الثاني بان يراد الامكان

العام من جانب الوجود اي ليس عدمه ضروريًا

قوله وباعتبار تشخصه هوية المشهور ان الهوية

نفس التشخص وقد يطلق علي الوجود الخارجي

ايضا والشارح رحمه قد اطلقها علي الماهية باعتبار

التشخص قوله فالحكم بثبوت حقائق الاشياء اورد

الفاء ايذانًا بانه ناشٍ عما سبق والمنشا مجموع امورٍ

ثلثة تعريف الحقيقة وكون الشيء بمعنى الوجود

وكون الثبوت بمعنى الوجود اذ اللغوية

في قولك عوارض الاشياء ثابتة وحقائق المعدومات

بمقابلة قوله الخ

بمعنى الموجود اه

هذا ناظر بالنسبة الي

حقائق الاشياء اه

ثابتة اه

Marfat.com

ثابتة" وحقايق الموجودات متصورة" والقصر على

البعض تقصير" فلا تكن من القاصرين قوله ربما يحتاج

الى البيان اي قلما يحتاج الى بيان معناه فان

اكثر من سمعه يفهم منه ذلك المعنى كما يقال في مثل

واجب الوجود موجود" فالحاصل ان اخذ موضوعه

بحسب الاعتقاد مشهور فيما بين الناس فهو مفيد

بلا حاجة الى بيان معناه اللهم الا ان يكون بالنسبة

الى بعض الاذهان القاصرة قوله وليس مثل قولك

الثابت ثابت" هذا ناظر الى قوله وهذا الكلام مفيد"

اي ليس مثل المثال المذكور الذي ذكره السائل فانه

غير مفيد اذ قد اعتبر فيه اتحاد الموضوع والمحمول

قوله ولا مثل ابو النجم وشعري شعري ناظر" الى قوله

ربما يحتاج الى البيان فان شعري شعري يحتاج

البتة الى بيان معناه لخفائه وهو ظاهر" ولكن

ان تقول حقايق الاشياء ثابتة" يحتاج الى البيان

لا بطريق التاويل والصرف من الظاهر المتبادر
لشهرة امر المراد بخلاف شعري شعري فانه يحتاج
الى التاويل وهو ان شعري الان كشعري فيما مضى
او شعري هو الشعر المعروف بالبلاغة وهذا المعنى
لا يحصل بجعل الاضافة للعهد لان معنى العهد
ارادة بعض اشعار المتكلم معينا وكم من فرق بين
المعنيين والمشهور ان المراد بالبيان بيان صدق
الكلام ففيه تاكيد لكونه مفيدا ويرد عليه ان شعري
شعري كذلك واعلم ان الاشاعرة لا ينكرون اطلاق
الشيئ على ما يعم الموجود والمعدوم مجازا فلو حمل
لفظ الاشياء على هذا المعنى المجازي لم يتوجه السوال
اصلا قوله من تصور انها والتصديق بها واحوالها
فاللام في العلم لاستغراق الانواع بمعونة المقام ثم ان
الاستدلال على ثبوت الصانع وصفاته كما يحتاج الى
العلم بالثبوت يحتاج الى العلم بالاحوال من الحدوث

Marfat.com

والامكان ونحوها فمن قدّر الثبوت وقال لا يتمّ غرض
الاستدلال الا بتقدير المضاف فالضمير للحقائق وقيل لثبوت الحقا
ئق بتقدير المضاف والتانيث باعتبار المضاف اليه قوله للقطع بانه لا علم
بجميع الحقائق ويرد عليه انه ان اريد عدم العلم
بالجميع تفصيلاً فمسلم ولا يضرنا لانه غير مراد وان اريد
اجمالاً فممنوع فانّ قولنا حقائق الاشياء ثابتة يتضمّن
العلم الاجماليّ بالجميع وقد سبق انّ المراد ما نعتقده
حقائق الاشياء فيكون معلوماً لنا لا يقال نحن نقيّد
العلم بكونه بالكنه لانا نقول لا دليل على هذا التقييد
مع انّ تعميم الشارح رحمه ينافيه ولو سلم فبطلان
المقيّد لا يوجب تقدير الثبوت بل يجوز ان يترك
القيد وقد يقال ايضاً انّ ثبوت الكلّ غير معلوم
وان اريد البعض فلا وجه للعدول عن الظاهر
قوله والجواب انّ المراد الجنس يرد عليه انّ ثبوت

بتقدير الثبوت

ولا امكان ونحوها فمن قدّر الثبوت وقال لا يتمّ غرض الاستدلال الا بتقدير المضاف فالضمير للحقائق وقيل لثبوت الحقائق بتقدير المضاف والتانيث باعتبار المضاف اليه قوله للقطع بانه لا علم بجميع الحقائق ويرد عليه انه ان اريد عدم العلم بالجميع تفصيلاً فمسلم ولا يضرنا لانه غير مراد وان اريد اجمالاً فممنوع فانّ قولنا حقائق الاشياء ثابتة يتضمّن العلم الاجماليّ بالجميع وقد سبق انّ المراد ما نعتقده حقائق الاشياء فيكون معلوماً لنا لا يقال نحن نقيّد العلم بكونه بالكنه لانا نقول لا دليل على هذا التقييد مع انّ تعميم الشارح رحمه ينافيه ولو سلم فبطلان المقيّد لا يوجب تقدير الثبوت بل يجوز ان يترك القيد وقد يقال ايضاً انّ ثبوت الكلّ غير معلوم وان اريد البعض فلا وجه للعدول عن الظاهر قوله والجواب انّ المراد الجنس يرد عليه انّ ثبوت

Marfat.com

الجنس لا يلزم ان يكون في ضمن ما يشاهد من الاعيان
والاعراض فلا يحصل التنبيه على وجود هاهنا
والجواب ان المراد هو التنبيه على وجود جنس
ما يشاهد فالكلام السابق على حذف المضاف
او نقول اذا ثبت شيء من الاشياء فالاحق بالثبوت
هو هذه المشاهدات وكفى بهذا القدر تنبيها
قوله وهم العنادية سموا بذلك لانهم يعاندون
ويدعون الجزم بعدم تحقق نسبة امر الى الآخر
في نفس الامر ويقولون ما من قضية بديهية او
نظرية الا ولها معارضة تقاومها وتماثلها في
القوة والضعف وبه يظهر ان انكارهم لا يختص
بحقايق الموجودات فتخصيص انكارهم بها
بالذكر جرى على رفق الخواص السباق والا ظهر ان يحمل
الاشياء ههنا على المعنى الاعم قوله من ينكر ثبوتها
اي تقررها وهم يقولون مذهب كل قوم حق ما

Marfat.com

بالنسبة اليهم وباطل بالنسبة الي خصمه ويستدلون
بان الصفراوي يجد السكر في فمه مرا وغيره
حلوا فدل على ان المعاني تابعة للادراكات قوله
ويزعم انه شاك هذا الزعم على بمعنى القول الباطل
لا الاعتقاد الباطل اذ لا اعتقاد للشاك قوله ان
لم يتحقق نفي الاشياء فقد ثبت يرد عليه ان عدم
ا ر على قول الشارح رحمه
ارتفاع النقيضين من جملة المحيلات عندهم فلا
ا ر العناد
يلزم من عدم النفي الثبوت فالصواب في الالزام ان
١٦ تحقق ٥
يقتصر على الشق الاخير ويقال انكم جزمتم بنفي الحقائق
فالنفي نوع من الحقائق
مطلقا وهذا النفي من جملة تلك الحقائق فثبت
بعض ما نفيتم وقد يتوهم ان انكارهم مقصور على
حقايق الموجودات ويوجه الالزام بان النفي حكم
والحكم تصديق والتصديق علم والعلم عرض من
الاعراض الموجودة في الخارج ويرد عليه انه لا وجود
للعلم في الخارج عند كثير من المتكلمين ولو ثبت

صـ٩
واما تناقض العنادية للاكون الشئ جوهرا
وليس بجوهر تناقض صريح واما تناقض
العندية فبالالزام الالابي بعد ١١ ص

فبانظار دقيقة فكيف يتبين الالزام لمنكري اجلى
البديهيات على مثل هذا الامر الخفي لايقال ترديد
هذا الالزام بالتحقق وهو بمعنى الوجود لانا نقول ليس
هههنا بمعناه اذ عدم وجود النفي لا يستلزم وجود الاشياء
اي عين الموجود ١٢
لجواز ان يكون النفي الثابت في نفسه معدوما في
الخارج قوله انما يتم على العنادية اما عدم تمامها على
اللاادرية فظاهر واما على العندية ففيه تامل وقال
في شرح المقاصد في كلام العندية والعنادية تناقض
حيث اعترفوا بحقيقة اثبات او نفي سيما اذا تمسكوا
هو مودي قولهم ان المحال ليست بثابتة ١٢
فيما ادعوا بشبهة قوله قالوا الضروريات هذا دليل
اللاادرية وحاصله انه لا وثوق بالعيان ولا بالبيان
فتعين التوقف والشك وغرضهم من هذا التمسك
حصول الشك والشبهة لا اثبات امر او نفيه قوله
قد يغلط كثيرا اطلاق الغلط منهم بناء على زعم
الناس ان قلت قد الداخلة على المضارع للقلة

فيثاني

Marfat.com

فيُنافي الكثرة قلت قد يستعار فيستعمل للتحقيق ايضا على
ان القلة بحسب الاضافة لاينافي الكثرة في نفسه قوله
بانتفاء اسباب الغلط فان قلت لعل هناك سببا عاما
لغلط عام فمن اين يجزم بانتفاء مطلق اسباب
الغلط قلت بداهة العقل جازمة به في مثل ادراك
حلاوة العسل والكلام على التحقيق لا الزام قوله ويمكن
ان يعبر عنه اشارة الى ان المذكور من الذكر بالكسر
وهو ما يكون باللسان وانما لم يجعله من المضموم وهو
ما يكون بالقلب وان صح ذكره في تعريف العلم لعمومه
مثل الظن والجهل حمل اللفظ على الشائع قوله فيشمل
ادراك الحواس لكن عده علما يخالف العرف واللغة
فان البهائم ليست من اولي العلم فيهما قوله لايحتمل
النقيض اي نقيض التميز بما هو الظاهر وعدم الاحتمال
صفة لمتعلقه وانما وصف التميز به مجازا ثم التميز
في التصورات الصورة ومتعلقه الماهية المتصورة

Marfat.com

وفي التصديق الاثبات والنفي ومتعلقه الطرفان والعلم
بهذا المعنى ينقسم بانه ان خلا عن الحكم بانه لم يوجب
اياه تصور والا تصديق قوله بناء على عدم التقييد
بالمعاني فان المعاني ما ليست من الاعيان المحسوسة
بالحس الظاهر فتخرج الاحساسات لكن يرد عليهم انهم
صرحوا بان الجزئيات العينية تدرك علما كما تدرك
زيد قبل رؤيته واحساسا كما دراكه عند الرؤية
ومقتضى التعريف ان لا تعلم تلك الجزئيات وغاية ما
يتكلف ان يقال ان مثل زيد اذا اخذ على وجه الجزئية
فمعين وعلى وجه الكلي فمعنى ولا يدرك قبل الرؤية
الا على وجه كلي هذا ولا مر في ادراكه بعد الغيبة
عن الحواس مشكل قوله بناء على انها لا تقايض لها اي
لتميزها الذي هو الصورة فلا يرد عليه ان التصور
غير التميز والمعتبر في العلم عدم احتمال النقيض نقيض
التميز فلا يصح البناء المذكور ومن هنا قيل المراد بالنقيض

Marfat.com

نقيضُ الصفةِ وقد يجابُ بانّ عدمَ نقيضِ التميزِ فرعُ
عدمِ نقيضِ التصورِ فيصحُ البناءُ لكن لا يخفى انّ
دعوى الفرعيّةِ ممّا لا تثبتُ له فان قلت كلُ متصوّرٍ لا
يحتملُ نقيضه غيرَ صورتِه الحاصلةِ فلو سُلّمَ انّ
للتصورِ نقيضاً فتعلقُه لا يحتملُ نقيضَه فلا معنى
للبناءِ على عدمِ النقيضِ قلت هذا انما هو في التصورِ
بالكنهِ لا في المتصورِ بالوجهِ فانه لو فُرِضَ انّ الاضاحكَ
بالفعلِ فلا شكَّ انّ الانسانَ المتصورَ باحدهما يحتملُ
ان يُتصوّرَ بالاخرِ على انّ بناءَ شيءٍ في الواقعِ لا ينافي
وجودَ مبنيٍّ آخرَ له في النقدين قوله على ما زعموا فيه
تزييف قولهم لانه يُبطلُ كثيراً من قواعدِ المنطقِ
مثل قولهم نقيضُ المتساويين متساويان وعكسُ
النقيضِ عكسُ اخذِ نقيضِ الموضوعِ محمولاً وبالعكسِ
والتحقيقُ انه ان فُسّرَ النقيضانِ بالمتمانعين لذاتيهما
لا يكونُ للتصورِ نقيضٌ اذ لا تمانعَ بين التصوراتِ

ان التصور الشيء نقيض التصور الشيء بالنقيض الاخص
واذا كان التصور نقيض التصور
فتصور الشيء نقيض تصور ذلك الشيء

٨ نقيض الضاحك بالفعل ١٢

Marfat.com

بدون اعتبار النسبة وان فسرا بالمتنافيين بذاتيهما
كان له نقيض ومن ههنا قيل نقيض كل شيء رفعه
اي سواء كان رفعه في نفسه او رفعه عن شيء والاشهر
هو الاول وقول المنطقيين محمول على المجاز وايضا يلزم
منه ان يكون جميع التصورات علما مع ان المطابقة
شرط في العلم وبعض التصورات غير مطابق كما اذا
رأينا حجرا من بعيد فحصل منه صورة انسان
واجيب عن هذا بان تلك الصورة صورة انسان
وتصور له مطابق والخطاء في الحكم بان هذه الصورة
لذلك المرئي هذا هو المشهور بين الجمهور ورد عليه
انه فرق بين العلم بالوجه والعلم بالشيء من ذلك
الوجه فالمتصور في المثال المذكور هو الشبح والصورة
الذهنية آلة لملاحظته فتدبر فانه دقيق قوله فانه
لذاته اي ذاته كاف في حصول علمه وتعلقه بالمعلومات
بلا حاجة الى شيء يفضي الى العلم وتعلقه قوله قلنا هذا

على عادة

Marfat.com

على عادة المشايخ حاصله اختيار الشق الاخير وبيانه

وجه الحصر قوله عن تدقيقات الفلاسفة اي فيما لا يفتقر

اليه فان دابهم تضييع اوقاتهم فيما لا يعنيهم قوله

لما وجد وا بعض الادراكات يعني ان الحس لظهوره

وعمومه يستحق ان يعد احد اسباب العلم الانساني

فقوله سواء كانت اشارة الى عمومه قوله فلا يتم دلالة يلها

فانها مبنية على ان النفس لا يدرك الجزئيات المادية

بالذات وعلى ان الواحد لا يكون مبدأ لاثنين

والكل باطل في الاسلام قوله يتلاقيان فيه اشارة

الى انهما لا يتقاطعان على هيئة الصليب بل يتصل

العصب الايمن بالايسر ثم يتعدى الايمن الى

العين اليمنى والايسر الى اليسرى قوله والحركات

لا يقال الحركة من الاعراض النسبية فكيف يدرك

بالحس لانا نقول الحركة من الموجودات الخارجية ما

بالاتفاق ولزوم النسبة لها لا ينافي ادراكها بالحس

الصليب
چليپا هندوی بيراكی ٥

Marfat.com

ص٩

ننقول هذا الجواب ليس بشئ لان الكلام
صريح في ان المحسوس هناك جسم واما
نفس الحركة فلا يتعلق بها الاحساس
لكن ادراكه مشروط باحساس الجسم في
الآنين وفي مكانين فيكون ذلك الادراك
من قبيل ادراك الشئ او بواسطة احساس
الآخر ومثله ١٢ منه

من جواب هذا الاعتراض

وما يقال ان الحس اذا شاهد الجسم في مكانين
في الآنين ادرك العقل منه الكونين وهو الحركة
واللمس لا يدرك في مكان فلا يدرك الحركة فليس بشئ
لانه ادراك الشئ بواسطة احساس الآخر ومثله
لا يعد محسوسا والا يلزم ان يكون العمي محسوسا
لتأدية الاحساس بشكل الاعمي الي ادراك عماه قوله
ولا يدرك بها ما يدرك بالحساسة الاخري فيه
اشارة الي ان تقديم قوله بكل حاسة علي متعلقه
اعني قوله توقف لاختصاص قوله فان الخبر كلام
اي مركب تام فلا نقض بمثل زيد العالم قوله بمعني
الاخبار عن الشئ علي ما هو به اي علي وجه يكون
ذلك الشئ متلبسا بذلك الوجه فالمراد بالشئ
اما النسبة وهو الاوفق للمعني في كلمة ما عبارة عن
الاثبات او النفي واما الموضوع وهو الاوفق للفظ
فان المخبر عنه هو الموضوع ويقال اخبرت عن

زيد

Marfat.com

نريد بما عبارة عن ثبوت المحمول او انتفائه والشارح

اختار الاول في شرح المفتاح واليه يشير قوله هنا اي

الاعلام بنسبة قوله لا يتصور طي تواطيهم فيه اشارة

الى ان منشأ عدم التجويز لكن تقدم لا نقض بخبر

قوم لا يجوز العقل كذبهم بقرينة خارجية قوله

ومصداقه اي ما يصدق هو ويدل على صدق بلوغه

حد التواتر يعني انه لا يشترط فيه عدد معين مثل

خمسة او اثني عشر او عشرين او اربعين او سبعين

على ما قيل بل ضابطته وقوع العلم من غير شبهة

قيل العلم مستفاد من التواتر فاثبات التواتر به

دور واجيب بان نفس التواتر سبب نفس العلم

والعلم بالعلم سبب العلم بالتواتر وهكذا حال كل

معلول ظاهر مع العلة الخفية مثل الصانع مع العالم

فان قلت العلم من غير شبهة معلول اعم فلا يدل

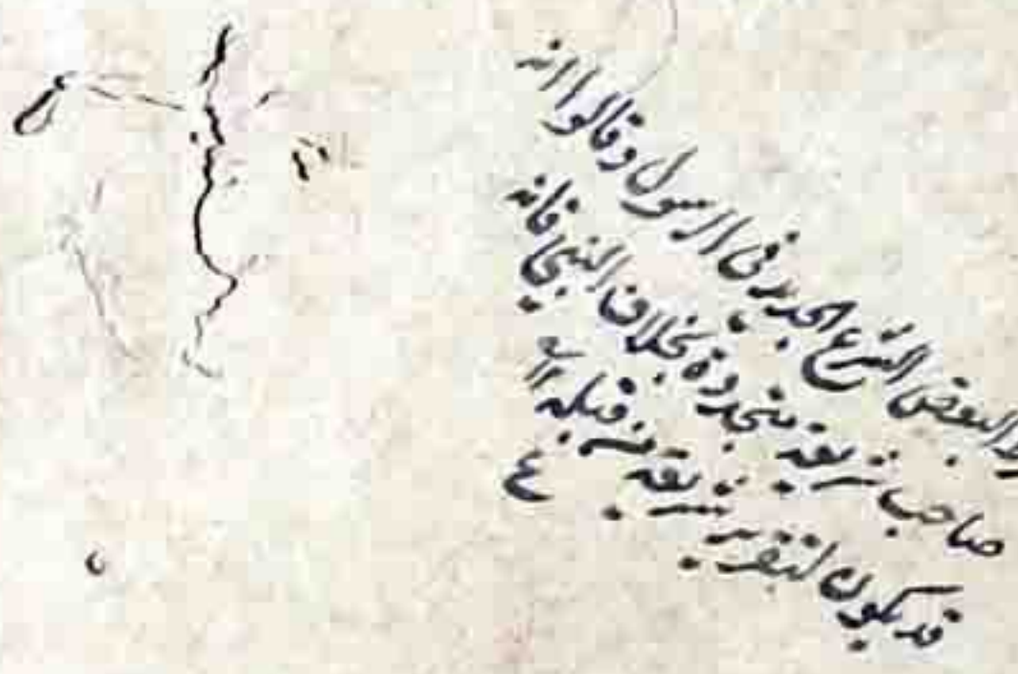
على العلة الخاصة قلت عدم الدلالة عند ما لم يعلم

هو اخر التواتر ١٢

انتفاء سائر العلل فتامل قوله واما خبر النصاري وقع
في التلويح بدل النصاري لفظ اليهود فتوهم منه
ان الخبر بمعني الاخبار واضافته الي المفعول فاحتيج
الي تمحل تقدير في قوله واليهود لكن بعض النصاري
مع اليهود في اعتقاد القتل كما اشار اليه في الكشاف
فلا حاجة الي التمحل قوله فتواتره ممنوع بل لم يبلغ عدد
المخبرين بقتله حد التواتر قوله وعرف اليهود قد
انقطع في زمان بخت نصر وبالجملة تخلف العلم دليل
العدم قوله ربما يكون مع الاجتماع فيه اشارة الي عدم
الكلية لكنه كاف في الجواب والتحقيق ان اجتماع الاسباب
يقتضي قوة المسبب والخبر سبب للاعتقاد واما وهم
الكذب فلا مدخل للخبر فيه ولذا قيل مدلول الخبر
هو الصدق والكذب احتمال عقلي قوله الرسول انسان
بعثه الله تعالي الي الخلق لتبليغ الاحكام ولو بالنسبة
الي قوم آخرين وهو بهذا المعني يساوي النبي لكن

Marfat.com

الجمهور على + أن النبي أعم ويؤيده قوله عز وجل وما
أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي وقد دل الحديث
على أن عدد الأنبياء أزيد من عدد الرسل فاشترط
بعضهم في الرسول الكتاب واعترض عليه بأن
الرسول ثلثمائة وثلثة عشر والكتب مائة واربعة
فلا يصح الاشتراط اللهم الا أن يكتفى بالكون معه
ولا يشترط النزول عليه ويمكن أن يقال يحتمل أن
يتكرر نزول الكتب كما في الفاتحة وتخصيص بعض
الصحف ببعض الأنبياء في الروايات على تقدير صحتها
لنزوله عليه أولا واشترط بعضهم فيه الشرع الجديد
ورده المولى الاستاذ بأن اسمعيل عليه السلام من
الرسل ولا شرع جديد له كما صرح به القاضي ولعل
الشارح اختار هنا المساواة ليحصر الخبر الصادق
في نوعيه ويمكن أن يخص ويعتبر الحصر بالنسبة
الى هذه الأمة قوله امر خارق للعادة قيل عليه





Marfat.com

يدخل فيه سحر المتنبي واجيب بانه تعالى لا يخلق
الخارق في يد الكاذب في دعوى الرسالة بحكم
العادة ولا نقض بالفرضيات وايضا اظهار الشيء
فرع وجوده والحق ان السحر ليس من الخوارق وان اطبق
القوم عليه لانه متما يترتب على اسباب كلما باشرها احد
يخلقه الله تعالى عقيبها البتة فيكون من ترتب الامور
على اسبابها كالاسهال بعد شرب السقمونيا لا تراي
ان شفاء المرضى بالدعاء خارق وبالادوية الطبيعية
غير خارق فان قلت كرامة الولي معجزة لنبيه ولا يقصد
به الاظهار وان لزم قلت القوم عدوا الامر هاصات
والكرامات من المعجزات على سبيل التشبيه والتغليب
لا على انها معجزات حقيقة قوله يمكن التوصل هذا الامكان
هو الامكان الخاص فمعنى التعريف ان الدليل ما الضرورة
في طرفي التوصل اي يجوز ان يتوصل وان لا يتوصل
ولك ان تاخذه امكانا عاما من جانب الوجود اي

Marfat.com

بمنزلة المؤلف

لاضرورة في عدم التوصل قوله يستلزم لذاته انما لم يقل
لذاتها اشارة الى دخل الصورة في الالزام ستلزام فان
قضايا
قلت التعريف يعم المعقول والملفوظ مع ان تلفظ الدليل
لا يستلزم المدلول قلت بل يستلزمه بناء على ان التلفظ
يستلزم التعقل بالنسبة الي العالم بالوضع هذا في القول
الاول واما في القول الاخير فيختص بالمعقول اذ لا يجب
تلفظ المدلول قوله هو العالم هذا الحصر مبني على ان المراد
بالنظر فيه النظر في احواله فقط لا ما يعمه والنظر في
نفسه حتى يلزم كون المقدمات دليلا لكن لا يخفى
متعلق بالمنفي لا بالنفي
انه خلاف الظاهر والاصطلاح فانهم يقسمون
اي التقدير في النظر في احواله لا في نفس الدليل خلاف الظاهر
الدليل الى المفرد وغيره قوله هو الذي يلزم من العلم
به الخ المراد بالعلم التصديق بقرينة ان التعريف للدليل
فيخرج الحد بالنسبة الى المحدود والملزوم بالنسبة الى
اللازم ويلزومه من الاخر كونه ناشيا وحاصلا منه
كما هو مقتضى كلمة من فانه فرق بين اللازم للشيء
اي العلم الاول

Marfat.com

وبين اللازم من الشيئ فيخرج القضية الواحدة
المستلزمة لقضية اخري بديهية او كسبية لكن
يرد عليه ماعدا الشكل الاول لعدم اللزوم بين
علم المقدمات علي هيئة غير الشكل الاول وبين
علم النتيجة لا بيّنا وهو الظاهر لا غير بين علم لان معناه
خفاء اللزوم والخفاء بعد الوجود وايضا يرد عليه
المقدمات التي يحدس منها النتيجة وهي بعينها
وارد علي التعريف الثاني اللهم الا ان يراد بالاستلزام
واللزوم ما يكون بطريق النظر بقرينة ان التعريف للدليل
قوله فبالثاني اوفق لكن يمكن تطبيقه علي الاول فان العلم
بالعالم من حيث حدوثه يستلزم العلم بالصانع ولا يذهب
خفاء
عليك ان هذا شامل للمقدمات بخلاف الاول
علي ما اخذه الشارح رحمه والعلم لا يوافق الخاص في
باب التعريف وتخصيصه مثل الاول خرج عن
مزاق الكلام والصواب تعميم الاول قوله تصديقا له
بيد ان الخارق الدال علي الصدق هو الذي تصدي
النصدق

Marfat.com

التصديق واما ما يظهر على يد مدعي الالوهية من
الخوارق فليس بتصديق له لان كذبه معلوم بالادلة
القطعية فهو استدراج له وابتلاء لغيره فلو كان صادقا
فيما اتى به من الاحكام اذ لو جاز كذبه في ذلك عقلا لبطل
دلالة المعجزة هذا خلف هذا في الامور التبليغية
واما في سائرها فالوجه في ايجاب العلم بها هو انه
ثبت بالادلة القاطعة عصمته من الذنوب فلا يكون
كاذبا فلتوقف على الاستدلال قيل اذا تصور
مخبره بالرسالة لم يحتج الى ترتيب هذا النظر اجيب
بان تصور الخبر بالرسالة موقوف على الاستدلال
فيتوقف خبره ايضا بالواسطة والكل غلط لان
تصور الخبر بالرسالة لا يجعل صدق الخبر بديهيا
نعم تصور الخبر بعنوان ما بلغه الرسول يجعل صدقه
بديهيا لكن الكلام في صدق الخبر الملحوظ من حيث
ذاته ونظيره ان ثبوت الحدوث للعالم

Marfat.com

الملحوظ من حيث ذاته نظريٌّ ومن حيث عنوان المتغيّر
بديهيٌّ فتامل قوله اي عدم احتمال النقيض هذا
المعنى يعمّ النّباتِ فنلغوا ذكره اللهمّ الا ان يراد
عدم الاحتمال في نفس الامر وعند العالم في الحال لا في
المآل وفيه ما فيه فالاولى ان يفسر التيقن بالجزم
المطابق قوله فهو علم بمعنى الاعتقاد لا يخفى ان قوله الخ
يوجب العلم الاستدلاليّ مغنٍ عن هذا الكلام
لانّ هذا هو معنى العلم عندهم وايضًا سائر العلوم
النظرية كذلك فما وجه التخصيص بالذكر والاقرب
انّ مراد المصنف رحمه بيان قربه من الضروريات في
قوّة اليقين وكمال الثبات وكانه اشارة الى ما يقال
انّ الادلة النقلية مسندة الى الوحي المفيد حق اليقين
والتاييد الالهيّ المستلزم لكمال العرفان المنزّه عن
شائبة الوهم بخلاف العقليات الصرفة فانّ العقل
يعارضه الوهم فلا يصفوا عن كدر قوله علم بالتواتر

هذا

هذا مجرّد فرضٍ للتمثيل والا فهذا الحديث مشهور
لامتواتر قوله مع قطع النظر عن القرائن انما قطع
النظر عنها لا عن الدلائل اذ الوجه فى عد الخبر الصا
سببًا مستقلا استفادة معظم المعلومات الدينيّة
منه والخبر المقرون ليس كذلك وقد يوجّه بان القرائن
تنفك عن الخبر بخلاف الدلائل وليس كذلك قوله فى حكم
المتواتر لانه كذلك فى كون خبر قوم يحكم العقل بصدقهم
لكنه بالبديهة فى المتواتر وبالنظر فى الاجماع وحاصل
الجواب انّ الحصر مبنى على المسامحة لا على التحقيق قوله
قوّة للنفس ان قلت هذا منافٍ لما مرّ فى وجه الحصر
من انّ العقل ليس بآلة غير المدرك قلت وصف الشئ
لا يسمّى آلة له وانما حمل الغير على المصطلح فبعيدٌ قوله
وقيل هو جوهرٌ آه هذا هو النفس بعينها والعرف واللغة
على مغايرتهما فلذا قال قيل قوله سبب للعلم ايضًا
عدم تقييده بالضرورى او الاستدلالى او مثلهما

اشارة الي العموم نفيه ردّ لفرق من المخالفين قوله
بناء على كثرة الاختلاف هذا دليل بعض الفلاسفة
لا السمنية على ما توهم اذ لا كثرة في العلوم المتسقة من * اختلاف ص
الهندسيات والعددیات قوله فيتناقض لان
هذا نسبة عدم المعلومية الي ذات الله تعالي وصفاته
فيكون من قبيل النظر في الالهيات لكن يرد ان يقال
هذه الطائفة انما ينفي العلم لا الظن ولعلهم يدعون
الظن في هذه المسئلة ايضا قوله فلا يكون فاسدا يرد
عليه ان افادة الالزام لا ينافي الفساد في نفسه والحجج
الالزامية شايعة في الكتب والقول بعدم افادتها
تقول قوله فان قيل كون النظر مفيدا هذا انما ينفي
العلم بالافادة لا نفس الافادة لكن القايل بنفسها قايل
بعلمها والمنكر ينكرهما معا وههنا توجيه آخر لا يحتمله
المقام قوله اثبات النظر بالنظر اي اثبات افادة
النظر بافادة النظر ذلك لان القضية الكلية اعني

Marfat.com

قولنا كل نظر موجب للعلم مشتمل على احكام جزئياتها
فاثبات الكلية بالنظر المخصوص اثبات حكم ذلك
المخصوص بنفسه وقد يقال معنى اثبات الحكم ٢
في الجواب ١١
استفادة العلم به فاللازم استفادة العلم بالحكم من
نفس الحكم ولا خلل فيه وقد زيفه الشارح في شرح
المقاصد ولم يلتفت اليه ههنا قوله وانه دور اي
ستوقف الشيئ على نفسه الذي هو حاصل الدور
قوله والنظري قد يثبت بنظر مخصوص حاصله
انا نثبت الكلية النظرية بشخصية ضرورية ويجوز
ان يكون الكلية نظرية والشخصية ضرورية اذا لم يؤخذ ٣
بعنوان الكلية ليلزم نظرية المحمول فيها ايضا فاللازم
اثبات حكم هذا النظر من حيث انه نظر بحكمه من حيث
خصوص ذاته ولا خلل فيه هذا هو تحقيق الحق في
هذا المقام فدع عنك خرافات الاوهام قوله من
غير احتياج الى الفكر الاولي ان يقول من غير احتياج

Marfat.com

الى السبب لانّ ماهو باوّل التوجّه لايحتاج الى مطلق
السبب وجعله تفسير اوّل التوجّه لايلائم تقرير
الشارح رحمه كما ستعرفه فهو ضروري اه الظاهر من عبارة
المصنف وتقرير الشارح انّ الضروريّ في مقابلة
الاكتسابي بمعنى الحاصل بمباشرة الاسباب بالاختيار
ويرد عليه انّ المثال المذكور يتوقف على الالتفات
المقدور وتصوّر الطرفين المقدور وانّه يلزم
ان يكون حال بعض العلوم الثابتة بالعقل كالتجربيّات و
الحدسيّات مهملاً فالاولى ماذكر في بعض الشروح من
البداهة عدم توسط النظر لا اوّل التوجّه والضروري
يقابل الكسبي والاستدلالي وهما مترادفان قوله ويفسّر
بما لايكون تحصيله اه كلمة ما عبارة عن العلم الحاصل
بقرينة انه قسم من اقسام العلم الحادث فلا يلزم
كون العلم بحقيقة الواجب ضروريًا لكن يرد انّ بعضهم ادرج الحسّيات في هذا التفسير لتوقفها

على امور غير مقدورة لنا اذ لا يعلم ما هي ومتى حصلت
وكيف حصلت فكيف يدرجها الشارح في الكسبي
القسيم له وجوابه ان الشارح رحمه حمل التعريف على نفي
دخل القدرة وذلك البعض حمله على نفي استقلال
القدرة ولكل وجهة هو موليها قوله وقد يقال في مقابلة
الاستدلالي اه يشير الى ان الكلام في العلم التصديقي
وانهما قسمان منه قوله فظهر انه لا تناقض وجه
التناقض ان جعل الضروري في مقابلة الكسبي وجعل
الحاصل بنظر العقل من الكسبي ثم قسمه الى الضروري
الاستدلالي فكان قسيم الشيء قسما منه وحاصل الدفع ان القسيم ما يقابل الاكتسابي والقسم ما يقابل
الاستدلالي هذا وليت شعري كيف يتصور تخيل
التناقض ابتداء وقد مر ان العلم لا يكون الا بالاسباب
وصاحب البداية جعل الكسبي ما يكون بمباشرة
الاسباب ثم قسم مطلق الاسباب الى ثلثة اقسام

سواء كان بمباشرة اولا

Marfat.com

ثم قسم ما هو بسبب خاص اعني نظر العقل الي
الضروري والاستدلالي فليس المقسم ما حصل
بمباشرة الاسباب حتى يكون الحاصل بنظر العقل حاصلا
بسبب مباشرة فيتناقض ولو سلم فيجوز ان يكون بين
المقسم والاقسام عموم من وجه فيكون نظر العقل
اعم من وجه من السبب المباشر والمقسم هو الحا
الحاصل بالاعم فلا تناقض اصلا نعم يرد على التقسيم
الثاني منع الحصر بالحدسيات والتجربيات فيحتاج
الي جعل قوله من غير تفكر تفسيرا لقوله باول النظر فيكون
الضروري بمعنى الحاصل بدون تفكر قوله حتى يرد
الاعتراض فيحتاج الي دفعه بانه لما لم يتعلق بعده
سببا مستقلا غرض صحيح او رجوه في العقل مثل
الحدس والتجربة والوجدان قوله الا ان تخصيص
الصحة بالذكر مما لا وجه له قيل الصحة ههنا بمعنى
الثبوت قال الشاعر شعر صح عند الناس اني عاشق

ابن بدون ٥

اي الاتيان

Marfat.com

اي ثبت وجوابه انه خلاف الظاهر وفيه ايهام
استدراك وايهام بخلاف المقصود قوله فكانه اراد
كلمة كان غير مرضية هٰهنا فتامل قوله مما يعلم به
الصانع اشارة الى وجه التسمية وليس من التعريف
كما هو المشهور والا يلزم الاستدراك قوله يقال عالم
الاجسام اشارة الى ان المراد به ما سوى الله تعالى من
الاجناس فزيد ليس بعالم بل من العالم والى ان العالم
اسم للقدر المشترك بينها فيطلق على كل منها وعلى كلها
لانها اسم للكل والاصح جمعه قوله لكن بالنوع
المشهور ان الصورة النوعية العنصرية قديمة
بالجنس حتى جوز واحد وث نوع النار مثلا لكنه
يشكل ببقاء صورة الاسطقسات الاربعة في امن جنة
المواليد القديمة بالنوع فكان الشارح مال الى هذا
او اراد النوع الاضافي قوله ومعنى قيامه اي قيام
العين او الممكن قيده بالاضافة احترازا عن قيامه

Marfat.com

تعالى بذا تر نم لا يخفى ان هذا التعريف يصدق على
المركب من عين وعرض قايم به كالسرير والمنهور
انه ليس بعين قوله هو وجوده في الموضوع اي ليس
امرا آخر بل عين وجوده في الموضوع وقيامه به وليس
بشيء انه يصح ان يقال رجل في نفسه فقام بالجسم
وامكان ثبوت شيء في نفسه غير امكان ثبوته لغيره
فكيف يتحد الثبوتان كذا في شرح المواقف قوله اعني
الطول والعرض والعمق بمعني البعد المفروض اولا
وثانيا قوله ليتحقق تقاطع الابعاد ورد بان التقاطع
يتحقق باربعة بان يتالف اثنان ويوضع بجنب
احدهما ثالث يقوم عليه رابع قوله راجعا الى الاصطلاح
وان كان لفظيا راجعا الى اللفظ واللغة كما وقع في
المواقف قوله ولا فرضا اي مطابقا للواقع والا فللعقل
فرض كل شيء قوله عن ورود المنع وان امكن دفعه
بان المقصود حصها ثبت وجوده لا يقال احتمال

Marfat.com

جزء لايدل الدليل على حدوثه بيناني غرض المصنف

وهو بيان حدوث العالم بجميع اجزائه وايضاً وجود

جوهر مركب من جوهرين مجردين محتمل فلم يلتفت

اليه وحصر المركب في الجسم لانا نقول الغرض بيان

حدوثه بجميع اجزائه المعلومة وعدم بيان حدوث

المحتمل لاينافيه واحتمال المركب في المجردات مما لم يذهب

اليه احد بخلاف نفس المجردات فان اكثر الناس

قائل بها فلذا لم يلتفت اليه قوله خط بالفعل اي مستقيم

لان اللازم هذا ان كان مطلق الخط بالفعل ينافي

الكثرة الحقيقية قوله وذلك انما يتصور في المتناهي

يرد عليه ان العقل جازم بان جميع مراتب الاعداد الكثر

مما يعد العشرة منها وكذا تعلقات علمه تعالى اكثر

من تعلقات قدرته تعالى قوله والوجه الثاني حاصل

هذا الوجه ان كل ممكن مقدور لله تعالى فلله ان

يوجد الافتراقات الممكنة ولو غير متناهية في كل

Marfat.com

مفترق واحد جزء لا يتجزى اذ لو امكن افتراقه
افتراقه مرة واخرى لزم قدرته تعالى عليه فيدخل
تحت الافتراقات الموجودة فلم يكن ما فرضناه
مفترقا واحدا وان لم يمكن افتراقه ثبت المدعى
وعلى هذا التقرير لا يرد اعتراض الشارح رحمه قوله
على ثبوت النقطة ان قلت ان النقطة نهاية الخط
والخط بالفعل في الكرة فلا نقطة قلت تلك القضية
مهملة لا كلية فان نهاية احد سطحي
الجسم المخروطي نقطة بلا خط وكذا المركز قوله وفي
حصر الاجساد لانه في الاخرة فينافيه استمرار الاولى قوله
المبني عليها دوام حركة السموات ادلة دوامها
المذكورة في الكتب الحكمية المتداولة غير مبنية
على اصل هندسي ولعل الشارح اطلع على دليل
يبتني عليه قوله قيل هو من تمام التعريف وقيل لا بل
هو بيان حكمه اما الخروج بها بكلمة ما اذ هي عبارة عن

المخروط كالصنوبر

الخروج الصفات ؛ به الممكن

الممكن وكل ممكن محدث واما لانها عرض فلا يصح
اخراجها قوله والاظهر ان ما عدا الاكوان الي
آخره ذكر في شرح التجريد ان الاعراض المحسوسة
باحدي الحواس الخمس لا يحتاج الي اكثر من جوهر
واحد عند المتكلمين ولعل ما في الكتاب رأي
الشارح او مذهب بعض منهم قوله اما الاعراض
فبعضها اه ولك ان تستدل بما سيجي من عدم
بقاء مطلق العرض لكنه مسلك خاص للاشعري
قوله يكون حادثا بالضرورة اذ القصد الي ايجاد
الموجد الموجود ممتنع بديهة واعترض عليه بجواز
ان يكون تقدم القصد الكامل علي الايجاد كتقدم
الايجاد علي الوجود في انه بحسب الذات لا بحسب
الزمان فيجوز مقارنته للموجود زمانا والمحال
هو القصد الي ايجاد الموجود بوجود قبل قوله
والمستند الي الموجب القديم قديم اي مستمر

Marfat.com

ان قلت يجوز ان يستند بشروط متعاقبة لا الى
نهاية فلا يلزم قدمه قلت يبطله برهان التطبيق
كما سيجيئ نعم يرد ان يقال يجوز ان يشترط القديم
المستند الى القديم بامر عدمي كعدم حادث مثلا
وعند وجود ذلك الحادث زال المستند لزوال
شرطه لا الزوال علية القديمة قوله فان كان مسبوقا
اه لو قيل فان كان مسبوقا يكون اخر في حيز اخر فحركة
والا فسكون لم يرد سوال ان الحدوث قوله الحركة
كون ان يرد عليه ان ما حدث في مكان وانتقل
الى اخر في الان الثالث لزم ان يكون كونه في الان
الثاني جزءا من الحركة والسكون معا فلا يمتاز ان
ان بالذات والحق ان الحركة كون اول في مكان
نان والسكون كون ثان في مكان اول وهذا ظاهر
عند تجدد الاكوان بحسب الانات واما على القول
ببقائها ففيه ايضا اشكال قوله فهو جائز اه ان قلت

جائز.

Marfat.com

جوازہ لایستلزم وقوعہ فیجوز ان یوجد سکون

مستمر قلت جوازہ یستلزم سبق العدم لان القدم

ینافی العدم مطلقا وبہ یتم المقصود قولہ لادلیل

علی انحصار العیان والاستدلال بان المجرد یشارکہ

الباری تعالی فی التجرد فیمتاز عنہ بقید اخر فیلزم

التراکیب لیس بشیئ اذ الاشتراک فی العوارض

سیما السلبیۃ لایستلزم التراکیب لیس بشیئ

علی انہ یجوز ان یمتاز بتعین عدمی کما ھو مذھب

المتکلمین فلا یلزم التراکیب قولہ لان ادلۃ وجود

المجردات غیر تامۃ کما ان ادلۃ نفیھا کذلک

منھا ما سبق انفا ومنھا ما یقال ما الدلیل علیہ

(فی الحاشیۃ السابقۃ لا)

یجب نفیہ والجاز ان یکون بحضرتنا جبال شاھقۃ

لانراھا وانہ سفسطۃ ویجاب بان الدلیل ملزوم

(ذرا ندد وکی)

للمدلول وانتفاء الملزوم لایستلزم انتفاء اللازم

علی ان عدم الدلیل فی نفس الامر ممنوع وعدمہ

Marfat.com

عندك لا يفيد وعدم حضور الجبال الشاهقة
معلوم بالبداهة لا بانه لا دليل عليه قوله حدوث
الاعراض اي حدوث سائر الاعراض فحدوث
البعض دليل وحدوث الآخر مدلول قوله فلا يتصور
تقدم المطلق يرد عليه ان المطلق كما يوجد في ضمن
كل جزئي له بداية فيأخذ من تلك الجزئية حكمه
كذلك يوجد في ضمن الجزئيات التي لا بداية لها
فيأخذ ايضا حكمها لا استحالة في اتصاف المطلق
بالمتقابلات بحسب الجزئيات وايضا لو صح
ما ذكره لزم ان لا يوصف تعليم الجنان بعدم
التناهي والاصوب ان يجاب بتناهي الجزئيات
بناء على برهان التطبيق قوله يشغله الجسم خصه
بالذكر لان الكلام في الاجسام والا فهو ما يشغله
الجسم او الجوهر قوله اذ لو كان جائز الوجود لكان
من جملة العالم ان قلت الصفة وكذا مجموع الذات
والصفة

نعيم ص
بهشت

Marfat.com

والصفة مما يجوز وجوده وليسا من جملة العالم قلت صه
هذا لا يضرنا لما فيه من تسليم المدعي وكلامنا في الجائز
المباين لكن يرد عليه ان يقال يجوز ان لا يكون من جملة
العالم الذي ثبت وجوده وحدوثه فيصلح محدثا (اي جائز الوجود)
لذلك العالم ومبدءا له وحمل المحدث على المحدث
بالذات مما لا يساعده كلام الشارح قوله ما يصلح
علما اي علامة ودليلا على وجود مبدء له وللشيء
لا يدل على نفسه فلا يكون مبدءا ومدلولا اذ لا يلزم
ح من العالم فيلزم التناقض قوله وقرب من هذا ما يقال
الاول طريقة الحدوث والثاني طريقة الامكان
ووجه القرب ظاهر قوله من غير افتقار الى ابطال
التسلسل ابطال التسلسل اقامة دليل ينتج
بطلانه فالتمسك باحد ادلة بطلانه افتقار (في اثبات الصانع)
الى ابطاله فلا يرد ان يقال ان الافتقار غير الاستلزام
وفي قوله ابطال التسلسل دون بطلانه اشارة

Marfat.com

الى ما قلناه قوله وليس كذلك لا يخفى عليك ان ثبوت
الواجب يتم بمجرد خروج العلة من السلسلة واما
الانقطاع فبضم مقدمات اخر وهي ان يقال ذلك
الخارج لابد ان يكون علة للبعض وذلك البعض
السلسلة والا يلزم كون الواجب معلولا المعلول واجبا
ودخول ما فرض خارجا فظهر ان امر الانقطاع بالعكس
واعلم انه يمكن ان يستدل بهذا الدليل على بطلان
الدور ايضا بان يقال مجموع المتوقفين ممكن فعلة
اما نفسه او جزءه وهما باطلان او خارج وهو علة
البعض فينقطع التوقف عنده فلا دور قوله ومن مشهور
الادلة برهان التطبيق البرهان السابق يبطل
التسلسل في جانب العلل فقط وهي لا يكون
الا مجتمعة وهذا البرهان يعم جانبي العلل ف
المعلولات المجتمعة او المتعاقبة وبه يبطل عدم
تناهي النفوس الناطقة المفارقة ايضا لانها مترتبة

برهان التطبيق

بحسب

Marfat.com

بحسب اضافتها الى ازمنة حدوثها وما ذكره بعض
الافاضل من انها قد يحدث جملة منها في زمان و
اخرى اقل او اكثر في اخر وقد يحدث احاد منها في
ازمنة متعددة مترتبة فلا تطبيق بمجرد ترتب اجزاء
الزمان فجوابه انه انما يدفع تطبيق الفرد بالفرد وهو
غير لازم بل يكفي انطباق الاجزاء المترتبة ولو متعاقبة
اذ كل جملة توجد في زمان واحد متناهية لتناهي
الابدان الحادثة فيه التي هي شرط حدوث النفوس
فيما دخل تحت الوجود اي في الجملة ولو متعاقبة
فيجري في مثل الحركات الفلكية فانه ينقطع بانقطاع
الوهم فان الذهن لا يقدر على ملاحظة غير
المتناهي تفصيلا لا مجتمعا ولا متعاقبا فينقطع في
حد ما البتة ولو سلم عدم الانقطاع فلا ضرر ايضا
لان كل ما يدخل تحت الوجود الوهمي متعاقبا الى
الى حد يكون متناهيا دائما ونظيره نعيم الجنان

متفاوتة م

Marfat.com

هذا لكن يشكل بالنسبة الي علم الله الشامل فان مراتب خذ هذا
الاعداد الغير المتناهية داخلة تحت علمه الشامل
مفصلة وبنسبة الانطباق بين الجملتين معلومة له
تعالي كذلك فتامل قوله فان الاولي الكن من الثانية
لان القدرة خاصة بالممكنات والعلم عام يتعلق
بالممتنعات ايضا قوله وذلك لان معني لاتناهي الا
الاعداد توضيحه ان التناهي وعدمه فرع الوجود
ولو ذهنا وليس الموجود من الاعداد والمعلومات
والمقدورات الا قدرا متناهيا وما يقال انها غير
متناهية معناه عدم الانتهاء الي حد لا يزيد
عليه وخلاصته انها لو وجدت باسرها اي بجميعها
لكانت غير متناهية قوله يعني ان صانع اه فيه
اشارة الي دفع توهم الاستدراك بناء علي ان
الله علم للجزئي الحقيقي وهو لا يكون الا واحدا
وحاصل الدفع ان المراد الوحدة في صفة وجوب

برهان تمانع

الوجود

Marfat.com

الوجود لاني الذات وهذا التوهم مع دفعه آت
في قوله تعالى قل هو الله احد فتامل قوله لو امكن
الهان اي صانعان قادران على الكمال بالفعل
او بالقوة فلا يرد احتمال ان يكون احد الواجبين
صانعا قادرا والآخر بخلافه فقوله في تقرير المدعى
لا يمكن ان يصدق مفهوم واجب الوجود الا على
ذات واحدة محل تامل الا ان يقال المراد الوجوب
على وجه الصنع والقدرة التامة او يقال التعطل وكذا
الايجاب نقصان فلا يكون الموجب واجبا لكن يرد
اي الاضطرار ٢ اي المضطر
على هذا ان الواجب موجب في صفاته والفرق بين
مضطر ٢
ايجاب الصفة وبين غيرها مشكل وههنا بحثان
اضطرار ٢
الاول النقض بانه لو فرض تعلق ارادته تعالى باعدام
٣
ما اوجبه ذاته من صفاته فاما ان يحصل احدهما
٣ بيان ٧ ٣ ١
كل من مقتضي الذات والارادة وانه محال او لا يحصل
احدهما فيلزم العجز او تخلف المعلول عن علة التامة
٢ علتيه ٢

الحل المنع

وهذا خلف والثاني الحل وهو ان عدم القدرة
بناء على الامتناع بالغير ليس بعجز فانه تعالى لا يقدر
على اعدام المعلول مع وجود علته التامة ولا شك ان
ارادة احد الالهين وجود شيء مثلا يحيل عدمه
والجواب انا نفرض التعلقين معلم وهو لا يمكن
في صورة النقض ولا يتم الحل ايضا اذ يكون كل من
التعلقين بالممكن الصرف قوله اذ لا تضاد بين الارادتين
اي لا تدافع بين تعلقيهما بل التدافع بين المرادين
ولم يرد بالتضاد معناه الاصطلاحي لان الضدين
يجوز ان يحصلا في محلين فلا حاجة الى نفيه وايضا
المانع من الاجتماع في محل لا ينحصر في التضاد فلا كفاية
في نفيه قوله امارة الحدوث والامكان اي دليلهما
التي يلزمه الاحتياج وهو نقص يستحيل عليه تعالى
بالاجماع القطعي ان قلت عدم حصول المراد انما كان
عجزا يلزم ان يقول المعتزلة بعجز الله تعالى لقولهم

الحل المنع

Marfat.com

باب طاعة الفاسق مراده ولا يحصل قلت العجز تخلف

المراد عن المشية القطعية التي يسمونها مشية قسر والجاء

وهم لا يقولون بالتخلف عنها واما المشية التفويضية

فلا عجز في التخلف عنها مثل ان تقول لعبدك اريد منك

كذا ولا اجبرك وهو لا يستلزم انتفاء المصنوع لجواز

ان يوجد باحدهما ابتداء وهذا الجواب مبني على ان

الظاهر المتبادر عدم التكون بالفعل فمعنى قوله علي

انه اه انه يمكن ان لا يبني على الظاهر بل يفصل ويمنع

الملازمة على تقدير وانه انتفاء اللازم على تقدير اخر

فتدبر قال في شرح المقاصد ان اريد بالفساد

عدم التكون فنقول انه لو تعدد الاله لم تتكون

السماء والارض لان تكونهما اما بمجموع القدرتين او بكل

منهما او باحدهما فقط والكل باطل اما الاول فلان

من شان الاله كمال القدرة واما الثاني فلامتناع تواردا

العلتين المستقلين واما الثالث فلانه يلزم ترجيح

بلا مرجح ويرد عليه ان الترديد اما على تقدير
التمانع الفرضي فح يرد منع الملازمة لان وجودهما
لا يستلزم وقوع ذلك التقدير عقلا واما على
الاطلاق فح يمكن اختيار الاول ويحمل القدرة
في نفسها الاينافي تعلقها بحسب الارادة على
وجه يكون للقدرة الاخرى مدخل كما في افعال
العباد عند الاستاذ وكذا يمكن اختيار الثالث
بان يريد احدهما الوجود بقدرة الاخر او يفوض
باراداته تكوين الامور الى الاخر ولا استحالة في
ذلك والتحقيق في هذا المقام ان حمل الآية
الكريمة على نفي تعدد الصانع مطلقا فهي حجة
اقناعية لكن المطلوب الظاهر من الآية نفي تعدد
الصانع المؤثر في السماء والارض حيث قال الله تعالى
لو كان فيهما اذ ليس المراد بها التمكن فيهما فالحق
ان الملازمة قطعية اذ التوارد باطل فتانيرهما اما

Marfat.com

على سبيل الاجتماع او التوزيع فيلزم انعدام الكل او
البعض عند عدم كون احدهما صانعا له لانه جزء
علة تامة او علة فينعدم العالم اي لا يوجد هذا
المحسوس كلا او بعضا ويمكن ان يوجه الملازمة
بحيث يكون قطعية على الاطلاق وهو ان يقال لو تعدد
الواجب لم يكن العالم ممكنا فضلا عن الوجود والا
لامكن التمانع المستلزم للمحال لان امكان التمانع
لازم لمجموع الامرين من التعدد وامكان شيء من
الاشياء فاذا فرض التعدد يلزم ان لا يمكن شيء من
الاشياء حتى لا يمكن التمانع المستلزم للمحال قوله ومنع
انتفاء اللازم لو اريد باللازم عدم التكون بالامكان
مع وجود العلة التامة لتم الامر لكنه بعيد قوله فلا يفيد
الا الدلالة اه فيلزم ان يكون كلا الانتفاءين الماضيين
مقررين لكن يعلل الثاني بالاول بحسب الماضي
والمقصود بيان تحقق الانتفاء الاول بحسب جميع الازمنة

اي لا يوجد العالم لكنا حين نعد الواجب

Marfat.com

دلالة

بدليل تحقق الانتفاء الثاني قوله من غير دالة على تعيين
زمان ولو سلم الدلالة على الماضي لتم المقصود ايضا
لان الحادث لا يكون الها قوله لكنه ليس بمستقيم للقطع
بتغاير المفهومين قدماء المتكلمين يريدون به بالترادف
التساوي قال في التبصرة الايمان والاسلام من قبيل
الاسماء المترادفة فكل مؤمن مسلم وبالعكس ثم بين
لكل منهما مفهوما على حدة قوله تصريح بان الواجب
يرد على ظاهره ان كل صفة محتاجة الى موصوف فكيف
يكون واجبة لذاته وسيجيء تاويله قوله اذ لا بقاء بالحدث
الا اه هذا يدل على ان الصفة القديمة لا يتعلق بايجاد
شيء وهذه جهالة بينة فان قالوا كلامنا في القديم
بالذات والصفة ليست كذلك لم يصح حكمهم بوجوب
الصفات قوله باقية ببقاء هو نفس تلك الصفة
اما الاعراض فبقاء غيرها الا انها تفكاك عنها حال
الحدوث لكن يرد ان البقاء مضاف فكيف يكون

ابر بقاء الصفات

نفس

Marfat.com

نفس المضاف اليه فان اراد وا بكونه نفسها عدم الزيادة
بحسب الوجود الخارجي على ما سيجئ في التكوين
فلم لا يجوّزوا النفسية بهذا المعنى في الاعراض حتى
لا يلزم تجدد ها قوله بان محدث العالم على هذا النمط
اه يعني انّ تصوّر الواجب بعنوان انه محدث لجميع
ما سوى الله على هذا النمط البديع والنظام المحكم
يجعل الحكم بثبوت هذه الصفات بديهيًّا فلا يردّ
ما يقال يحتمل ان يحدثه الله بالوسط المختار الصادر
عنه بالايجاب وايجابه بلا قصد لا يدلّ على العلم ولا
على غيره لانّ ذلك الوسط من جملة العالم فيكون حادثًا
فلا يصدر عن القديم بالايجاب ولا يخفى انه انما يتم اذا
لم يقتصر على بيان حدوث ما ثبت وجوده من الممكنات
ثم انّ اعتبار النمط البديع والنظام المحكم له مدخل في بداهة
الحكم والا فيمكن ان يستدلّ بحدوث العالم على القدرة
والاختيار وكل قادر حيّ وعالم وظاهر كلام الشارح

Marfat.com

البشر مثلا جنسا فلا يلزم التركيب ولا والبعد عبارة

عن الامتداد يعني ان البعد البعد امتداد له نوعان

عند القائلين بوجود الخلاء واما عند اصحاب السطح

فله النوع الاول فقط وهذا التعريف للبعد الموجود

ويعلم منه البعد الموهوم بالمقايسة ولا فيلزم تقدم

الحيز هذا مبني على وجود الحيز وهو خلاف مذهب

المتكلمين لان عندهم الحيز الفراغ الموهوم ولا فيكون

محلا للحوادث لان الحصول في الحيز من الاكوان

والاكوان من الموجودات العينية عند المتكلمين ولا

اما ان يساوي او ينقص عنه او يزيد عليه هذا له

الترديد لاظهار البطلان على جميع التقادير والا

فلا يتصور زيادة الشيء على حيزه ونقصانه عنه

في جميع المذاهب ثم ان هذا الدليل مبني على تناهي

الابعاد والا لجاز ان يساوي الحيز الغير المتناهي

نعم يلزم التجزي لان لكن الكلام في لزوم التناهي

لجاز ان يكون مساويا
لحيز الغير المتناهي

ولد باعتبار

Marfat.com

باعتبار عروض الاضافة الى شيئ فان الدار المبنية
بين الدارين علو بالنسبة الى ما تحتها وسفل الى ما فوقها
واما ان يتصف بصفات الكمال هي العلم اه وجه
ضعفه ان صفات الكمال هي العلم والقدرة واخواتها
ولا يلزم من تعدد موصوفاتها تعدد الواجب ويرد عليه
ان من جملة صفات الكمال الوجوب والقدم وايضا
صفة الكمال هي العلم التام والقدرة التامة ومثلهما
وهي لا توجد الا في الواجب قوله واحتج المخالف بما
بالنصوص الظاهرة مثل قوله تعالى تعرج الملائكة
والروح اليه وقوله عليه السلام ان الله تعالى خلق ادم
على صورته وقوله عليه السلام ما تعالى يد الله فوق
ايديهم قوله او يأول بتأويلات بان يقال المراد بالعروج
العروج الى موضع يتقرب اليه بالطاعة ومعنى
الصورة الصفة من العلم والقدرة وغيرهما ومعنى
اليد القدرة قوله وقد صرح بان الممانلة اه يريد

Marfat.com

ان هذا التصريح يناقض قوله فلا يماثل علم المخلوق
بوجهٍ من الوجوه اذ يفهم منه الاشتراك في بعضِ
الوجوه كافٍ في المماثلة والتوفيق كما سيجيئ قوله نقصٌ
افتخارٌ افتقاراه يرد عليه انه يجوز ان يكون بعض
الامور غير قابل لتعلق العلم كالممتنعاتِ بالنسبةِ
الى القدرة قوله لا يعلم الجزئيات اي من حيث هي جزئيات
بل يعلمها من حيث كلياتها كالعلم المنجّم بان في ساعةٍ
كذا خسوفا وهذا العلم يستمرّ قبل الوقوع وبعده
قوله ولا يقدر على اكثر من واحد لا يقال مذهب
الفلاسفة هو الايجاب والقدرة تنافيه لانا نقول
منافي الايجاب هو القدرة بمعني صحة الفعل والترك
واما القدرة بمعنيٍ انشاءِ فعلٍ وان لم يشأ لم يفعل
متفقٌ عليها بين الفريقين الا ان الفلاسفة يجعلون
مشية الفعل لازمة يدل على معنى زائد اه هذا
انما يدل على زيادة المفهوم ولا كلام فيها والكلام في

" ان شاء فعل "

زيادة

Marfat.com

زيادة الحقيقة ولا يدل عليها وان صدق المشتق على

الشيئ ان اراد اتصافه بثبوت المأخذ في نفسه بحسب ٢٨ اقتضاء ص

الخارج فمنقوض بمثل الواجب والموجود وان اراد اقتضاء

ثبوته لموصوفه بمعنى اتصافه به فلا يتم بذلك غرضهم

وقد فرعوا عليه الازلية بناء على امتناع قيام الحوادث

الموجودة بذاته تعالى قوله انه عالم لا علم له ان قلت لعل

مرادهم انه عالم لا علم صفة حقيقة له قلت يابا قولهم

بان له عالمية لانها ليست صفة حقيقة ايضا وكذا

قولهم عالم بالذات وعلمه عين ذاته وعالميته

زائدة قوله ودل صدور الافعال المتقنة على انه فيه تامل

بل المدلول هو اضافة التميز والانكشاف التي يسميها

المعتزلة عالمية وقد قال صاحب المواقف لا ثبت في

غير الاضافة قوله ويلزمكم كون العلم قدرة لهم ان يقولوا

اتحاد المفهومين هو المحال وليس بلازم واتحاد الذاتين

هو اللازم وليس بمحال قوله وكون الواجب غير قائم بذاته

Marfat.com

لهم ان يقولوا حقيقة العلم في شانه تعالى قائم بذاته
لانه عين ذاته قوله اشار الى الجواب بقوله انما لم يقل
اجاب بقوله لان الجواب التام نفي المغايرة بين الذات
والصفات وبين الصفات بعضها مع بعض والمصنف
قد اقتصر على الاول لكن اشار الى ان التعدد فرع الله
التغاير وبه يعلم الجواب بالنسبة الى الصفات ايضا
اذ ليست متغايرة ولان الغرض الاصلي ههنا هو بيان
حكم الصفات ولذلك ذكر قوله لا هو ولا الا فلا مدخل
له في الجواب قوله فلا يلزم قدم الغير ولا تكثر القدماء
ولك ان تحمل الكلام كلام المصنف رحمه على انه لا يلزم
قدم الغير فلا محذور لان المحذور تعدد القدماء
المتغايرة لا مطلق التعدد فلا يرد السوال اصلا وانما
حمله الشارح على ما ذكره لشهرته فيما بين القوم قوله
لكن لزمهم ذلك قيل عليه اللزوم غير الالتزام والكفر
الا بالالتزام وجوابه ان لزوم الكفر المعلوم كفر ايضا واذا

قال

Marfat.com

قال في المواقف من يلزمه الكفر ولا يعلم به فليس بكافر
ولا شك ان لزوم الذاتية للانتقال من اجلى البديهيات
على ان قوله تعالى وَمَا مِنْ اِلٰهٍ اِلَّا اِلٰهٌ وَاحِدٌ بعد قوله
تعالى لَقَدْ كَفَرَ الَّذِيْنَ قَالُوْا اِنَّ اللّٰهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ
شاهد صدق على انهم كانوا يقولون بآلهة ذوات
ثلثة وايضا ترتب الحكم على الشق يدل على علية المأخذ
فان انحصر العلة في الالتزام تعين ذلك منهم وعبارة
الشارح انما تشير الى الاول هي الوجود والحيوة
والعلم من غاية جهلهم انهم جعلوا الذات الواحدة
نفس ثلث صفات وقالوا انه تعالى جوهر واحد له ثلثة
اقانيم واراد وا بالجوهر القائم بنفسه وبالاقنوم الصفة
وقد يوجه بانه ميل منهم الى ان الصفات نفس الذات
لكن لا يلائمه قولهم بالقدماء الثلثة اذ لو قطع النظر
عن الاتحاد فاربعة والا فواحد وللقطع بان مراتب
الاعداد من الواحد العدد هو الكم المنفصل والانفصال

Marfat.com

في الواحد فلا يكون عددًا ولذا فسّروه بما هو نصف
مجموع حاشيتيه ومنهم من قال العدد ما يقع في العدّ
فيكون اعمّ من الكمّ المنفصل فكلام الشارح مبنيّ
على هذا المذهب او على التغليب قوله مع انّ البعض
جزء من البعض يرد عليه انهم اتفقوا على انّ كلا
من المراتب لا يتالف الا من وحدات مبلغها تلك
المرتبة فاجزاء العشرة عشرة لا خمستان ولا ستة واربعة
الى آخر غير ذلك من الاحتمالات قوله فالاولى ان يقال الخ
وقد يجاب ايضا بانّ التعريم هو الازلي القائم بنفسه
ولو سلم فالكفر تعدد القدماء بالذات لا المطلقة
ولا يخفى انه لا يوافق مذهب المتكلمين قوله واما في
نفسها فهي ممكنة اه وقد سبق ما فيه من انه يخالف
ما اشتهر من ان كل ممكن محدث اي مسبوق بالعدم
قوله والكرامية الى نفي قدم ما يرد عليه انهم قالوا
بقدم المشيّة والكلام ومسبوقيه بالقدرة على الكلم

فالتقديم

٣ وحدات ص

٣ القديم ص

Marfat.com

فالتفريع المذكور غير ظاهر قوله قد فسروا الغيرية بكون
الموجودين اه قالوا يقال في العرف واللغة ماني الدار
غير زيد مع انه ذو يد وقدرة واجيب بان المراد بالغير
ههنا فرد اخر من نوعه والا لزم ان لا يغايره تو قوله
اي يمكن الانفكاك بينهما سواء كان بحسب الوجود او
بحسب الحيز فلا نقض بالجسمين القديمين كذا قيل لكن
يرد الالهان المفروضان نقضا فليتامل قوله والعدم
على الازلي محال لما كان عدم الانفكاك بحسب الحيز
ظاهرا لم يتعرض له والانجرد عدم الانفكاك بحسب الوجود
غير كاف كما عرفت قوله نعدمها على وجودها
وجوده هذا تعبير عن الاستلزام بطريق المبالغة والا
فتخالف الوجودين والعدمين ظاهر على ان الاستلزام
بين العدمين باطل كما سنذكره قوله بخلاف الصفات
المحدثة اه فانهم قالوا بمغايرة الصفات المحدثة
للذات وبهذا يظهر عدم صحة استدلالهم السابق

Marfat.com

لان زيدا قد يتّصف في الدار بالصفات المحدثة فزال
انتقض بالعالم مع الصانع قد عرفت انّ المراد بالانفكاك
ما يعم الانفكاك في الوجود او في الحيز فلا نقض بالعالم
مع الصانع اذ يجوز ان ينفك الصانع في الوجود والعالم
في الحيز لاستحالة تحيز الصانع نعم يرد الاشكال على من قال
بالغير آنِ ما يمكن انفكاكهما في عدم او حيز ان قلت لعلهم
ارادوا بجواز الانفكاك جواز ان لا يكون احدهما قائما
بالآخر او بمحله والا متقوما به والعالم غير قائم به ولا متقوم به
ويجوز ان لا يقوم العرض بالمحل بان ينعدم مع بقاء محلّه
قلت مثله مستبعد مما لم يلتفت اليه في التعريفات والا
فيمكن تعميم كل تعريف بالاخصّ وتخصيص كل تعريف
بالاعم حتى يحصل المساواة وفيه من الفساد ما لا يخفى على
انه يرد عليه التشخص فانه على تقدير وجوده غير محله
وكذا الاعراض اللازمة وكذا بين الذات يرد
عليه انهم صرّحوا بانّ الكلام في الصفات اللازمة

Marfat.com

بل القديمة ولا يوجد الذات بدونها ومرادهم جواز
انفكاك احدهما عن الآخر بلا مانع اصلا ولا يكفي مجرّد
الامكان الذاتي قوله لا يستقيم في العرض مع المحل اي
في العرض الجزئي لان الكليين ليسا بموجودين في
الخارج فلا يكونان غيرين وعدم تصوّر هذا العرض
بدون هذا المحل ظاهر قوله وكالعلة مع المعلول وبهذا
يظهر خلل قوله والعالم قد يتصوّر موجودا آه اذ التصوّر
مع اضافة المعلولية باطل وبدونها لا يفيد قوله والتغاير
بحسب المفهوم ليفيد لكن يرد عليه ان مجرّد التغاير
بحسب المفهوم غير كاف في الافادة بل لا بد من عدم
اشتمال الموضوع على المحمول للقطع بعدم افادة قولنا
الحيوان الناطق ناطق بما سبق في اول الكتاب قوله
وان يكون العشرة قد وقع في عامة الكتب اَنِ المصدرية
بدل لَنَ النافية وانه تصحيف فصل محض اذ لا يمكن
عطفه على ما سبق الا بتحمل تقدير وينقض ايضا باللازم

Marfat.com

فانه غير الملزوم عند المعتزلة قوله ولا يخفى ما فيه لان
كون الشيئ من الشيئ وعدم تحققه بدونه لا يقتضي
النفسية وبالجملة مغايرة الشيئ للشيئ لا يقتضي مغايرته
لكل من اجزائه قوله ينكشف بها المعلومات عند تعلقها
بها سواء كان قديما او حادثا فان للعلم تعلقات قديمة
غير متناهية بالفعل بالنسبة الى الازليات والمتجددات
باعتبار انها ستتجدد وتعلقات حادثة متناهية بالفعل
بالنسبة الى المتجددات باعتبار وجودها الآن او قبل
قوله تؤثر في المقدورات بجعلها ممكن الوجود من الفاعل
واما الوجود بالفعل فهو اثر التكوين عند القائلين
به فتعلقات القدرة كلها قديمة واما التنافون
للتكوين فتعلقاتها قديمة عند البعض بمعنى انها
تعلقت في الازل بوجود المقدور فيما لا يزال وحادثة
عند الآخرين وهي بمعنى القدرة اه فذكرها للتنبيه
على الترادف او على صحة الاطلاق على الله القوي العزيز

والسمع

Marfat.com

قوله والسمع والبصر وهما صفتان غير العلم عند الاشاعرة
واولهما غيرهم بالعلم بالمسموعات والمبصرات من حيث
انه تعلق على وجه تكون سببا للانكشاف التام والانكشاف
له تعلق آخر وانكشاف آخر قبل حدوث السموعات
والمبصرات فللعلم نوعان من التعلق فلا يرد ان يقال
العلم بالمسموع حاصل قبل وجود السمع المسموع بخلاف
السمع فلا يتحدان ومن تمسك به يلزمه ان يقول بالشم
بالشم والذوق واللمس ايضا فلا ينحصر الصفات في
السبع قوله تحدث لها تعلقات حدوث التعلق
في القدرة على مذهب من لا يقول بالتكوين كما مر
انفا قوله توجب تخصيص احد المقدورين عند
تعلقها به واعترض عليه بانه ان تساوى نسبة الارادة
الى التعلقين يحتاج الى مخصص آخر فيتسلسل والا
فيلزم الايجاب لا يقال الارادة صفة من شانها
صحة الفعل والترك فيصح التخصيص مع استواء النسبة

Marfat.com

لانا نقول الكلام في وجود تلك الصفة لاستلزامه الترجيح
بلا مرجح قوله وكون تعلق العلم تابعا للوقوع تحقيقه
ان العلم التصوري علم عام للواقع وغيره فلا يكون
مرجحا والعلم التصديقي بالوقوع فرع الوقوع والوقوع
فرع الارادة المخصصة وبه يندفع قول الحكماء التابع
هو العلم الانفعالي لا الفعلي نعم يرد ان يقال يجوز ان
يكون المرجح في افعاله تعالى هو العلم بالمصلحة وليس
ذلك فرع وقوع الفعل ولا مخلص الا ببيان وجود فعل
يتساوي طرفاه في المصلحة من كل وجه قوله انه ليس
بمكرر ولا ساه ان قلت يلزم منه كون الجماد مريدا
قلت هذا تفسير ارادة الواجب لا جميع الارادات نعم
يرد عليه ان هذا المعنى لا يصلح ان يكون مخصصا
لاحد الطرفين وهو ظاهر وان اريد ان الفعل
يصدر عن الذات على هذا الوجه وهو معنى الارادة
فهو قول بالايجاب قوله ولو شاء لوقع اللازم غير

مسئلة

Marfat.com

مسلمة عندهم لكنّ الكلام على التحقيق اذ قد يخبر
الانسان عمّا لا يعلمه قيل عليه هذا انما يدل على مغايرته
للعلم اليقينيّ لا العلم المطلق اذ كل عاقل تصدّى للاخبار
يحصل في ذهنه صورة ما اخبر به بالضرورة على انّه
لا يتم في شانه تعالى وقياس الغائب على الشاهد لا يفيد
واعلم انّ هذا القسم المقام محار الافهام والذي يخطر
يخطر بالبال هو ان يقال المعنى الذي يجده من انفسنا
لا يتغير بتغير العبارات ومدلولاتها فانّ قولنا زيد
قائم وزيد ثبت له القيام واتصف زيد بالقيام
الى غير ذلك تعبيرات عن معنى واحد ولا انكار
مكابرة ولا شكّ انّ مدلولات الالفاظ متغايرة
فليس ذلك عين مدلول اللفظ ثم انّ الشاك في
وقوع النسبة يتصور الاطراف والنسبة البتّة ولا يجد
ذلك المعنى عند عدم قصد الاخبار ثم انه قد يقصده
فيجد ذلك المعنى مع عدم علمه بوقوع النسبة فليس

Marfat.com

ذلك المعنى شيئا من العلوم فتدبر والله الموفق

كمن امر عبده اه فانه يامره ويريد به ان لا يفعل ليظهر
عذره عند من يلومه بضربه واعترض عليه بانه لا
لا طلب في هذه الصورة كما للارادة لا ارادة فالمنفي
صيغته لا حقيقته والحق ان الامر تعبير عن الحالة
الذهنية والانكار مكابرة قوله والدليل على ثبوت صفة
الكلام اي التي تثبت مغايرتها للعلم والارادة فيما سبق
لانه يدل على الثبوت والمغايرة معا قوله اجماع الامة
وتواتر اه قال في التلويح ثبوت الشرع موقوف على
الايمان بوجود الباري وعلمه وقدرته وكلامه وعلى
التصديق بثبوت نبوة النبي عليه السلام بدلالة
معجزاته ولو توقف شيء من هذه الاحكام على الشرع
لزم الدور فبين كلاميه تدافع لابد في التوفيق
من التحمل فتامل قوله من غير قيام مأخذ الاشتقاق
وهو الكلم وقيامه يستلزم قيام الكلام وهو المطلوب

والعزة

Marfat.com

والمعتزلة يقولون بقيام المأخذ ويأولونه بايجاد
الكلام وهو عدول عن الظاهر واللغة قوله ومع ذلك
فهو قديم هذا قول الحنابلة وأما الكرامية فقائلون
بحدوثه قوله وذلك فيما لا يزال هذا مذهب بعض
الاشاعرة والجواب الحق ان عدم وجوده بدونها
انما هو بحسب التعلقات الازلية وهو لا ينافي وحدة
الصفة كالعلم الذي له كثرة ازلية بحسب تعلقاته واعترض
على مذهب الحدوث بان وجود جنس الكلام بدون
انواع الكلام مستحيل واجيب بان ذلك في الجنس والنوع
الحقيقيين والكلام صفة شخصية يعتبر تكثرها بحسب
تعلقاتها قوله لانا نعلم اختلاف هذه المعاني فان الامر
من حيث هو امر غير الخبر بخلاف الكلام لانه كلام
مخصوص ونظيره ان زيدا من حيث هو عالم يصدق
عليه انه زيد ولا يصدق عليه انه زيد من حيث هو
كاتب قوله واستلزام البعض للبعض لا يوجب ولو سلم

Marfat.com

فجعل البعض راجعا الى الآخر ليس اولى من عكسه ولا شك
في وجود نوع الاستلزام بين الكل قوله كما اذا قدر الرجل اه
اعترض عليه بان فيه غرما على الطلب واما حقيقته فلا
شك في كونها سفها لايقال يلزم منه ان لا يامرنا النبي
عليه السلام بشيئ اصلا وانه قطعي البيان البطلان
لانا نقول فرق بين الامر الصريح والضمني والسفه هو الامر
الصريح للمعدوم قوله ليئلا يسبق الى الفهم اه فان
القرآن شايع الاستعمال في اللفظ وكلام الله تعالى بالعكس
وايضا فيه تنبيه على الترادف قوله وانت خبير بان
المتحرك اه يعني قولهم يخالف قاعدة اللغة وقد ثبت
الكلام النفسي فلا ضرورة في العدول فقوله والاصح اتصاف
الباري يريد به الصحة بحسب اللغة قوله يراد به الالفاظ
المنطوقة اه يرد عليه ان هذا جواب آخر لا تحقيق جواب
المصنف والتفصيل انه لما تمسكت المعتزلة بان القرآن
مكتوب ومحفوظ فيكون حادثا اجيب عنه تارة

بان

Marfat.com

بان وصفه بالكتابة مجاز من قبيل وصف المدلول بوصف
الدال واخري بان الموصوف هو اللفظ وقد يطلق
القران بالاشتراك او المجاز المشهور علي اللفظ ايضا
ولا يلزم منه حدوث المعني فتامل قوله خصّ باسم
الكليم وقال بعضهم خصّ به لما سمعه من جميع الجهات
علي خلاف المعتاد قوله انّما هو باعتبار دلالته قيل
اعتبار العلاقة يشعر بكونه منقولا لا مشتركا ويكون
ايضا مجازا في المنقول عنه (اي اللغة) وهو باطل وجوابه انّ النقل
هجر المعني الاول راعتبار العلاقة لا يقتضيه وقد يجاب
بانّ اعتبار العلاقة لا يقتضي تاخّر الوضع حتي يكون
منقولا منه وفيه ان اثبات عدم ترتب الوضع (اي اللغة)
في الكلاميّين مشكل لا ضرورة في التزامه قوله اسم
للّفظ والمعني شامل لهما وهو قديم يرد عليه انّ كلام
الله تعالي انّ كان اسما لذلك الشخص القايم بذاته
تعالي يلزم ان لا يكون ما قرءناه كلامه تعالي بل

Marfat.com

مثله وفيه نظر للقطع بان كل ما يقرؤه كل واحد
منا هو القرآن المنزل على النبي عليه السلام بلسان
جبرائيل عليه السلام وان كان اسما للنوع القائم بذاته
تعالى يلزم منه ان يكون اطلاقه على ذلك الشخص بخصوصه
مجازا فيجوز نفيه عنه حقيقة وان جعل من قبيل كون
الموضوع له خاصا والوضع عاما يلزم ان يوصف
كلامه تعالى بالحدوث ايضا حقيقة ولا مخلص الا
بان يجعل مشتركا بين النوع وذلك الفرد الخاص
ليس بمرتب الاجزاء في نفسه يشكل الفرق بين قيام
ملء ولمع ونظائرهما اذ لا فرق الا بترتب الاجزاء
ويفسر باخراج المعدوم لم يرد به المعنى الاضافي
بل الصفة التي هي مبدأ الاضافة كما في سائر العبارات
فانها دالة على الاضافة والمراد مبدءها يمتنع قيام
قيام الحوادث يرد عليه انه يجوز ان يقوم بالغير
كما ذهب اليه ابو الهذيل فان رد بما سيجيء اتحد

Marfat.com

الدليلان وجوابه انه مردودٌ بانَّ صفة الشيئ لا تقوم
بغيرهٖ والظهور بطلانهٗ لم يتعرض لهٗ لجاز اطلاق
كلُّ ما يقدر هو عليهٖ يرد عليه انَّ لزومَ الجوازِ الشرعيّ
ممنوعٌ لتوقفهٖ على عدمِ الاذنِ ولزوم الجوازِ العقليّ
مسلم ولا مانع عنهٗ فاما بتكوين آخر فيلزم آه يرد
عليه منعٌ مشهورٌ لجواز ان يكون تكوين التكوين عين
التكوين وقد اشرنا الى مالهٗ وما عليه ويمكن ان يقال
نفس التكوين المتصف به الباري تعالى أولا تعلق
بوجود نفسهٖ ولا استحالة في سبق ذات الشيئ على
وجودهٖ فاحفظهٗ فانهٗ ينفعك في مواضع شتّى
وسبق هذه الادلة كانه اراد ما عدا الدليل الثاني
ان بنى الامر على التغليب ولا دليل على كونهٗ صفة
اخرى ويخطر بالبال انّ التكوين هو المعنى الذي
يجدهٗ في الفاعل ويه يمتاز عن غيرهٖ ويرتبط بالمفعول
وان لم يوجد بعد وهذا المعنى يعم الموجب ايضًا

الايهام ٥

بل نقول هو موجود في الواجب بالنسبة الى نفس القدرة
والارادة فكيف لا يكون صفة اخرى قوله والمكون حادث
بحدوث التعلق او يكون التعلق الازلي بوجوده في وقت
مخصوص وهذا هو الانسب بالمتن قوله وما يقال اي
في جواب استدلال القائلين بحدوث التكوين وحاصله
منع الملازمة في قوله ولو كان قديما لزم قدم المكونات
وقد يتوهم انه اعتراض على قوله وان تعلق فاما ان يستلزم
اه وحاصله ان الترديد قبيح اذ التعلق يستلزم الحادث
وليس بشيء لشيوع نظائره توسيعا للدائرة الا ترى
انه ردد في وجود العالم بين التعلق بالذات والصفا
وبين عدمه على انه يجوز ان يكون الجواب الزاميا قوله
ومن ههنا اه اي من اجل ان المراد بالحادث ما لوجوده
بداية وبالقديم خلافه قوله وهو غير المكون عندنا
جعله بعضهم من تتمة الجواب وحمل الغير على المصطلح
وقال وهو غيره لصحة الانفكاك بينهما فلا يكون اضافة

Marfat.com

كالضرب والا لما كان غير الامتناع انفكاكه ح عن المكوّن
وليس بشيئ لان صحة الانفكاك في التكوين غير مسلمة
عند الخصم وفي المكوّن موجودة في الاضافة ايضاً على
انّ عدم الغيريّة لا يكفيه اللزوم من جانب واحدٍ
كالعرض مع المحلّ والصفة المحدثة مع الذات قوله
لانّ الفعل يغاير المفعول قيل عليه التكوين ليس نفس
الفعل بل مبدأه ولو سلم لم يكن غير الامتناع انفكاكه
ولو سلم لكان غير الفاعل ايضاً فيكون الصفة غير
الذات وجوابه انّ الكلام الزامي فانّ القائل بالعينيّة
ينفي كونه صفة حقيقية ويمكن ان يراد بالفعل ما به الفعل
ويكون قوله كالضرب تنظيراً لا تمثيلاً وقد عرفت انفكاكه
جواب التسليم الاول بل الثاني ايضاً فتدبّر قوله
مستغنياً عن الصانع اذ الاحتياج اليه انما هو في التكوين
والايجاد قوله اقدم منه القدم اما لغوي فالمعنى ادوم
منه واسبق اذ العالم حادث وامّا اصطلاحي بان يلاحظ

وهو ان يقال لا استحالة في كون الصفة الا المحركة غير الذات مع ان الكلام في الفعل الذي هو صفة متجددة ١٢ منه

Marfat.com

لزوم قدم العالم ايضًا فالمعني اقوي قدما واولي به
لانه قديم بدون التكوين قوله دليل علي كون صانعه
قادرًا مختارًا اه وذلك بحكم الضرورة فمن توهم
توقف هذا الدليل علي ابطال قول الحكماء ان هذا
النظام اوفق الوجوه الممكنة واكملها فلمناسبة الكمال
اوجبه المبدء الكامل فقد خفي عليه الضروريات
نعم قد يناقش باحتمال الواسطة قوله بمعني الانكشاف
التام يشير الي ان الرؤية مصدر مبني للمفعول
لان الانكشاف صفة المرئي ومصدر المبني للفاعل
صفة الرائي قوله بمعني ان العقل اذا خلي هذا هو
الامكان الذهني وليس بمحل النزاع اذ الخصم قائل به
قوله ضرورة انا نفرق بالبصر اه يرد عليه ان اريد
الفرق برؤية البصر فمصادرة وان باستعمال البصرة
فلا يفيد لانا نفرق بالبصر بين الاعمي والاقطع والتحقيق
ان الفرق بمدخل من البصر لا يقتضي كون المفروق

Marfat.com

مبصل قوله اذ لا مرابع يشترك اه يرد عليه ان التحيز
المطلق وجوب الوجود بالغير والمقابلة بل الامور
العامة كالماهية والمعلومية والمذكورية ومثلها امور
مشترك بينهما فان قلت علية الامور العامة يستلزم
الى الاعيان والاعراض
صحة مرئية الواجب فلا ضرر في النقض بها على انها
يقتضي صحة مرئية المعدوم مع استحالتها قطعا
قلت يجوز ان يشترط بشيئ من خواص الموجود والممكن
قوله والامكان عبارة عن عدم ضرورة الوجود وايضا
لو عللت بالامكان لصح مرئية المعدوم الممكن هذا
خلف وفيه نظر قوله ولا مدخل للعدم اه لان التاثير
صفة انبات فلا يتصف به العدم ولا ما هو مركب
منه كذا في شرح المواقف ويرد عليه انه لا يمنع الشرطية
للشئ اي الدليل
فلا يتم المقصود قوله ويتوقف امتناعها اي امتناع
الرؤية فان امتناع وجود الرؤية لفقد ان شرط
او وجود مانع لا يمنع الصحة المطلوبة قوله ثم لا يجوز

Marfat.com

ان يكون اه جواب لقوله فالواحد النوعي قد يعلل اه
ويرد عليه ان حاصل هذا الكلام هو ان متعلق الرؤية
امر مشترك في الواقع وهو لا يدفع الاعتراض عن الطريق
المذكور ويستلزم استدراك التعرض لرؤية الجوهر
والعرض ولاشتراك الصحة بينهما ولاستلزام الاشتراك
في المعلول الاشتراك في العلة اذ يكفي ان يقال اذا
رأينا زيدا لاندرك منه الاهوية ما هي وهي مشتركة
بين الواجب والممكن انما ندرك منه هوية ما ما ورد
بان مفهوم الهوية المطلقة امر اعتباري فكيف يتعلق
بها الرؤية بل المرئي خصوصية الموجودة فلعل تلك
الخصوصية لها مدخل في تعلق الرؤية ثم اعلم ان هذا
الدليل منقوض بصحة الملموسية على ما لا يخفى
والمعلق بالممكن ممكن اه يرد عليه انه يصح ان يقال
ان انعدام المعلول انعدام العلة والعلة قد يمتنع عدمها
والسر فيه ان الارتباط بحسب الوقوع لا الامكان

في زيد

Marfat.com

وقد اعترض عليه بوجوه منها انّ الرويّة مجاز عن
العلم الضروري واجيب بان النظر الموصول بالي نصّ
في الرؤية فلا يترك بالاحتمال مع انّ طلب العلم الضروري
لمن يخاطبه ويناجيه غير معقول كذا في شرح المواقف
ويرد عليه انّ المراد هو العلم بهويّته الخاصة والخطاب
لا يقتضي الا العلم بوجه كمن يخاطبنا من وراء الجدار
ان كانوا مؤمنين اه روي انّ موسى عليه السلام
اختار سبعين رجلا من خيار المؤمنين للاعتذار
عن عبدة العجل وهم الذين طلبوا الرويّة وقالوا
لن نؤمن لك حتى نرى الله جهرة فعلم انهم ارتدوا
وكفروا من بعدما آمنوا فلا اشكال اصلا والجواب
منع هذا الاشتراط للمعتزلة ان يقولوا نزاعنا انما
هو في هذا النوع من الرؤية لا في الرؤية المخالفة
له بالحقيقة المسماة عندكم بالرؤية والانكشاف التام
وعندنا بالعلم الضروري كذا في شرح المقاصد

Marfat.com

كالمعدوم لا يمدح يرد عليه ان عدم تمدح المعدوم
لاشتماله على معدن كل نقص اعني العدم كما ان الاصوات
والروائح لا يمدح مع امكان رؤيتها لكونها مقرونة
بسمات النقص والحق ان امتناع الشيئ لا يمنع
التمدح بنفيه اذ قد ورد التمدح بنفي الشريك و
اتخاذ الولد في القرآن مع امتناعها في حقه تعالى قوله
لكان عالما بتفاصيلها واما الكسب فيكفيه القصد
والعلم جملة والحاصل انه فرق بين الخلق والكسب فان
الاول افادة الوجود بخلاف الثاني فيكفيه العلم الاجمالي
قوله بل لو سئل عنها ولو في حال المباشرة لم يعلم مع ان
العلم بالعلم بعد التوجه والالتفات قطعي الحصول
وبه يندفع ما يقال يجوز ان لا يشعر بشيء من افعاله او ان
لا يدوم قوله اي عملكم على ان ما مصدرية ينبغي ان
يجعل هذا المصدر بمعنى المفعول ليصح تعلق الخلق به
ثم تحمل الاضافة بمعونة المقام على الاستغراق والا فالمعدوم

فالمعدوم

Marfat.com

فالمعول يعمّ مثل السّريين بالنسبة الى البخّار فلا يتم المقصر
واما ما الموصولة فهي عامة وضعًا فالجملة حذف
الضمير اقلّ تكلفًا قوله أفمن يخلق لمن لا يخلق اه قد
يوجّه بالحمل على خلق الجواهر لكنه خلاف الظاهر قوله
والمعتزلة لا يثبتون ذلك ويمنعون كون الخلق منا طا
لاستحقاق العبادة ورود الآية السابقة في ذلك
المقام قوله لبطل قاعدة التكليف وهي انّ المكلّف به
امر اختياري البتّة قوله والمدح والذم والثواب
والعقاب اه قد يقال يجوز ان يمدح ويذم باعتبار
المحلّية كالمدح بالحسن والذم بالقبح وايضًا الثواب
والعقاب نعل الله تعالى وتصرّف له فيما هو خالص
حقّه فلا يسال عن لمِيّتهما كما لا يسال عن لمِيّة خرق
خلق الاحراق عقيب مماس النار قوله اشارة الى خطاب
التكوين اي قوله تعالى كن فان الله تعالى اجرى
عادته فيما اذا اراد شيئًا على ان يقول له كن فيكون قوله

Marfat.com

وهو عبارة عن الفعل اه يؤيده قوله تعالى فقضاهن
سبع سموات فهي من الصفات الفعلية وفي شرح
المواقف انّ قضاء الله تعالى عند الاشاعرة هو
ارادته الازلية المتعلقة بالاشياء على ما هي عليه فيما لا
لا يزال فهي من الصفاتِ الذاتية لكن التفسير به
ههنا يؤدي الى التكرار قوله والرضاء انما يجب اه
قيل لا معنى للرضاء بصفة من صفات الله تعالى
بل المراد هو الرضاء بمقتضى تلك الصفة وهي المقضيّ
فالصواب ان يجاب بانّ الرضاء بالكفر لا من حيث
ذاته بل من حيث هو مقضي ليس بكفر والله خبير
بانّ رضاء القلب بصفة الله تعالى بل بتعلق صفته
ايضاً مما لا ستر له في صحته ثم انّ الرضاء بهما يستلزم
الرضاء بالمتعلق من حيث هو متعلّق ومقضيّ لا
لا من حيث ذاته ولا من حيث سائر الحيثياتِ كما يشهد
به سلامة الفطرة ولما كان الرضاء بالاول هو الاصل

بفعل ص ٢

والمنشأ

Marfat.com

والمسألة الثانية اختار الشارح هذا الطريق في الجواب
فليتامل قوله حكي عن عمرو بن عبيد قالت المعتزلة
ان الله تعالى اراد من العباد ايمانهم رغبة واختيارا
لا جبرا واضطرارا فلا نقص ولا مغلوبية في عدم
وقوع ذلك كالملك اذا اراد من القوم ان يدخلوا
داره رغبة فلم يدخلوا وليس بشيء اذ في عدم وقوع
هذا المراد نوع نقص ومغلوبية ولا اقل من الشناعة
وقيل لا يفهم من الارادة الغير المجبرة الا الرضاء وهو
مذهب اهل السنة والجماعة وهو كلام خال عن التحصيل
اذ الرضاء به عندهم هو الارادة مطلقا وعندنا هو
الارادة مع ترك الاعتراض او نفس ذلك الترك
فانه امر قد يجامع تعلق الارادة وقد لا يجامعه نعم
تخلف المراد عن تعلق الارادة نقص عندنا فلا يجوز
في حقه تعالى قوله وللعباد افعال اختيارية اعلم ان
المؤثر في فعل العبد امّا قدرة الله تعالى حفظه

Marfat.com

فقط بلا قدرة من العبد اصلا وهو مذهب الجبرية

او بلا تاثير لقدرة الله تعالى وهو مذهب الاشاعرة

او قدرة العبد فقط بلا ايجاب واضطرار وهو مذهب

المعتزلة او بالايجاب وامتناع التخلف وهو مذهب

الفلاسفة والمروي عن امام الحرمين او مجموع القدرتين على ان يؤثر في اصل الفعل وهو مذهب

الاستاذ ابي اسحاق او على ان يؤثر قدرة العبد في صفة

بان تجعله موصوفا بمثل كونه طاعة او معصية وهو

مذهب القاضي والمقصود ههنا ان العبد فعلا

ينسب الى قدرته سواء كانت جزء المؤثر كما هو

مذهب الاستاذ او مدارا محضا كما هو مذهب

الاشعري ويجب ان يعلم ان جميع افعال الحيوانات

على هذا التفصيل من المذاهب الا ان بعض الادلة

لا يجري الا في المكلف فلذلك خصوا العباد بالذكر

لبطلان تكليف الجماد بالضرورة قوله لما صح تكليفه آه واما قوله ولا ترتب استحقاق

النوار

الثواب والعقاب ففيه نظر قد مرّ ذكره وقد يُرَدُّ
ايضا على الجبرية بعدم فائدة التكليف ولا يرد هذا على
الاشعري لجواز ان يكون داعيا لاختيار الفعل قوله
فان قيل بعد تعميم اه هذا بيان الجبر وعدم التمكن
بالنسبة الى كل ممكن وما سبق من قوله فان قيل فيكون
الكافر مجبورا اه بيان بالنسبة الى الموجودات فقط وقد
فصل في السوال والجواب ههنا مالم يفصل هناك قوله
فيجب والّا الجاز انقلاب علمه تعالى جهلا وتخلف المراد
عن ارادته وهكذا الحال في الامتناع وانت خبير بان
الاعدام الازلية ليست بالارادة لان اثر الارادة حادث
فتعميم الارادة محل بحث ولذا ورد في الحديث المرفوع ما شاء
الله كان ومالم يشا لم يكن والاظهر ان يقال ان تعلق الارادة
بالوجود يجب والا يمتنع لانها علة الوجود وعدم العلة
علة العدم هذا والمعتزلة لما جوّزوا التخلف عن الارادة
في غير فعل نفسه تعالى لم يتوجه السوال بتعميم الارادة عليهم

Marfat.com

قوله فان قيل فيكون فعله الاختياري واجبا قلا ينبغ

هذه المقدمة ايضا لان العلم تابع للمعلوم فلا مدخل

للعلم في وجوب الفعل وسلب القدرة والاختيار وكذلك

الارادة اذا تفرعت عن علم الله تعالى باختيار من العبد

للفعل فتامل قوله لتحقق للاختيار فلا يكون فعل العبد

كحركة الجماد وهو المقصود هنا واما ان ذلك الاختيار

ليس من العبد لانه لا يوجد شيئا فيكون من الله تعالى

فيلزم الجبر فذلك مذهب الاشعري وهو جبر متوسط

واما الذاهبون الى مذهب الاستاذ فلهم ان يقولوا الا

الاختيار بمعنى الارادة صفة من شانها ان يتعلق بكل من

الطرفين بلا داع ومرجح فيكون الاختيار بمعنى الارادة

من الله تعالى لا يستلزم الجبر كما ان صدور ارادته

بالايجاب لا ينافي كونه تعالى فاعلا مختارا بالاتفاق

قوله وايضا منقوض اه توجيه النقض بالعلم ظاهر

واما بالارادة فمبني على ازليته تعلقاتها ايضا وقد يجاب

بان

Marfat.com

بان الاختيار هو التمكن من ارادة الضد حال ارادة الشئ
لا بعدها وكان يمكن في الازل ان يتعلق ارادته تعالى
بالترك بدل الفعل وليس قبل تعلقها تعلق علم يجب
له اذ لا قبل للازل بخلاف ارادة العبد فتدبر قوله تأمل
مدخلا في بعض الافعال اي بالدوران والترتب المحض
كالاحراق بالنسبة الى مسيس النار لا بالتاثير اذ لا حكم
للضرورة فيه قوله تحقيقه ان صرف العبد اه صرف
القدرة جعلها متعلقة بالفعل وهو بتعلق الارادة
بمعنى انه يصير سببا لان يخلق الله تعالى صفة متعلقة
بالفعل واما صرف الارادة اي جعلها متعلقة فيجوز ان
يكون لذاتها على ما عرف في ارادة الله تعالى وقيل صرف
القدرة قصد استعمالها وهو غير القصد الذي يحدث
عنده القدرة كما سيجيئ لان صرف القدرة متاخر
عن القدرة المتاخرة عن القصد وليس بشيئ لان قصد
الاستعمال يقتضي ان يوجد القدرة ولا يستعمل فلا يكون

Marfat.com

مع الفعل كما هو مذهب من يقول بحدوثها عند
قصد الفعل ثم ان تقدم الشيئ باعتبار ذاته لا
لاينافي تاخره بحسب وصفه كما في قولك رماه فقتله
فان الرمي باعتبار افضائه الي الموت يكون قتلا له
وذلك عند تحقق الموت قوله وايجاد الله تعالي
الفعل عقيب ذلك هذا هو التعقيب الذاتي والا
فالقدرة مع الفعل قوله وينفرد كل منهما بما هو له قيل فيه
لاشركة في مذهب الاستاذ مع انه اقبح شركة من مذهب
المعتزلة وليس بشيئ لان كلا من المؤثرين منفرد بماله
من دخله في التاثير علي ان تاثير قدرة العبد في بعض
الامور بجعل الله تعالي بالكلية ولا يجري في ملكه الا
ما شاء قوله وهي علة للفعل اه اي علة عادية كالنار
للاحراق والجمهور علي انه شرط عادي كيبس الملاقي قوله
ولك ان تقول من شانها التاثير عنده ومن شانها
توقف تاثير الفاعل عليه عندهم فتامل قوله فكان هو

وخلقه كذلك ليس اقبح
من نفي دخل قدرة الله تعالي

المصنف

Marfat.com

المضيع يشير الي وجه الذم في فعل ترك الواجبات
وان لم يكتسب القبيح وهو لاينافي الذم في فعل المنهيا
بوجه آخر وهو صرف القدرة اليه علي ما سيجيئ قوله
والا لزم وقوع الفعل بلا استطاعة اه لايخفى ان
هذا الكلام الزامي علي من يقول بتاثير القدرة الحادثة
والا فلا دخل للاستطاعة عندهم في وجود الفعل حتي
يستحيل ابدا وبنها قوله لما من امتناع بقاء الاعراض فلا نقض
بقدرة الله تعالي اذ ليست من قبيل الاعراض عندهم قوله
فقد اعترفتم اه حاصله انه ليس نفي وجود المثل
السابق داخلا في دعوي الاشعري وفيه بحث اذ
المذهب ان لا قدرة قبل الفعل اصلا ومدعي المعتزلة
جوازها قبله لانه لابد من مثل سابق كما ستعرف به قوله
لاستحالة ذلك علي الاعراض والا يلزم قيام العرض بالعرض
ويرد عليه انه يجوز ان يكون الحادث وصفا اعتباريا
مثل رسوخ القدرة لامعني لوجوده يمتنع قيامه قوله بمثله ٣

Marfat.com

ومن ههنا ذهب بعضهم وهو الامام الرازي وبه يرتفع
نزاع الفريقين الا ان الشيخ لما لم يقل بتاثير القدرة
الحادثة فسّر التاثير بما يعم الكسب فصار الحاصل
ان القدرة مع جميع جهات حصول الفعل بها او
معها مقارنة وبدونها سابقة وفي كلام الآمدي انّ
القدرة الحادثة من شانها التاثير بالفعل لوقوع متعلقها
بقدرة الله تعالى وح لا اشكال ق وانه يمتنع قيامهما
اي قيام الشيئ وبقائه معا بالمحل بمعني تبعيتهما
له في التحيز والا فليس جعل احدهما صفة للآخر اولى
من العكس بل الكل صفة المتبوع ووجه الصعوبة فيه
ان احد تابعي الشيئ في التحيز يجوز ان يكون تابعا
للآخر بخصوصية ذاتية بينهما ق والمراد سلامة اسبابه
يعني ان للمكلّف وصفا اضافيا يعبر عنه تارة بلفظ
بلفظ مجمل دال على الاضافة ضمنا وتارة بلفظ مفصّل
دال على الاضافة عليها صريحا فلا فرق الا بالاجمال
والتفصيل

لكن عدم التاثير ص،

والتفصيل ونظيره التمول وكثرة المال واما كون الاستطاعة
وصفا ذاتيا للمكلف ممنوع والا لم يصح تفسيره بسلامة
اسبابه وقوله ذو سلامة اسباب يفيد صحة الحمل
لا صحة التفسير هذا والاقرب ما افاده بعض الافاضل
من ان امثاله مبنية على التسامح فان وصف المكلف
كونه بحيث سلمت اسبابه ولو وضوح الامر تسومح
في عد سلامة الطبع الاسباب وصفا له ولا يعتمد
على هذه الاستطاعة اه والسر فيه ان سلامة الاسباب
مناط خلق الله تعالى القدرة الحقيقية عند القصد
بالفعل فبعد سلامة الاسباب لا حاجة من جهة العبد
الا الى القصد ولا يكلف العبد بما ليس في وسعه
وسعه تحرير المقام ان ما لا يطاق على ثلث مراتب
ما يمتنع في نفسه ولا يمكن من العبد عادة وما يمكن
منه لكن تعلق بعدمه علمه تعالى وارادته فالاولى لا
لا يجوز ولا يقع تكليفه اتفاقا والثانية لا يقع اتفاقا

ويجوز عندنا خلافا للمعتزلة والنائمة يجوز لا ويقع
بالاتفاق فهذا توجيه ما قيل ان تكليف ما
لايطاق واقع عند الاشعري ومن لا يقول به لا
لايعدها من المراتب نظرا الي امكانها من العبد
في نفسه وقد يوجه ايضا بان القدرة الحادثة
غير مؤثرة وغير سابقة علي الفعل عنده فيكون ما
لايطاق بهذا الاعتبار وفيه بعد لانه يستلزم كون
كل تكليف كذلك وهو لا يقول به ثم عدم التكليف
بما ليس في الوسع اي بما يمكن في نفسه ولا يمكن من
العبد في نفسه بقرينة قوله وانما النزاع في الجواز
ولك ان تاخذهما علي الاطلاق لانه لا يستلزم الشمول
وقد يقال ان ابا لهب كلف بالايمان وهو تصديق
النبي صلي الله عليه وسلم في جميع ما علم مجيئه به ومن
جملته انه لا يؤمن فقد كلف بان يصدقه في ان
لا يصدقه واذعان ما وجد من نفسه خلافه مستحيل

قطعا

قطعاً فيقع التكليف بالمرتبة الاولى فضلاً عن
الجواز وفيه بحث لانه يجوز ان لا يخلق الله تعالى
اي اذعان ما وجد من نفسه خلافه مستحيل قطعا بحث منه ١٢
العلم بالعلم فلا يجد من نفسه خلافه نعم هو خلاف
اي ابو لهب ١٢
العادة فيكون من المرتبة الوسطى والذي يحسم
مادة الشبهة هو ان المحال اذعانه بخصوص انه لا
لا يؤمن وانما يكلف به اذا وصل اليه ذلك بالخصوص
وهو ممنوع واما قبل الوصول فالواجب هو الاذعان
الاجمالي اذ الايمان هو التصديق اجمالا فيما علم
اجمالا وتفصيلا فيما علم تفصيلا ولا استحالة في
الاذعان الاجمالي وقد يجاب ايضا بانه يجوز ان
يكون الايمان في حقه هو التصديق بما عداه ولا
ولا يخفى بعده اذ فيه اختلاف الايمان بحسب الاشخاص
هذا الجواب اولى من الجواب الاول ١٢
قوله وتقرير انه لو كان الخ لو صح هذا التقرير لزم
ان لا يجوز تكليف امثال ابي لهب بالايمان
لما اخبر الله تعالى عنهم بانهم لا يؤمنون مع

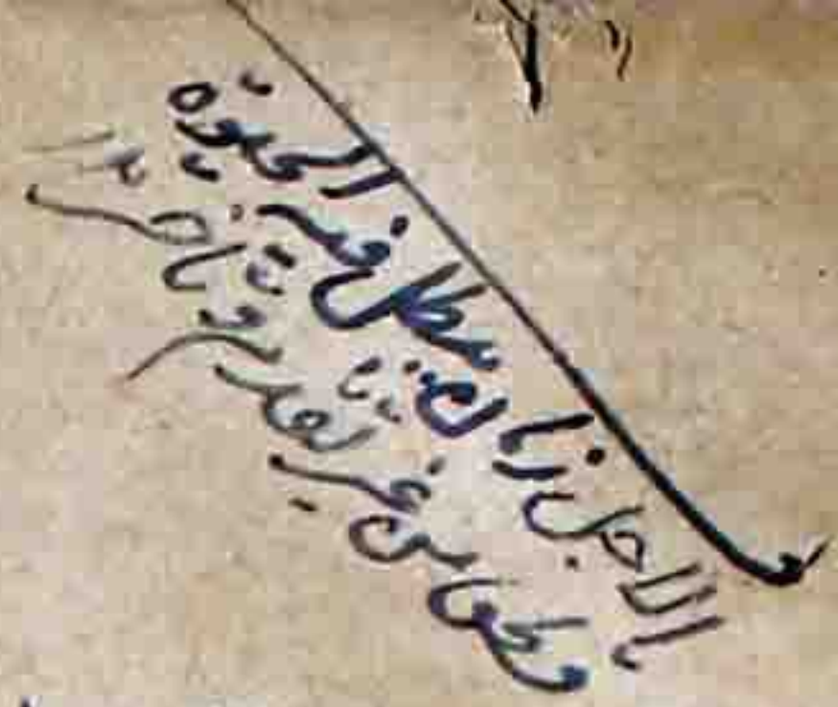
Marfat.com

انه جائز بل واقع قوله فلا استحالة الكتساب مالیس آه

مع انا نعلم بالضرورة الوجدانية ان حالنا بالنسبة
الى المتولدات فينا كحالنا بالنسبة الى المتولدات
في غيرنا فلا اكتساب في جميع المتولدات قوله
ولهذا لا يتمكن العبد يرد عليه ان عدم تمكن
العبد قبل وجود مباشرة السبب ممنوع وبعده
لا ينافي كونه مكتسبا بواسطة مباشرة السبب كما
ان صرف الارادة والقدرة الى فعل المباشرة يوجبه
ويفوت التمكن من تركه قوله اي الوقت المقدر
لموته ولو لم يقتل لجاز ان يموت في ذلك الوقت
وان لا يموت من غير قطع بامتداد العمر ولا بالموت
بذلك القطع القتل قوله قد قطع عليه الاجل اي لم يوصله
اليه فانه لو لم يقتل لعاش الى امد هو اجله الذي
علم الله تعالى موته فيه لولا القتل فهم يقطعون
بامتداد العمر لولاه وحاصل النزاع ان المراد بالاجل

الفناء

Marfat.com



المضاف زمان يبطل فيه الحيوة قطعا من غير تقدم
ولا تأخر فهل يتحقق ذلك في المقتول ام المعلوم
في حقه انه ان قتل مات وان لم يقتل فيعش الى وقت
هو اجل له كذا في شرح المقاصد قوله اذا جاء اجلهم
لا يستأخرون ان قلت لا يتصور الاستقدام من مجيئه
فلا فائدة في نفيه قلت قوله تعالى ولا يستقدمون
عطف على الجملة الشرطية لا الجزائية فلا يتقيد
بالشرط قوله واحتجت المعتزلة قالوا المسئلة بديهية
والمذكور في معرض الاحتجاج تنبيه واستشهاد
فلكونه في صورة الحجة استعيرت لفظ الحجة له قوله والجواب
عن الاول يرد عليه انه لا يوافق تحرير محل النزاع ويؤدي
الى القول بتعدد الاجل بل الجواب ان تلك الاحاديث
اخبار آحاد فلا تعارض الايات القطعية او
المراد الزيادة بحسب الخير والبركة كما يقال ذكر
الفتى عمره الناني قوله لا كما زعم الكعبي رحمه

Marfat.com

فانه خالف المعتزلة السابقة فقال المقتول يبطل حيوانه
باجل القتل قوله فيما كله اي فيتنا وله وهو مشهور
في العرف وقد يفسر الرزق بما ساقه الله تعالى
الى الحيوان فانتفع به بالتغذي او غيره فعلى هذا
يكون العواري رزقا وفيه بعد لا يخفى ويجوز ان
يا كل شخص رزق غيره ويوافقه قوله تعالى ومما
رزقناهم ينفقون وقد يقال الرزق على الله
المنفق مجاز لكونه بصدده قوله بمملوك يا كله المالك
المراد بالمملوك المجعول ملكا بمعنى الاذن في التصرف
الشرعي والانخلاع عن معنى الاضافة الى الله تعالى وهو
معتبر في مفهوم الرزق عندهم ايضا كما سيجيء
فح يندفع بملاحظة الحيثية خمر المسلم وخنزيره
اذا اكلهما مع حرمتهما وفي بعض الكتب ان
الحرام ليس بملك عند المعتزلة فان صح ذلك
فالدفع ظاهر قوله ان لا يكون ما يا كله الدواب رزقا

معان

اطلاق

بمملوك

Marfat.com

مع ان ظاهر قوله تعالي وما من دابة في الارض
الا على الله رزقها يقتضي ان يكون كل دابة مرزوقة
ان كل من اكل اه اجيب بانه تعالي قد ساق
اليه كثيرا من المباحات الا انه اعرض عنه بسوء
اختياره على انه منقوض بمن مات ولم ياكل حراما
ولا حلالا اذ لا معني لتعليق ذلك وايضا
فيه فوات مقابلة الاضلال بالهداية ومثل
هداه الله تعالي فلم يهتد مجاز وكذا قوله تعالي
واما ثمود فهديناهم فاستحبوا العمي على ا
الهدي ويحتمل ان يراد والله اعلم واما ثمود
فخلقنا فيهم الهدي فتركوه وارتدوا اذ
لا دلالة في اول الاية واخرها على نفي الحصول
وهو باطل لقوله تعالي وايضا الناس مختلف

Marfat.com

في الهداية وبيان الطريق يعم الكل والاضافية
فوات قاعدة المطاوعة فان اهتدى مطاوع
هدى مع ان الاهتداء غير لازم للبيان وايضا
يقال في مقام المدح فلان مهدي ولا مدح الا
بالحصول وما يقال ان الاستعداد التام فضيلة
في الواب، يقال"
يليق ان يمدح عليها فمدفوع بان التمكن
يقتضي الذم نسخة مع عدم الحصول نقيصة نسخ يذم عليها كذا
قيل وفيه بحث لان التمكن في نفسه فضيلة"
اي في الدفع ١٢
على ث والمذمة من عدم الحصول ونظيره ان العلم
بلا عمل مذموم مع انه في نفسه احق الفضائل
بالتقديم واسبقها في ايجاب التعظيم نعم
التمكن عام للكل فلا يناسب قولهم فلان
مهدي لكن هذا وجه اخر ولقوله عليه
الصلوة والسلام

Marfat.com

الصلوة والسلام اه ولقوله تعالي اهدنا الصراط المستقيم

اذ الطلب يستدعي عدم حصول المطلوب

ويرد عليه انه ينافي التفسير بالخلق ايضا على

مالا يخفى واعلم انّ الغرض في امثال هذا

المقام من ذكر النصوص المتقابلة وحمل بعضها

علي التجوز هو الارشاد الي طريق دفع تشبث

الخصم بالبعض والتنبيه علي مكان المعارضة

بالمثل فتنبه ولكن علي بصيرة اه والمشهور

انّ الهداية اه يمكن ان يقال مراد المشائخ

بيان الحقيقة الشرعية المرادة في اغلب

استعمالات الشارع والمشهور بين القوم

هو معناه اللغوي او العرفي فلا منافاة اه

والّا لما خلق الي اخره اذ الاصلح له عدم

للعبد ١٢

الي علي الذي مالا يخفى انه ينافي التفسير بخلق الاهتداء اذ هم ضرورة ان الاهتداء حاصل مخلوق فيهم والطلب يتعلق عدم حصوله فلا بد من العدول عن الظاهر والحمل على المجاز فهو جائز اما على زيادة البيان على ما يقول المعتزلة او على التشبث على الدوام عليها على ما يقول اهل السنة فلا يصح الله اعلم

خلقه او ايجاده ثم اماتته او سلب
عقله قبل التكليف او التعريض فان قلت
بل الا صلح له الوجود والتكليف والتعريض
للنعيم المقيم قلت فلم لم يفعل ذلك بمن
مات طفلا هذا وان اعتبر جانب
علم الله علي ما مر في صدر الكتاب
فالامر ظاهر ولما كان له منتراه
فانهم قالوا ترك الاصلح المقدور الغير
المضر بخل وسفه فلزوم البخل ومثله
جعل تعلق قدرة الله تعالى بالترك
مستحيلا ابدا ولا منة في ذلك الفعل
ولا معنى لطلبه علي ما لا يخفى لا يقال
الاب المشفق يستوجب المنة علي
ولده

Marfat.com

ولده في شفقته شرعًا وعقلا مع انه
لا اختيار له في شفقته لانا نقول لامنة
في شفقته شرعا وعقلا الجبلية بل في
افعاله الاختيارية المنبعثة عنها ان وجد
وجوابه ان منع اه حاصله ان الاصلح
امر لا يستوجبه احد بل هو محض حق
الله تعالى وقد ثبت انه كريم عليم
فتركه لا يخل بالحكمة البتة فلا يجب عليه
تعالى رعايته قيل عليه المعتزلة جوزوا
ترك الاصلح اذا اقتضاه الحكمة قال
الزمخشري في تفسير قوله تعالى وَإِنْ
تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ
اي ان تغفر لهم فليس ذلك بخارج عن

حكمتك وجوابه انه لا دلالة في كلامه
على ان عدم المغفرة اصلح ويجوز ان
يكون وجوبه لاستيجاب الكفر العقاب
على ما هو المذهب عندهم ولو سلم
ذلك فمعنى كلامه ان الاصلح على ذلك التقدير
المحال هو المغفرة ولو سلم فالتجويز على تقدير
المحال لا ينافي الاستحالة ولو سلم فالكلام مع
الجمهور وههنا بحث وهو انه لا شك ان
ترك ما فيه الحكمة بخل او سفه او جهل
فيجب عليه رعايتها والمذهب انه لا واجب
عليه تعالى اصلا اللهم الا ان يقال المراد
نفي الوجوب في الخصوصيات ثم
ليت شعري الى آخره قيل معناه اقتضاء

الحكمة

Marfat.com

الحكمة مع القدرة علي تركه وهذا غير
الوجوب بين اللذين ابطلهما وجواب
انهم جعلوا الاخلال بالحكمة نقصا
يستحيل علي الله تعالي فلزوم المحال يجعل
الترك مستحيلا وان صح بالنظر الي ذاته
تعالي وهذا هو مذهب الفلاسفة اذ
يجعلون ايجاد العالم لازما لاشتماله
علي المصالح وينسدونه الي العناية
الازلية ولهذا اضطر متاخروا المعتزلة
الي ان معني الوجوب عليه تعالي
انه يفعله البتة ولا يتركه وان جاز
الترك كما في العاديات فانا نعلم
قطعا ان جبل احد لم ينقلب الآن

Marfat.com

ذهبا وان جاز انقلابه واجيب بانّ
الوجوب حينئذ مجرد تسمية والعجب
انّهم لا يجعلون ما اخبر به الشارع
من افعاله تعالى واجبًا عليه مع قيام
الدليل على انه يفعله البتة استحقاق
تاركه الذّم والعقاب فان علم هذا
الاستحقاق بالشرع فالوجوب شرعيٌّ
والا فعقلي وقال بعض المعتزلة بالوجوب
عليه تعالى بمعنى استحقاق تاركه الذّمّ
عند العقل فيكون وجوبا عقليا
وهو ظاهر اذ لا معنى للذّم لانه المالك
على الاطلاق ولا للعقاب بالاتفاق
اذ لا يتصوّر في حقه تعالى

فانها

Marfat.com

قوله لانها امور ممكنة اخبر بها الصادق انما قيد بالامكان

لان النقل الواردة في الممتنعات العقلية يجب تاويله لتقدم

العقل على النقل فان قوله الرحمن على العرش استوى لدلالته

على الجلوس المحال على الله تعالى يجب تاويله بالاستيلاء ونحوه

قوله النار يعرضون عليها عرضهم على النار احراقهم بها

من قولهم عرض الاسارى على السيف اى قتلوا به وقوله تعالى

ويوم تقوم الساعة دليل على ان العرض قبل ذلك اليوم

يشهد له

قوله اغرقوا فادخلوا نارا وجه الاستدلال ان الفاء للتعقيب

من غير تراخ قوله جماد لا حيوة له اه جوز بعضهم تعذيب

Marfat.com

غير الحيّ ولا شك انه سفسطة واما تعذيب المأكول بخلق

نوع من الحيوة في بطن الآكل فواضح الامكان كدودة في

الجوف وفي خلال البدن فانها يتألم ويتلذذ بلا شعور منا

قوله لا دليل لهم يعتد به قالوا ان اعيدت الوقت الاول

ايضا فهو مبدء لا معاد والا فلا اعادة بعينه لان الوقت

من جملة العوارض واجيب اولا بان اعادة العين بالشخص

المعتبرة في الوجود ولا نسلم ان الوقت منها والا يلزم تبدل

الاشخاص بحسب الاوقات لا يقال يحتمل ان يراد ان وقت

الحدوث مشخص خارجي لانا نقول هذا مع انه كلام على السند

Marfat.com

مدفوع بان المعتبر في الوجود ما لا يتصور هو بدونه وما لا يضر

عدمه بالبقاء لا يضر في الاعادة ايضا وثانيا بان المبدأ

هو الموجود في الوقت المبدأ والوقت ههنا معاد فرضا

وقالوا ايضا لو اعيد المعدوم بعينه لتخلل العدم بين الشيء

ونفسه واجيب بمنع الاستحالة فانه في التحقيق تخلل العدم

بين زماني الوجود ولا استحالة فيه وقد يجاب بتجويز التميز

في الوقتين بالعوارض الغير المشخصة مع بقاء المشخصات

بعينها فيكون التخلل بين التغايرين من وجه وايضا

لو تم ذلك لامتنع بقاء شخص ما زمانا ولا لتخلل الزمان

Marfat.com

نسخہ

اذ الاختلاف ۱۲ بين الشيئ ونفسه وفيه بحث اذ الاختلال في غير الشخصات

نسخہ

لايدفع التخلل عن المشخصات ونفسها وبين ذات الشخص

نسخہ

بين ۱۲

ونفسه وان دفعه بين الشخص الماخوذ مع جميع العوارض

ونفسه ثم لا يخفى ان معنى التخلل قطع الاتصال والوقوع

في الخلال ولا تخلل في الباقي قوله لان مرادنا اه وذهب

البعض الي اعادة الاجزاء الاصلية بعد انعدامها قوله

تعالي كل شيئ هالك الا وجهه واجيب بان هلاك الشيئ

خروجه عن صفات المطلوبة منه والمطلوب بالجواهر

لا الاعدام ۱۲

الفردة انضمام بعضها الي بعض لتحصيل الجسم والمطلوب

بالمركبات

Marfat.com

بالمركبات خواصها وآثارها فالتفريق اهلاك للكل قوله والاجزاء

الماكولة فضلة في الآكل فان قيل يحتمل ان يتولد من الجزء الاصلي

للماكول نطفة يتولد منها شخص آخر قلنا لعل الله تعالى يحفظ

من ان يصير جزءًا لبدن آخر فضلا عن ان يصير نطفة جزءًا

اصليًا والفساد في الوقوع لا في الجواز قوله وان الجهني ضرسه

مثل احدٍ قيل ذلك بالاستفاك لا بضم زائد والا لزم تعذيبه

بلا شركة في المعصية وفيه بحث لان العذاب للروح المتعلق

به قوله قلنا انما يلزم التناسخ حاصل الجواب ان التناسخ

مغايرة للبدنين يجب قوله ذوات الاجزاء والتغاير ههنا في

يجب

الهيئة والتركيب وقد يتوهم ان حاصله منع التغاير بناء

على ان البدن الثاني مخلوق من الاجزاء البدن الاول فيكون

عين الاول فيعترض بانه قوله تعالى كلما نضجت جلودهم بدلنا

هم جلودا غيرها يدل على تغاير الجلدين مع اتحاد اجزائهما

بناء على تغاير الهيئة والتركيب وانت خبير بان دعوى

الاتحاد الاجزاء غير مسموعة فتامل قوله كتب الاعمال هي التي

توزن وقيل بل يجعل الحسنات اجساما نورانية والسيئات

اجساما ظلمانية قوله قوله تعالى انا اعطيناك الكوثر يشير

الى ان الكوثر هو الحوض والاصح انه غيره فانه في الجنة والحوض

فالوقف

Marfat.com

في الموقف قوله وريحه الطيب اه ويجوز ان يكون له طعم لذيذ

فيتلذذ بريحه وطعمه عند الشرب الثاني ان وقع قوله من شرب

منه ويجوز ان لا يشربه الا من قُدِّرَ له عدم دخول النار اه

اولا يعذب بالظمأ من شربه وان دخل النار قوله ادقّ من

الشعر وَاَحَدُّ من السيف اه هكذا ورد في الحديث الصحيح

والمشهور انّ الميزان قبل الصراط وما رُوِيَ من الصحابة قالوا

يا رسول الله اين نطلبك يوم الحشر فقال عليه السلام على الصراط

فان لم تجدوا فعلى الميزان فان لم تجدوا فعلى الحوض فوجهه

ان الطلب في المكان المرتبة يجوز ان يستانف من كل طرف

Marfat.com

على انه رواية غريب فلا يعارض المشهور قوله واسكانهما الجنة

والقول بان تلك الجنة كانت بستانا من بساطين الدنيا

مخالف لاجماع المسلمين وقد يتوهم انه مردود لقوله تعالى

قلنا اهبطوا منها اذ الهبوط انتقال من المكان العالي

الى السافل ويرد عليه انه يحتمل ان يكون ذلك البستان

على موضع مرتفع كقلة الجبل قوله نجعلها للذين اي نخلقها

لاجلهم فان قلت يحتمل ان يجعل للذين مفعولا ثانيا

لنجعل فيصير الحاصل نجعلها كائنة لهم لا نفسها قلت

يمكن ان يقال المتبادر من جعل الدار لزيد تمكينه من التمكن

فيها

Marfat.com

فيها وهذا المعني لازم لوجود الجنة واما الحمل علي التمكن بالفعل فعدول عن الظاهر قوله اكلها دايم الاكل بضمتين

كل مايوكل ويرد علي هذا الاستدلال ان مشترك الالزام

اذ المراد بالشيئ هو الموجود المطلق لا الموجود وقت النزول فقط ومثله قوله تعالي خالق كل شيئ وهو بكل شيئ

عليم قوله انما المراد الدوام اه يعني ان المراد هو الدوام التجددي العرفي فان نوع الثمار تتعدد ايما هو بحسب العرف وان انقطعت في بعض الاوقات ولك ان تقول هلاك كل شخص يعد بوجود مثله فلا ينقطع النوع اصلا قوله بل يكفي

الخروج عن الانتفاع به اي المقصود منه فلا يرد ان ما لا يغني

يدل على وجود الصانع وهي من اعظم المنافع قوله الشرك

بالله ان اريد به مطلق الكفر فالسحر مندرج فيه لانه كفر

الكفر ١٢ بالاتفاق والا فسائر انواع تبقى خارجة قوله انهما اسمان

اضافيان هذا مخالف لظاهر قوله تعالى إن تجتنبوا كبائر

ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم والتوجيه ما سيجيء

قوله ص من ان المراد بالكبائر جزئيات الكفر بطريق الاستدلال

اي على وجه يفهم منه عدّه حلالا فان الكبيرة على

قوله ١٢ هذا الوجه علامة قوله عدم التصديق القلبي لما اجمع

Marfat.com

عليه السلف لا يقال لا اجماع مع مخالفة الحسن لانا نقول النفاق
كفر مضمر وقيل المراد هو الاجماع المتقدم عليه وهو غلط لما خالفه
الحسن قوله والحديث وارد لا يقال فح يلزم الكذب في اخباره
الشارع لانا نقول المراد بالايمان هو الايمان الكامل لكن ترك
ومعنى الحديث ١٢
اظهار القيد تغليظا ومبالغة وفيه دلالة على انه لا ينبغي
ان يصدر مثله عن المؤمن قوله على رغم انف ابي ذر رغم
الانف وصوله الى الرغام بالفتح وهو التراب وفيه مذلة صاحبه
يقال فعلته على رغم انفه اي على خلاف مراده لاجل اذلاله
والجار في الحديث متعلق بمحذوف اي قلت على رغم قوله ومن

لم يحكم بما انزل الله وجه الاستدلال ان كلمة من عامة يتناول

الفاسق والجواب ان الحكم بالشيئ هو التصديق به ولا نزاع

في كفر من لم يصدق بما انزل الله تعالى وايضا كلمة ما ههنا للجنس

فيعم بالنفي ولا نزاع في كفر من لم يحكم بشيئ مما انزل الله تعالى قوله

ومن كفر بعد ذلك وجه الاستدلال ان ضمير الفصل حصر

الفاسق في الكافر والجواب ان هذا الحصر ادعائي للمبالغة

والا فالفاسق يتناول الكافر بعد الايمان وقبله بالاجماع قوله

من ترك الصلوة متعمدا اه والجواب انه محمول على الترك مستحلا

او على كفران النعمة قوله ان العذاب على من كذب وتولى اه وجه

الاستدلال

Marfat.com

الاستدلال ان تعريف المسند يحصره على المسند اعني كون العذاب ٧ اليه ٢ ر

على المكذب والجواب انه ادعائي لان شارب الخمر معذب

وليس بمكذب وقس عليه نظائره قوله والله لا يغفر ان يشرك

به اي يكفر به وانما عبر عن الكفر بالشرك لان كفار العرب كانوا

مشركين قوله وبعضهم الى انه يمتنع عقلا اي ذهب بعض

المسلمين الى امتناع المغفرة عقلا بناء على هذه الادلة وهم المعتزلة

فلا يرد ما قيل من ان هذا قول بايجاب الحكمة تعذيبه وهو

قول المعتزلة وقد ابطله اولا وقوله لا يحتمل الاباحة قول بالقبح

العقلي فيناني قولهم يجوز للشرع ان يحسن القبح ويقبح الحسن

Marfat.com

على انه يجوز ان يكون عدم احتمال الاباحة لمنافاتها الحكمة نعم يرد

ان يمنع كون التفرقة قضية الحكمة لجواز ان يكون عدم التفرقة مع

متضمنا الحكمة خفية ولو سلم فيجوز ان يكون التفرقة بوجه آخر

غير تعذيب المسيئ مثل اثابة المحسن دونه ثم ان نهاية الكرم

يقتضي العفو عن نهاية الجناية وقوله فيوجب جزاء الابد دعوى

بلا دليل قوله والمعتزلة يخصصونها قد يظن ان الضمير للآيات

والاحاديث فيعترض بانه لا يصح التخصيص بالكبائر المقرونة

بالتوبة في قوله تعالى ان الله لا يغفر ان يشرك به الآية اذ

المغفرة بالتوبة تعم المشرك بل كل عاص مع ان التعليق بـ

بالمشية

Marfat.com

بالمشية يفيد البعضية وايضا هي واجبة عندهم فلا يظهر

للتعليق فائدة وكذا لا يصح التخصيص بالصغائر لان مغفرة الـ

الصغائر عامة والصحيح ان الضمير للمغفرة ولهم ان يقولوا

كلمة ما في هذه الآية مخصوصة بالصغائر جمعا بين الادلة

ولا نسلم عموم مغفرة الصغائر اذ لا يجب مغفرة صغيرة غير التائب

بل يغفرها ان شاء الله تعالى قوله يدل على الوقوع انما استطرد ذكره

ب

ههنا ردا لتمسكهم بهذه الآيات في الوجوب ايضا والجواب

ههنا قوله وقد كثرت النصوص قوله وزعم بعضهم ان الـ

الخلف آه هذا هو مذهب الاشاعرة ومن يحذو حذوهم

Marfat.com

وفيه جواب آخر قوله وهو تبديل للقول بل كذب بالاجماع والاول

لعل مرادهم ان الكريم اذا اخبر عن الوعيد فاللائق بشانه ان

يستثني اخباره على المشية وان لم يصرح بذلك بخلاف الوعد

فلا كذب ولا تبديل قوله ويجوز العقاب على الصغيرة اي من

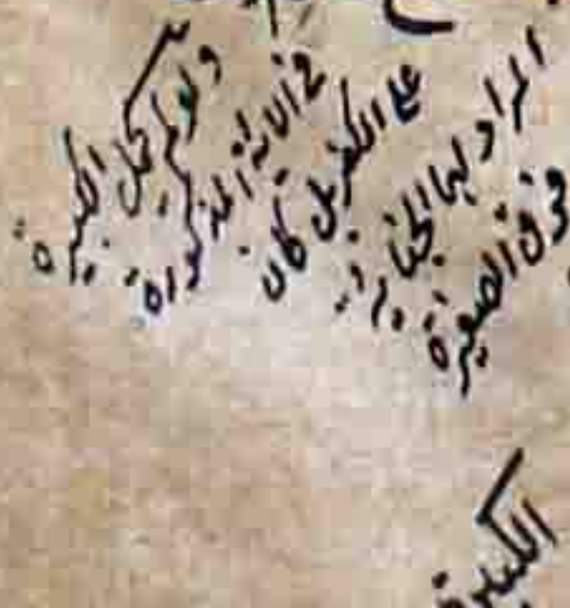
غير قطع بالوقوع وعدمه لعدم قيام الدليل واما ماذكره الشارح

من الادلة فلا تثبت الجزء الاول من الدعوى مع ان الخصم

لا ينكره فتامل قوله بان الكبيرة المطلقة هي الكفر حاصله ان التكفير

مقيد بالمشية فلا قطع بالوقوع اذ المراد بالكبائر انواع الكفر اذ

اشخاصها ومغفرة ماعدا الكفر غير متيقنة بالاجماع ولو لم يحمل



Marfat.com

الكبيرة على الكفر لبقي التقييد بلا دليل والتعليق بالاجتناب بلا

فائدة لانه يجوز مغفرة الصغائر بدونه قوله والشفاعة آه

اي المقبولة ثابتة لا يقال ان مرتكب المكروه يستحق حرمان

الشفاعة كما نص عليه في التلويح فيحرم اهل الكبائر بالطريق

الاولى لانا نقول لانسلم الملازمة لان جزاء الادنى لا يلزم ان

يكون جزاء الاعلى الذي له جزاء آخر عظيم ولو سلم فلعل

المراد حرمان الشفيعية او حرمان الشفاعة لرفعة الدرجة

او لعدم الدخول في النار او في بعض مواقف المحشر على ان الاستحقاق

لا يستلزم الوقوع قوله وللمؤمنين والمؤمنات اي لذنوبهم

Marfat.com

وهي تعم الكبائر قوله يدل على ثبوت الشفاعة وعلى انها ليست

لرفعة الدرجة لان عدم تلك الشفاعة لا يقتضي تقبيح الحال

وتحقيق الياس لكن لا يدل على انها في حق اهل الكبائر قوله

ولا تقبل منها شفاعة ظاهر الآية بنفي اصل الشفاعة ولو لزيادة

الثواب ثم انه يحتمل ان يكون الضمير للنفس الثانية فالمعنى ان

جاءت بشفاعة الشفيع لم يقبل منها فلعلها تقبل بطريق آخر

قوله بعد تسليم دلالتها على العموم في الاشخاص يشير الى منع الدلالة

على عموم الاشخاص واعترض عليه بان النفس نكرة في سياق

النفي عامة والضمير راجع اليها فيعم ايضا ويمكن ان يجاب بانه

للضرورة

Marfat.com

لاضرورة في رجوع الضمير اليها من حيث عمومها فان النكرة ا

المنفية خاصة بحسب الوضع وعمومها عقلي فاذا قلت لارجل

في الدار وانما هو علي السطح ليس يلزم منه ان يكون جميع رجال

العالم علي السطح نعم لو قيل ان الضمير للنكرة فوقوعه في سياق النفي

كوقوعها فيه فيعم ايضا لم يبعد جدا قوله يجب تخصيصها بالكفار

ان قلت كيف يخص بهم وقد سلم عموم الاشخاص قلت المسلم

هو الدلالة على العموم لا ارادته قوله فلا معنى للعفو عدم المعنى

بالنسبة الى صغيرة غير المجتنب عن الكبيرة ممنوع والى صغيرة ا

المجتنب غير مفيد فتامل قوله لانه باطل بالاجماع فتعين الخروج

نسخة لان جزاء الايمان هو الجنة والخروج عن الجنة باطل بالاجماع ١٢

Marfat.com

عن النار وفيه منع ظاهر لجواز ان يراه في خلال العذاب بالتخفيف

ومثله قوله ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات مبني هذا لا

الاستدلال على ان العمل الصالح لا يتناول الترك ثم انه لا يدل

على عدم خلود من لا عمل له غير الايمان لكنه يبطل مذهب الاعتزال

قوله وقد جعل جزاء للكفر اي على الاطلاق من غير تقييد بالشدة

ومثلها فلا يرد جواز التفاوت بالشدة والضعف حتى لا يزيد

الجزاء على الجناية وهذا الدليل الذاتي والا فتصرفه في ملكه لا يوصف

بالظلم قوله مضرة خالصة قالوا لولا الخلوص لم ينفصل عن مضار

الدنيا ولا يخفى ضعفه لجواز الانفصال بوجوه آخر فيمكن منع هذا القيد

ايضا

Marfat.com

ايضًا لكنه غير مفيد ههنا قوله قد يستعمل في المكث الطويل

لكن خلود الكفار ليس في الدوام بالاجماع بل هو من ضروريات بمعنى م

الدين بخلاف خلود اهل الكبيرة قوله وما انت بمؤمن

لنا الاولى ان يمثل بقوله تعالى انؤمن لك واتبعك

الارذلون لاحتمال ان يكون اللام في لنا للتقوية العمل

لا للتعدية قوله ان تقع في القلب نسبة الصدق اي يحصل

فيه منسوبية الصدق الى الخبر وثبوته له من غير اذعان

كما للسوفسطائي بالنسبة الى وجود العالم فان له يقينًا

خاليًا عن الاذعان هكذا حققه بعض المتاخرين قوله

Marfat.com

صرح بذلك رئيسهم علي ابن سينا ان قلت يلزمه ان

يندرج يقين السوفسطائي ومثله في التصور وانه باطل

بالضرورة اولا يحصر التقسيم قلت له ان يمنع حصول

اليقين بدون الاذعان ويمنع عدم الاذعان للسوفسطائي

بقي ههنا بحث وهو ان المعنى المعبر عنه بكرويدن

امر قطعي وقد نص عليه في شرح المقاصد ولذا يكفي

في باب الايمان الذي هو التصديق البالغ حد الجزم

والاذعان مع ان التصديق المنطقي يعم الظني بالاتفاق

فانهم يقسمون العلم بالمعنى الاعم تقسيما حاصرا توسلا به

الى بيان

الى بيان الحاجة الى المنطوق بجميع اجزائه قوله كان الطلاق

اسم الكافر وقوله ونجعله كافرا اشارة الى ان الكفر في مثل

هذا الصور في الظاهر وفي حق اجراء الاحكام لا فيما

بينه وبين الله تعالى وذكر في شرح المقاصد ان

التصديق المقارن بامارات التكذيب غير معتد به

والايمان هو التصديق الذي لا يقارن شيئا من الامارات

قوله ركن لا يحتمل السقوط الخ ان قلت اطفال المؤمنين

مؤمنون ولا تصديق فيهم قلت الكلام في الايمان

الحقيقي لا الحكمي قوله التصديق باق في القلب هذا

Marfat.com

منافٍ لما عليه المتكلمون من أنّ النوم ضدّ الادراك فلا يجتمعان

قوله والذهول اي في حال النوم والغفلة انما هو عن حصوله فتلك

الحال حال الذهول لا حال عدم التصديق واما حال الحضور

فليس كذلك بل قد يذهل فيها وقد لا يذهل قوله حتى كان المؤمن

ولذلك يكفي الاقرار مرّة في جميع العمر مع انه جزء من مفهوم الايمان

قوله وانما الاقرار شرط لاجراء الاحكام ولا يخفى ان الاقرار لهذا

الغرض لا بدّ وان يكون على وجه الاعلان على الامام وغيره من

اهل الاسلام بخلاف ما اذا كان مركبا فانه يكفي مجرد التكلم في العمر

مرّة وان لم يظهر على غيره قوله والنصوص معاضدة لدلالتها

Marfat.com

على ان محل الايمان هو القلب فليس الاقرار جزء منه واما انه التصديق

لا سائر ما في القلب فبالاتفاق ولان الايمان في اللغة التصديق

ولم يعين في الشرع لمعنى آخر فلا ينقل والا لكان الخطاب

بالايمان خطابا بما لا يفهم ولانه خلاف الاصل فلا يصار اليه

بلا دليل ان قلت يحتمل ان يراد بالنصوص الايمان اللغوي

قلت لا نزاع في ان الايمان من المنقولات الشرعية بحسب خصوص

المتعلق فهو في المعنى اللغوي مجاز في كلام الشارع والاصل

في الاطلاق الحقيقة قوله هلا شققت قلبه يرد عليه انه يحتمل

ان يكون ذكر القلب لانه لكونه محل جزء الايمان قوله لا يعرفون منه

Marfat.com

اي اذا قلنا ان معنى كون اللفظ الدال معتبرا عند الكرامية انه اذا اعتبر في الايمان معتبر في الوضع الشرعي واللغوي بطل ما قيل على الكرامية انه اذا اعتبر في الايمان
اللفظ الدال لدلالته على التصديق القلبي فلا معنى باعتبار تلك الدلالة واعتدادها عند عدم المدلول اذ الغرض من اعتبار الدلالة ان يكون ذلك اللفظ علما
على وجود المدلول فاذا لم يكن المدلول متحققا لا معنى لاعتبارها مع ان الكرامية يعتبرونها ويجعلون المقر الغير المصدق مؤمنا وانما قلنا بطل ما قيل انه
لا دخل ولا مناسبة في الاوضاع لما عين لفظ الايمان للفظ الدال على التصديق القلبي مطلقا يجب ان يكون المتلفظ بذلك اللفظ مؤمنا لغة وشرعا سواء
تحقق مدلول ذلك اللفظ اولا ولا يمكن ان يقال لم عين اللفظ الدال مطلقا مع انه لا فائدة في اعتبار الدلالة حين عدم المدلول لانا نقول

تحقق مدلولها ولا يه

الا التصديق باللسان يعني ان معناه الحقيقي عندهم هو فعل

اللسان ولا يخفى انه انما يتم اذا ضم عليه اليه عدم النقل في الشرع

فيرد عليه النصوص المعاضدة قوله حتى لو فرضنا يرد عليه

انه ليس المعتبر عند الكرامية مجرد اللفظ بل اللفظ الدال بمعنى

انه المعتبر في وضع الشرع واللغة فبطل ما قيل انه اذا اعتبر

الدال لدلالته لا معنى لاعتبارها عند عدم المدلول اذ لا دخل

في الاوضاع نعم لا اعتبار لها في حق الاحكام عندهم ايضا قالوا

من اضمر الانكار واظهر الاذعان يكون مؤمنا الا انه يستحق

الخلود في النار ومن اضمر الاذعان ولم يتفق له الاقرار لم يستحق

الجنة بكونه مؤمنا

تأييد لقوله نعم لا اعتبار

اه اي قال الكرامية

من اضمر الانكار

واظهر الاذعان

لغة وشرعا

لتحقق اللفظ الدال

الذي وضع لانشاء الايمان

بازائه الا انه لم يتحقق ذلك الشخصي

الخلود في النار لعدم تحقق مدلول ذلك الانشاء

الذي هو المقصود من اعتبار دلالته واما قوله ومن اضمر الاذعا

اه فذكره استطرادي لا دخل له في التأييد المذكور ١٢ سعد

قوله لا يخفى

Marfat.com

قوله يسمّي مؤمنًا لغة اي يُطلَقُ عليه لفظ المؤمن عند اهل

اللّسانِ واللغةِ لقيام دليل الايمان فانَّ امارةَ الامور الخفيّة

كانيةٌ في صحة اطلاق اللفظ على سبيل الحقيقة كالغضبانِ

والفرحانِ ومثلهما في المواقف انَّ الاقرارَ يُسمّي إيمانًا لغةً

ويُفهمُ منه بمعونة سياقِ كلامه انه حقيقةٌ في الاقرار ايضًا لكنه

يخالفه ظاهر كلام القوم اللهمّ الا ان يُدّعى وضعٌ آخر قوله

لا يكفي في الايمان فعلُ اللّسانِ اه لا يقال لعلّهم يجعلون مواطأة

القلب شرطًا لانا نقولُ هذا مذهب الرّقاشيّ والقطانِ

لا الكرّاميّة ولهذا ذكروا عدم الاستفسارِ عمّا في القلب قوله وايضًا

Marfat.com

الاجماع منعقد هذا رد على الاخر على الكرامية لا على

المصنف ومن وافقه كما توهم قوله مع القطع بان العطف

يقتضي المغايرة واما عطف الجن على الكل كما في قوله تعالى

تتنزل الملائكة والروح فتاويله تنزل الملائكة جعله

خارجا لاعتبار خطابي وكفى بالظاهر حجة قوله لامتناع

اشتراط الشيء بنفسه لان جزء الشرط شرط ايضا قوله

وهذا اي كونه زايدا بزيادة ما يجب الايمان به لا يتصور

في غير عصر النبي عليه السلام كذا في بعض شروح العمدة

وشروح نظم الوحدي قوله والاخفاء في ان التفصيلي

Marfat.com

أزيد لتكثره بحسب تكثر متعلقاته من حيث انها يجب

الايمان بها وان لم تتكثر من حيث ذواتها فليتامل قوله وحاصله

انه يزيد اه وكذا نقل عن امام الحرمين وغيره وقد يتوهم

ان حاصله هو ان الدوام على العبادة عبادة اخرى

ولذا يثاب عليه في كل حين وليس بشيء لان كون الدوام

عبارة غير كونه ايمانا فان الدوام على التصديق غير التصد

يق

بالضرورة قوله وفيه نظر لان حصول المثل اه قد يدفع

بان المراد زيادة اعداد حصلت وعدم البقاء لا ينافي ذ

لك

قوله ومن ذهب الى ان الاعمال جزء من الايمان فرضا كان

Marfat.com

ان نفلاً كما هو مذهب الخوارج والعلاّف وعبد الجبار اَق

نرضاً فقط كما هو مذهب الجبائيين واكثر معتزلة البصرة

فان قلت انتفاء الجزء يستلزم انتفاء الكل فكيف يتصوّر

الزيادة والنقصان قلت النوافل مما يقع جزء الما شرع

جزءاً وكذلك بعض الفرائض قد يقع فرضاً فيقع جزءاً من

غير ان يشرع كذلك كزيادة القرائة والقيام بحسبها في الصلوة

وايضاً قد ينقض بعض انواع الفرائض بانتفاء وجوبه كالزكوة

عن الفقراء او بعض افرادها بحسب قصر العمر كالصلوة بل يمكن

ان لا يجب الكل كمن آمن ومات قبل ان يجب عليه شيئ

Marfat.com

وبه يعلم ان الايمان عند المعتزلة طاعة لا يخرج عنها

طاعة او واجب كذلك فتدبر قوله فبهذا الاعتبار اي

باعتبار التحصيل فان التكليف بالشيء بحسب نفسه غير

التكليف به بحسب والاول لا يتصور الا في مقولة الفعل تحصيله

وامّا جعل التكليف بالايمان تكليفا بالنظر الموجب له فهو

عدول عن ظاهر قولهم معرفة الله تعالى واجبة اجماعا

وقوله تعالى امنوا بالله والحق ان النظري مقدور ولعل

بالواسطة وبحسب التحصيل ولذا قد يعتقد نظيره نقيضه

عند الغفلة عن النظر الذي هو واسطة التحصيل هذا خلاصة

ما في شرح المواقف قوله ولا يكفي المعرفة ممن شاهد المعجزة

فوقع في قلبه صدق النبي صلى الله عليه وسلم بغتة يكون

مكلفا بتحصيل ذلك اختيارا انتهى حاصل كلام بعض المتأخرين

ان التصديق هو العلم اليقيني الذي يحصل بمباشرة اسبابه

والمعرفة اعم فيكون المعرفة اليقينية الاختيارية تصديقا

عنده فان قلت يلزم ان يكون المعرفة الغير الاختيارية

تصورا عنده قلت التصديق الايماني عنده نوع من التصديق

الميزاني وهو المقابل للتصور فلا اشكال هذا كلام بعض توجيه

المتأخرين وليس بمختار عند الشارح وتفصيل الكلام المقام

Marfat.com

بما لا يحتمله المقام قوله بمعنى قبول الاحكام يعني ان الاسلام

هو الخضوع والانقياد للاحكام وهو معنى التصديق بجميع

ما جاء به النبي عليه السلام فيرادف الايمان والترادف

يستلزم الاتحاد المطلوب فتامل قوله ويؤيده اي يؤيد

وجه التامل ان الاسلام هو الخضوع والانقياد

الاتحاد قوله تعالى فما وجدنا فيها غير بيت من المسلمين

اي لم نجد في قرية لوط احدا من المؤمنين الا اهل بيت

يعني ان كلمة غير ليست صفة بل هي للاستثناء والمستثنى منه احد من المؤمنين والمراد بالبيت اهل البيت فيصير المعنى لم نجد في قرية لوط احدا من المؤمنين الا اهل بيت من المسلمين فقد استثنى المسلم من المؤمنين فوجب ان يتحد الايمان والاسلام ١٢ منه

من المسلمين وانما قلنا كذلك لكثرة البيوت والكفار فيها

اي انما قلنا ان التقدير كذلك لئلا يلزم الكذب وليلائم كلمة من للبيانية اذ لو كان كلمة غير صفة وكان التقدير فما وجدنا بيتا غير بيت من المسلمين مثلا او كان المستثنى منه عالما فكان التقدير فما وجدنا احدا الا اهل بيت من المسلمين مثلا يلزم الكذب لكثرة البيوت في تلك القرية وكثرة الكفار فيها ولو كان المراد بالبيت نفسه ويكون التقدير فما وجدنا بيتا من المؤمنين الا بيتا من المسلمين مثلا لا يكون ملائما لكلمة من فان الظاهر انها بيانية فيدل على ان المبين من جنس المبين والبيت ليس من جنس المسلمين فقوله لكثرة البيوت والكفار تعليل لحمل كلمة غير على الاستثناء وجعل المستثنى منه خاصا وقوله ليلائم تعليل للكون المراد بالبيت اهل البيت والمجموع تعليل لقوله وانما قلنا كذلك وانكان تكرار لام التعليل مشعرا بكون كل منهما وجها مستقلا لان قوله لكثرة البيوت والكفار لا يدل على ان المراد بالبيت اهل البيت

ولليلائم كلمة من واعترض عليه بان الاستثناء لا يتوقف

يعني ان هذه الآية على تقدير حملها على الاستثناء ايضا لا يفيد

على الاتحاد لقولك اخرجت الا العلماء فلم اترك الا بعض

لان الاستثناء وهو الاخراج لا يتوقف على الاتحاد بل يجوز ان يكون المستثنى بعض ما حكم به على المستثنى منه كما في قولنا اخرجت العلماء فلم اترك الا بعض الفقهاء فانه صحيح مع ان الفقهاء بعض من العلماء ١٢ منه

Marfat.com

النجاة وقد يستدل بقوله تعالى ومن يبتغ غير الاسلام دينا

فلن يقبل منه والايمان يقبل من طالبيه ويرد عليه

ان ليس المراد من غير الاسلام الغير في المفهوم وهو ظاهر

فيحتمل ان يكون الاسلام اعم فاذا قلت من يبتغ غير العلم

الشرعي فقد سهي لست تحكم بسهو من يبتغي علم الكلام

قوله وبالجملة اه تصوير للمدعي يعني ان المراد بالوحدة عدم

صحة سلب احدهما عن الآخر وهو اعم من الترادف

والتساوي ويثبت بكل منهما قوله فيما اخبر من او امره

اي فيما ارسل ولك ان تقول الامر بالشيء يتضمن الاخبار

عن وجوبه

Marfat.com

عن وجوبه مثلاً قوله والاسلام هو الخضوع والانقياد

لالوهيته فهو تصديق خاص بان الله تعالى حق وذا

يستلزم التصديق بسائر احكامه فبينهما تغاير ظاهر قوله

اي اذا كان الاسلام مستلزما للايمان يكون بينهما مغايرة ظاهرة بحسب المفهوم

حص هو في الآية بمعنى آه الظاهر والاولى ان يقال قولهم

حاصله انا لا نسلم ان الآية صريحة في تحقق

لا يستلزم تحقق مدلوله ولذا يصح ان يقال ولكن قولوا امنا

قوله فان قيل قوله عليه السلام هذه معارضة في المقدمة

كما ان الاول معارضة في المطلوب اعني الاتحاد وقد يقال

اذا اشترط في الشهادة مواطاة القلب كما هو الحق يدل

الحديث على ان الاسلام لا ينفك من التصديق فلا يرد

Marfat.com

السوال علي المشائخ وليس بشيئ لان مراد المشائخ عدم

الانفكاك من الطرفين والتصديق لا يستلزم الاعمال علي ان عفو

عن توجيه الكلام قوله وذهب بعض المحققين حاصل كلامه

ان الايمان المنوط به النجاة امر خفي له معارضات خفية

كثيرة من الهوي والشيطان فعند الجزم بحصوله لا امن

من ان يشوبه شبئ من منافيات النجاة من غير علم بذلك

قال في شرح المقاصد وهذا قريب لو لا مخالفته لما يدعيه

القوم من الاجماع قوله بناء علي ان العبرة في الايمان والكفر بمعني

انه المنجي والمردي لا بمعني ان ايمان الحال ليس بايمان وليس

Marfat.com

وكفره ليس بكفر ومعنى قولهم السعيد من سعد في بطن امه

ان السعادة المعتد بها لمن علم الله تعالى انه يختم له بالسعادة

كذا في شرح المقاصد فلا يرد ما قيل يلزم ان يكون المشرك

مؤمنا سعيدا بالفعل اذا مات على الايمان فيكون التصديق

ركنا يحتمل السقوط قوله بل بمعنى ان قضية الحكمة يقتضيه

اي ترجح جانب الوقوع وتخرجه عن حد المساواة كاستقا

احد الطريقين مع قربه وامنه ويرد عليه ما سبق من

احتمال الحكمة الخفية في الترك فلا ترجيح والحق ان كلام

المتن مستغن عن هذا التوجيه قوله وما ارسلناك الا رحمة

ما قال ادعى احد النبوة وقال بحرى ان انطق هذا الجماد ينطق بانه مفتر كذاب ١٢

يعنى لابد من زيادة قيد آخر فى تعريف المعجزة وهو ان يكون موافقا للدعوى ليكون مانعا عن دخول الخوارق الذى لايكون موافقا كنطق الجماد
بانه مفتر كذاب فانه يصدق فيه انه امر خارق للعادة يظهر على يدى مدعى معجزتى ان انطق هذا الجماد البنية عند تحدى المنكر بمعجزة لانه لم يعلم به صدقه بل ازداد اعتقاد كذبه لان للكذب نفس الخارق بخلاف ما اذا قال معجزتى ان احيى هذه الميت فاحياه ثم نطق
الميت بانه مفترى كذاب فانه معجزة لان معجزته هو احياؤه وهو غير مكذب لدعواه واحى بعد الحيوة بتكلم باختياره ما يشاء وانى الصورة الاولى
وان كان المعجزة هو النطق مطلقا لكن ذا لا يتحقق الا فى ضمن هذا الكلام فيكون الكلام الصادر عن الجماد معجزة وهو مكذب له فلا يكون معجزة ١٢

للعالمين اه فانه عليه الصلوة والسلام بين امر الدنيا لكل من امن وكفر ولكن من كفر لم يهتد بهداه
الله تعالى ولم ينتفع برحمته وقد يوجه كونه عليه الصلوة
رحمة للكافرين بانهم امنوا بدعائه عن الخسف والمسخ

وانت خبير بانه لايناسب سوق هذا الكلام تولى وهو امر
يظهر بخلاف اه قيل لابد من قيد موافقة الدعوى احترازا
عن مثل نطق الجماد بانه مفتر كذاب واجيب بان ذكر
التحدى شعر به لانه طلب المعارضة فى شاهد دعواه
والاشهادة بدون الموافقة وقد مر فى صدر الكتاب
ما يتعلق

Marfat.com

ما يتعلق بهذا البحث فنذكره قوله على انه قد امر ونهي

اما الامر فهو قوله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة

واما النهي فهو قوله ولا تقربا هذه الشجرة هذا لكن ذكر

في المواقف والمقاصد ان هذا الامر والنهي كان قبل البعثة

لانه في الجنة ولا امة له هناك نعم يرد ان يقال له لم لا يكفي

حوا امة له في الجنة قوله لم يكن في زمنه نبي فيكون الامر

بلا واسطة فيه فيكون وحيا وفيه تامل لانه قد امرت

امّ موسى عليه السلام بلا واسطة بقوله تعالى ان اقذفيه

في التابوت وامّ عيسى عليه السلام كذلك بقوله تعالى

وهزّي اليكَ بجذعِ النخلةِ والحقّ انّ الامر بلا واسطةٍ

انما يستلزمه النبوّة اذا كانَ لاجل التبليغ وامرادم

عليه السلام كذلك قوله قد استدلّ ارباب البصائر

مبنى الاستدلال الاوّل على دعوى النبوّة واظهار

المعجزة على التعيين والاجمال ومبنى الاستدلال الثاني

على انّه مكمّل بالفتح على وجهٍ لا يتصوّر في غير النبيّ

صلى الله عليه وسلم ومبنى الثالث على انّه مُكمِّل بالكسرِ

على ذلك الوجه ايضًا وليس في هذين الوجهين ملاحظة

التحدي واظهار المعجزة قوله لكنه يتابع محمدًا عليه السلام

صلى

ومما روي من ان عيسى عليه السلام يضع الجزية اي

يرفعها عن الكفار ولا يقبل منهم الا الاسلام مع انه يجب

قبول الجزية في شريعتنا فوجهه انه عليه السلام بين

انتهاء شرعية هذا الحكم الى وقت نزول عيسى عليه السلام

فالانتهاء من شريعتنا على انه يحتمل ان يكون من قبيل

انتهاء الحكم لانتهاء علته كما في سقوط نصيب مؤلفة

القلوب قوله على تقدير اشتماله على جميع الشرائط مثل العقل

والضبط والاسلام والعدالة وعدم الطعن قوله اما عمدا

فبالاجماع اي الكذب عمدا فيما يتعلق بامر الشرائع باطل

بالاجماع اذ لو جاز لبطل دلالة المعجزة وهو باطل وكذا

في السهو وقال القاضي دلالة المعجزة وهو باطل وكذا في السهو

فيما يعهد يعمد اليه وامّا ما كان بلا عمدٍ فلا يدخل تحت

التصديق بالمعجزة قوله وفي عصمتهم عن سائر ما يعني به

ما سوى الكذب في التبليغ قوله او العقل وهو مذهب

المعتزلة قالوا صدور الكبيرة يؤدّي الى النفرة المانعة

عن الانقياد وفيه فوات الاستصلاح والغرض من البعثة

ويرد عليه انّ الفساد في الظهور والكلام في الصدور

قوا اظهار الكفر تقيّة اي خوفا انّ اظهار الاسلام ح

Marfat.com

القاء النفس في التهلكة ورد بانه يفضي الى اخفاء الدعوة

بالكلية اذ اولى الاوقات تقية وقت الدعوة وايضا

منقوض بدعوة ابراهيم وموسى عليهما السلام في زمن

نمرود وفرعون مع شدة خوف الهلاك وفيه بحث

لجواز دفع خوف الهلاك في بعض الصور باعلام من الله

تعالى قوله نصرف عن ظاهره اي بطريق صرف النسبة الى

غيرهم فان الحمل على ترك الاولى ومثله صرف عن الظاهر

ايضا وفيه توجيه آخر بحمل العام على ما عدا الخاص المقابل

قوله ولا شك ان خيريته اه فيه منع لجواز ان يقع الخيرية

Marfat.com

بحسب سهولة انقيادهم ونور عقلهم وقوة ايمانهم

وكثرة اعمالهم قوله لانه لا يدل على كونه آه وقد يقال المراد بأولاد

آدم في العرف هو نوع الانسان وهو المتبادر ايضا وفيه

ما فيه وقد يوجه ايضا بان المراد من اولاد آدم من هو

افضل منه وهو نوح او ابراهيم او موسى او عيسى

عليهم السلام على اختلاف القولين الاتيين وفيه ضعف

ايضا اذ قد قيل بان آدم هو الافضل لكونه ابا البشر والاولى

ان يستدل بقوله عليه السلام انا اكرم الاولين والآخرين

عند الله ولا فخر قوله بدليل صحة استثناء اذ الاصل في الاستثناء

ص

Marfat.com

قوله ح يكون اشارة الى الفرق بين هذا الجواب والجواب المذكور بقوله وقد يجاب يعني فعلى هذا الجواب يكون الامر بالسجود لجماعة من الملائكة.
كان ابليس داخلا فيهم وعبر عنهم بالملائكة تغليبا للاكثر على الاقل او للاشرف على الادنى الاذل فالاستثناء على حقيقته لكونه داخلا فيهم
لكن تسميته ملكا مجازا باعتبار التغليب بخلاف الجواب السابق فانه لاحاجة فيه الى تسميته ملكا على سبيل التغليب لان محصله ان
الامر للغير ثم ان الا انما استغنى بذكر احدهما عن الآخر ١٢ مولوي عبد الحكيم

هو الاتصال وايضا لو لم يندرج في الملائكة لم يتناوله امرهم ابليس

بالسجود فلم يوجد فسقه عن امر ربه وقد يجاب بان امر

الاعلى يتضمن امر الادنى بلا مرية قوله صح استثناؤه منهم

تغليبا ح يكون الامر بالسجدة لجماعة فيهم ابليس عليه اللعنة

وعبر عنهم بالملائكة تغليبا قوله وهو واحد اي الكل

متحد من حيث انه كلام الله تعالى وان تفاوت من حيث

خصوصيات النظم المقرر فعطف التفاوت على التعدد

ترتيب من العطف التفسيري ولك ان تقول كلها كلام الله

اي دال عليه فمعنى الوحدة ظاهر والاول انسب بقوله كما

Marfat.com

انَّ القرآنَ كلام واحد قوله اي ثابتٌ بالخبرِ المشهورِ يفهم

منه انَّ المعراجَ من السماءِ ايضا مشهورة وما ثبتَ بطريقِ

الآحادِ هو خصوصيةُ ما اليهِ من الجنةِ او غيرِها قوله واجيب

بانَّ المرادَ الرؤيا بالعينِ وقد يجابُ ايضاً بانَّ المرادَ رؤيةُ

هزيمةِ الكفارِ في غزوةِ بدرٍ وقيل هو رؤيا انه سيدخلُ

مكةَ وقيل سماها رؤيا على قولِ المكذبين مثل قولهِ تعالى

اين شركائي قوله والمعنى ما فقد جسده صلى الله عليه وسلم

والاولى ان يجابَ بانَّ المعراجَ كان مكررا مرةً بشخصهِ

ومرةً بروحهِ وقول عايشة رضي الله عنها حكايةٌ عن الثانية

صه

قوله وقيل في الجواب عن الآية سلمنا ان المراد
بالرؤيا الرؤيا في المنام لكن المراد بها رؤيا انه
سيدخل مكة فانه رآه قبل دخولها على ما
قال الله تعالى لقد صدق الله رسوله الرؤيا بالحق
لتدخلن المسجد الحرام الآية ١٢ مولى عبد الحكيم

الرؤيا في المنام وان
الآية نازلة في شان المعراج لكن
تسميته رؤيا على طريق المشاكلة قولهم
للكذبين فانهم كانوا يقولون انها كانت رؤيا
ضعيفة بعضهم فسماه الله فتحا بها انهكما وا
لهم كما في قولهم ابن زكاي فان المشركين
كانوا يسمون بعبد ومن زكا وفسماه الله بطريق
كذا الرد وابتدئ بقوله كان
اولى دلالة لبنى على هذا الجواب
صرف الحديث عن القاهر المتبادر الى
القوم بل الكل القول بتعدد المعراج غير نفي يدل عليه
للخلو عن اشكال الاعتراض الحكيم

قوله يكون استدراكا جاء ان وافق غرضه والا يسمي انتزاعا

كما روي ان مسيلمة الكذاب دعا لاعور ان يصير

عينه العوراء صحيحة فصارت عينه الصحيحة عوراء

وقد يظهر الخوارق من قبل عوام المسلمين تخليصا لهم

عن المحن والمكاسر ويسمي معونة قالوا الخوارق اربعة

معجزة وكرامة ومعونة واهانة وفيه نظر بل هي ستة بضم

الارهاص والاستدراج قوله وايضا الكتاب ناطق اه ان قيل

الاول ارهاص لنبوة عيسي او معجزة لذكريا عليه السلام

والثاني معجزة لسليمان عليه السلام قلنا نحن لا ندعي الا

Marfat.com

ظهور خارق عن بعض الصالحين بلا دعوة نبوة وقصد

اثباتها ولا يضر بانسمية امرها صا او معجزة لنبي هو من

امته وسياق الآية يدل على انه لم يكن دعوي للنبوة ولا قصد

التصديق بل لم يكن هناك علم بذلك والا لما سئل بقوله

اني لك كذا في شرح المقاصد وفيه بحث لان الخوارق

الارهاصية ليست محل النزاع والا فالنزاع لفظي ولا يخفى

فساده على ان سوال ذكريا عليه السلام يحتمل ان يكون امتحانا

لمعرفة مريم قوله بينا رجل يسوق اعلم ان بينا بالف الاشباع

وبينما بما المزيدة من الظروف الزمانية اللازمة الاضافة

Marfat.com

الى الجملة الاسمية وفيهما معنى المجازات فلابد لهما من

جواب فان تجرّدا عن كلمتي المفاجات فهو العامل والّا

فالعامل معنى المفاجات في تينك الكلمتين قوله فقال

الناس اي عند حكاية النبي صلى الله عليه وسلم هذه

القضية التي سمعها عن الملك قال الناس متعجبا بقرة

تكلّم اي تتكلم فحذف احدى التاءين فقال عليه السلام

امنت بهذا اي صدقت الملك فيما سمعت منه من تكلم

البقرة قوله اشار الى الجواب حاصله انّ الاشتباه عند

ادعائه الرسالة لنفسه وهو مستحيل منه لانه متديّن مُقِرّ

Marfat.com

برسالة رسوله وعند عدم الادعاء لا اشتباه لانه كرامة له

معجزة لرسول الله عليه السلام وقد سبق في صدر الكتاب

ان عد الكرامة معجزة انما هو بطريق التشبيه لاشتراكهما

في الدلالة على حقية دعوى النبوة فتذكر قوله والاحسن

ان يقال بعد الانبياء قال عليه السلام ما طلعت الشمس والله

ولا غربت بعد النبيين والمرسلين على احد افضل من

ابي بكر رضي الله تعالى ومثل هذا السوق لاثبات افضلية

جواب سوال ١٢

المذكور وبه يظهر ان ابا بكر رضي الله تعالى عنه افضل

اذا قيل الانبياء ١٢

من سائر الامم قوله لكنه اراد البعدية الزمانية يرد عليه

Marfat.com

انه ان اريد بعد موت نبيّنا لم يفد التفضيل علي مَن مات

قبله عليه السلام وان اريد بعد بعثة نبيّنا ينبغي ان يخصّ

النبي صلي الله عليه وسلم وعلي كلا التقديرين لم يفد التفضيل

علي سائر الامم قوله لابدّ من تخصيص عيسى عليه السلام وكذا

ادريس وخضر والياس عليهم السلام اذ قد ذهب

العُظماء من العلماء الي ان اربعة من الانبياء في زمرة الاحياء

الخضر والالياس في الارض وعيسي وادريس عليهم السلام

في السماء قوله لم يفد التفضيل علي التابعين اي صريحًا

والا فالصحابة افضل منهم والافضل مِن الافضل افضل ولذا

Marfat.com

قال سابقا والاحسن قوله على هذا وجدنا السلف اي اكثرهم

جواب سوال

السنة وقد ذهب البعض الي تفضيل علي علي عثمان رضي

الله تعالي عنهما والبعض الاخر الي التوقف بينهما قوله فللتوقف

جهته لان قرب الدرجة وكثرة الثواب امر لا يعلم الا

باخبار من الله ورسوله والاخبار متعارضة واما كثرة

الفضايل فمما يعلم بتتبع الاحوال وقد تواتر في حق علي ما

يدل علي عموم مناقبه ووفور فضايله واتصافه بالكمالات

واختصاصه بالكرامات قوله قد اجتمعوا يوم توفي بضم

علي صيغة المجهول والمشهور ان ابا بكر رضي الله عنه خطب

Marfat.com

حين وفاته عليه الصلوة والسلام وقال لابدّ لهذا الدّين ممن

يقوم به فقالوا نعم لكن ننظر في هذا الامر ونكرّ الى سقيفة

بني ساعدة اي انتوا بكرة قوله بل عن خطاء في الاجتهادِ

فان معاوية رضي الله تعالى عنه واحزابه بغوا عن طاعته علي

مع اعترافهم بانه افضل اهل زمانه وانه الاحقّ بالامامة

منه لشبهة هي ترك القصاص عن قتلة عثمان رضي الله

قوله ولعلّ المراد انّ الخلافة الكاملة ويحتمل ان يراد انّ الخلا

على الولاء يكون ثلثين قوله لقوله عليه السلام من مات ولم يعرف

الحديث فانّ وجوب المعرفة يقتضي وجوب الحصول

Marfat.com

وهذه الادلة لمطلق الوجوب واما انه لا يجب علينا عقلاً

ولا على الله اصلاً فلبطلان قاعدة الوجوب على الله تعالى

والحسن والقبح العقليين وايضاً لو وجب على الله تعالى

لما خلا الزمان عن الامام قوله ميتة والميتة بكسر الميم بناء

للنوع كالجلسة ومعنى النسبة الى الجاهلية كونها على طريقة

اهل الجاهلية وخصلتهم وقد يقال المراد بالامام ههنا

هو النبي عليه السلام قال الله تعالى لابراهيم اني جاعلك

للناس اماماً وذلك بالنبوة قوله فتعصي الامة كلهم لان

ترك الواجب معصيته والمعصية ضلالة والامة لا تجتمع

Marfat.com

على الضلالة وقد يجاب بانه انما يلزم المعصية لو تركوه المعرفة

عن قدرة واختيار لا من عجز واضطرار فلا اشكال قوله مع

عدم القطع بعصمته يرد عليه ان الشرط هو العصمة لا العلم

بالعصمة وعدم القطع بالعصمة انما ينافي الثاني لا الاول

على ان عدم قطعنا غير مفيد وعدم قطع اهل البيعة غير

معلوم قوله فغير المعصوم لا يلزم اه ان قلت حقيقة العصمة

كما ذكر عدم خلق الله تعالى الذنب وعدم العلم وجوده

فكيف لا يكون غير المعصوم ظالما قلت معنى قوله وحقيقة

العصمة كذا ان مآلها وغايتها ذلك واما تعريفها فهي

ملكة اجتناب المعاصي مع التمكن منها وقد يعبر عن

تلك الملكة باللطف لحصولها بمحافظ لطف الله تعالى

وفضل منه ولا يخفى ان من ليس له تلك الملكة لا يلزم

ان يكون عاصيا بالفعل ثم ان الظلم المطلق اخص من

المعصية لانه التعدي على الغير وقد يجاب ايضا

بجواز ان يراد بالعهد في الآية عهد النبوة كما هو راي اكثر المفسرين

قوله لا ينال المحنة اي التكليف سمي بها اذ بها يمتحن الله

عباده ويبلوهم ايهم احسن عملا قوله قلنا غير الجائز قد

يجاب ايضا بان معنى جعل الامامة شورا ان يتشاوروا

فيعينوا

Marfat.com

فيعينوا واحدا منهم ولا يتجاوزهم الامامة ولا النصب

ولا التعيين وح لا اشكال اصلا ولا ينعزل قوله ولا ينعزل

الامام بالفسق لا يقال بل ينعزل لقوله تعالى لا ينال عهدي

الظالمين فان النيل بمعني الوصول وهو امر آني ابتداء

وزماني بقاء لانا نقول الوصول بالمعنى المصدري آني

حاصل الجواب ان مدلول الفعل المعنى المصدري والمعنى المصدري للوصول امر آني والباقي انما هو الكيفية الحاصلة

لا بقاء له وانما الباقي هو الوصول بمعني الحاصل بالمصدر

من المعنى المصدري المسمى بالحاصل بالمصدر وليس ذلك مدلول الفعل فلا يدل الآية الا على نفي وصول الامامة للفاسق ابتداء ١٢ منه

ومدلول الفعل حقيقة هو الاول على ان صيغ الافعال للحدوث

فليتامل قوله ولان العصمة ليست بشرط ابتداء يرد عليه

انه ان اريد بالعصمة ملكة الاجتناب فلا تقريب اذ المطلوب

Marfat.com

ان لا يشترط عدم الفسق وان اريد عدم الفسق فعدم اشتراطه

ابتداء ممنوع قالوا يشترط العدالة في الامامة لان الفاسق لا يصلح

لامر الدين ولا يوثق باوامره قوله قلنا آه اعلم ان مباحث

الامامة وان كانت من الفقه لكن لما شاع بين الناس في باب

الامامة اعتقادات فاسدة ومالت فرق اهل البدع والاهواء

الى تعصبات باردة تكاد تفضي الى رفض كثير من قواعد

الاسلام ونقض عقايد المسلمين والقدح في الخلفاء الراشدين

ألحقت تلك المباحث بالكلام وادرجت في تعريفه عونا

للقاصرين وصونا للائمة المهتدين من مطاعن المبتدعين قوله

وانصفه

Marfat.com

ولا نصيفه هو مكيال مخصوص فالضمير لاحدهم وقد يجيء

بمعنى النصف فالضمير للمدّ قوله فيحبّ احبّهم اي فاحبّهم

بمحبّتي بمعنى انّ المحبّة المتعلقة بهم عين المحبة المتعلقة بي

وهكذا قوله فيبغضني ابغضهم قوله فلما انه يعلم هذا انما يتم

في خصوصيات الاشخاص واما في الطوائف المذكورة

بالاوصاف كآكل الربوا وشارب الخمر والفروج على السروج

فلا بدّ ترتب اللعن على الوصف يدل على انه المناط قوله ولا

يبلغ ولي درجة الانبياء الاولى ان يذكره في مباحث النبوة

لانه من مقاصد الفن قوله فمعناه انه عصمه من الذنوب

Marfat.com

او معناه انه وفقه للتوبة الخالصة والتائب من الذنب

كمن لا ذنب له قوله لا يقال هذه ليست من النصوص اعلم ان

اللفظ اذا ظهر منه المراد فان لم يحتمل النسخ فمحكم والا فان لم يحتمل

التاويل فمفسر والا فان سيق لاجل ذلك المراد فنص والا

فظاهر واذا خفي فان خفي بعارض فخفي وان خفي للنفسر

وادرك عقلا فمشكل او نقلا فمجمل اولم يدرك اصلا فمتشابه

قوله اذا ثبت كونها معصية بدليل قطعي ولم يكن المستحل

ماولا في غير ضروريات الدين فتاويل الفلاسفة دلايل

حدوث العالم ومثله لا يدفع كفرهم هذا في غير الاجماع القطعي

متفق عليه

Marfat.com

متفقٌ عليه وإما كفر منكره ففيه خلافٌ قوله موافقة للحكمةِ

أي في حدِ ذاتها مع قطع النظر عن حالِ الاشخاص والازمانِ

لعدم اختلافها باختلافِ تلك الحال وأما مثل حرمة الخمر

فالحكمة فيه ليست ذاتية فتمنّي خلافه يحتمل ان يكون ارادة

تبديلِ حال الاشخاص والازمانِ قوله فان قيل الجزم بان العاصي

يكون في النار رأس أي على تقدير كون الجازم عاصيًا وقس

عليه قوله امنّ قوله ومن قواعد اهل السنة معنى هذه القاعدة

انه لا يكفر في المسائل الاجتهادية اذ لا نزاع في تكفير من انكر

في ضروريات الدين ثم ان هذه القاعدة من الشيخ الاشعري

Marfat.com

وبعض متابعيه واما البعض الاخر فلم يوافقوهم وهم الذين كفّروا

المعتزلة والشيعة في بعض المسائل فلا احتياج الى الجمع لعدم

اتحاد القائل قوله ومطالعة علم الغيب اي اطلاعه فلا ينافي

ان يكون بالقاء الجن قوله ان لهم رئيا من الجن في الصحاح

يقال به مرئيّ من الجن اي مسّ فالمعنى انّ له تعلقا وقربا

من الجن رئيّ على وزن نعيل وتابعة بالنصب عطف على

رئيا وهو اسم لفريق من الجن قوله فقال انك من المنظرين

وهذه اجابة ونبه بحث لجواز ان يكون اخبارا عن كونه من

المنظرين في قضاء الله السابق دعي اولم يدع وقيل يستجاب

Marfat.com

دعآء الكافر في امور الدنيا والاستجاب في الامور الاخرة وبه يحصل

التوفيق بين الآية والحديث قوله اَسِيدُ الغفاري اَسيد بفتح

الهمزة وكسرة السين المهملة والغِفاري بكسر الغين المعجمة قوله

خسف بالمشرق خَسف المكان ذهابه وغوره الى قعر الارض

قوله والضمير للحكومة والفُتيا بضم الفاء اسم كالفتوى وبمعناه

روي ان غنم قوم افسدت ليلاً ذرع جماعة فحكم داؤد عليه

السلام بالغنم لصاحب الحرث فقال سليمان عليه السلام

وهو ابن اثنا عشر سنة غيرها ارفق بالفريقين وهو ان

يدفع الحرث الى ارباب الشاة يقومون عليه حتى يعود

Marfat.com

اهل الى الهيئة الاولى ويدفع اهل الشاة الى الحرث فينتفعون بها

ثم يتراددون فقال داؤد نعم القضاء ما قضيت وحكم بذلك

واعترض على هذا الدليل بانه يحتمل ان يكون التخصيص لكون

ما فهمه سليمان عليه السلام احق كما يشعر به قوله غير هذا

اوفق قوله وقد اجمعوا على ان الحق اعترض عليه بان الاجماع

في الحكم الغير الاجتهادي والبحث في الاجتهاديات فلا تقرب

على ان القياس عند الخصم مثبت لا مظهر قوله لا تفرقة اه

اعترض عليه بانه ان اريد به عدم الفرق بالنسبة الى الحكم اه

الغير الاجتهادي فلا تقرب وان اريد به عدم الحكم بالنسبة

بين الاشياء في ما ثبت بالعمومات حكما هو الحكم الغير الاجتهادي في نفسه لكنه اثبت المطلوب

اذ المدعى ان الحق في الاجتهاديات واحد هو اتمام لو اتفقت التوقف بين الاشياء في ما ورد

دليل اريد به التوقف في العمومات بالنسبة الى الحكم الثابت بها مطلقا سواء كان اجتهاديا او غيره

فممنوع بل هو ادل المسلمة وعلى التنزل قال الشارح في التلويح والاصوب ان يقال لو كان

كل مجتهد مصيبا يلزم الجمع بين المتنافيين بالنسبة الى شخص واحد في آن واحد وهو ظاهر

على انه يلتزم تقليد مذهب يرى مجتهدوه حنفيا وشافعيا فاشاه احدهما

باباحة النبيذ والآخر حرمته ولم يترجح احدهما عنده ولم يستقر

عمله على شيء منهما ايضا واذا تغير اجتهاده الخ فان قيل

الاول حقا يلزم اجتماع المتنافيين

بالنسبة اليه والاثنين

الى الحكم

الى الحكم المطلق نغير مسلم بل هو اول المسئلة قوله فلوجوه الاولان

يفيد ان تفضيل رسل البشر انما لا قائل بالفصل بين آدم وغيره

لا تفصيل العامة قوله وقد خصّ اه فاما ان يخصّ من آل ابراهيم

وآل عمران غير الانبياء فيفيد تفضيل الرسل فقط واما ان يخصّ

من العالمين رسل الملائكة فيفيد تفضيل الرسل والعامة من

البشر على عامة الملائكة لكن الثاني اولى اذ من قواعدهم ان حمل

اللفظ الاخير على المجاز اولى من حمل اللفظ الاول كيلا يكون

كنزع الخف قبل الوصول الى شط النهر قوله اشقّ وادخل في

الاخلاص فيكون افضل وقد قال عليه السلام افضل الاعمال

Marfat.com

احمرها فان قلت للملائكة فی مقابلة عمل البشر صفات فاضلة

یتحمل فضل العمل فی جنبها قلت هذا الادعاء ممّا لا یفید

فی حق الانبیاء وبه یظهر انّ هذا الوجه ایضا یفید تفضیلهم

فقط وانّ الفضل بید الله یؤتیه من یشاء والله ذو الفضل

العظیم ٥٥٥٥

تمام شد حاشیه خیالی بوقت جمع در روز جمعه بتاریخ دهم شهر صفر ختم الله بالخیر والظفر

فی سنته الف ومائتین وثلث وعشرون من هجرة النبی العربی وسال وفات

بهادر شاه بادشاه غازی بواسطه قرائت صاحبزاده عالی تبار میان شیر محمد

تحریر یافت اللهم انفعه بمطالعته امین رب العلمین کاتب حروف فقیر فتح محمد

هر که بریں بخواند بدعا خیر کاتب را یاد کند ٥٥٥٥٥٥٥٥

Marfat.com

سر اگر جائی اور وی بیتر اگر تھیں دیہی
عقد انہاندا جائز ناہیں انیوں جز صریح

سالی دا کوسالا اور وی بیتر اگر تہانوں دیہی
جائز عقد انہاندا ایہی انیوں جز صریح

مادر کے دی ہور کریئی اور بدا دہ مادر
دیہی اگر تہانوں بیتر اگر تہانوں نا ہاں عقد روا ۱۲

صاحب تہلکہ

الفاء في ستة اقسام الفا الفصيحة فاء التي يكون مدخوله جزاء الشرط المحذوف نحو فقط
والفاء الجزائية فاء التي يكون مدخوله مستحقا بمدخوله بمدلول جملة اخرى نحو ان تقرب
فزيد ضارب والفاء التعقيبية فاء التي يكون تحقق ما قبلها نحو جاءني زيد فجاء عمرو
والفاء التفريعية فاء التي يكون ما بعدها مسببا لما قبلها ويجيء بعد الايمان والفاء التفصيلية
فاء يكون التي مدخوله تفصيل ومعنى التفصيل بيان كردن شئ واحد ابدا وهي يجيء بعد
الاجمال ۱۲ صراح

فاء التي يلزم من علم ما قبلها علم ما بعدها والفاء التفسيرية ۴

Marfat.com

Marfat.com

Marfat.com

Marfat.com

Marfat.com

عاقبت کار و فرجام دولت حضرت دیده پناه

از زبان واحد تا کی ثنا گوئی تا کی

دفتر آن دارم و نه یار و برادر غمخوار

کیست جز تو یا محمد از صغار و از کبار

مجرمی بیکس که هستم خسته جان دل فگار

کس نظر

یا رسول الله تو آن شاه کریمی

مختسب راه گرفتی حاجم حاجت ده

روز محشر چو کرایم را شفیع مذنبین

کرد تو آیند جمله هم مددگاران هم غمخوار

یا رسول الله بگی تا کی شما

صادق صدیق تا کی بوبکر

همچو من عاصی مسنده را اعمال بدترین

باکرم احوال آن زنان یا رحمة للعالمین

کس نظر

روز شب فریاد رس

جام تو هم بر دیدی تا کیست

قطع کرد راه علاقه دنیا دنیا سر

همت وه تا زنان عزیز

عاقبت کار و فرجام چون خواهد یافت یا نکیر

چیست با او هم چه خواهد گفت با این مسکین حقیر

در چنین جایر خلل ما بیهبت و خوف و نکیر

زبانه نطفه نوای وای بر مسکین این حقیر

همچو من عاصی مسنده را اعمال بدترین

باکرم احوال آن زنان یا رحمة للعالمین

کس نظر

میکند از هم روز شب از بیم راط پر خطر

بگذرد پاکان ز انجا با فراغت خوشتر

باکرانی باز عصیان چون کم از ناکرده

دستگیری پاکی تو تا من بفتم در

روز شب فریاد رس

جام تو هم بر دیدی تا کیست

Marfat.com

Marfat.com



Marfat.com

Marfat.com



Marfat.com